



جامعة ابن خلدون - تيارت -



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال فترة
2000-2020 (باستخدام منهجية ARDL)

الأستاذ المشرف:

- د. بلخير فريد

اعداد الطالبتين:

- بن علي أسماء

- بلهادف فاطمة الزهرة

لجنة المناقشة:

الصفة	رتبة الأستاذ	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	أستاذ محاضر أ	صافا محمد
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر أ	بلخير فريد
مناقشا	أستاذ محاضر أ	ساعد محمد
مناقشا	أستاذ محاضر أ	ميدون سيساني

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ 2022/06/09

السنة الجامعية: 2022/2021



جامعة ابن خلدون - تيارت -



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال فترة 2000-2020 (باستخدام منهجية ARDL)

الأستاذ المشرف:

- د. بلخير فريد

اعداد الطالبين:

- بن علي أسماء

- بلهادف فاطمة الزهرة

لجنة المناقشة:

الصفة	رتبة الأستاذ	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	أستاذ محاضر أ	صافا محمد
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر أ	بلخير فريد
مناقشا	أستاذ محاضر أ	ساعد محمد
مناقشا	أستاذ محاضر أ	ميدون سيساني

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ 2022/06/09

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وقدر

قال الله تعالى: ﴿فتبسم ضاحكا من قولها وقال ربى اوزعنى ان اشكر نعمتك التى انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وادخلني برحمتك فى عبادك الصالحين﴾ [النمل: 19]

أولا وقبل كل شيء نشكر الله سبحانه وتعالى على ان وفقنا وامننا القوة والإرادة ووفقنا لإنجاز واطمام هذا العمل المتواضع.

ومصادقا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "، ومن اسدى اليكم معروفا فكافئوه فان لم تستطيعوا فادعوا له.

وانطلاقا من العرفان بالجميل، فانه ليسرني ان نتقدم بالشكر والامتنان الى استاذنا الفاضل ومشرفنا " الدكتور بلخير فريد " الذي مدنا من منابع علمه بالكثير، والذي لم يبخل علينا بالنصح والإرشاد ومساعدته القيمة وتوجيهاته السديدة التي كانت عوننا لنا في إتمام هذه المذكرة، وحمدا لله بان يسره في دربنا ويسر به امرنا وعسى ان يطيل عمره ليبقى نبرسا متلألئا في نور العلم والعلماء.

كما نتوجه بالشكر الى الأساتذة الافاضل لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وعلى جهودهم في تقييمها.

ويسرنا ان نتقدم بجزيل الشكر الى كل من بذل معنا جهدا ومد لنا يد العون في مسيرتنا العلمية، نرجوا الله ان يوفقنا واياهم ويجزيهم عنا خير الجزاء.

وأخيرا لن ننسى هذا المكان الذي جمعنا بمقاعده وابوابه حتى فنائه الى كل جزء به...

إِهْدَاء

♣ الى من اوصاني بهما القرآن الكريم، الى سندي ودعمي في مشواري، الذي علمني حب الخير والاعتماد على النفس، الى الذي كافح من أجلي، الى رمز الشهامة وتاج رأسي، الى مدرستي الأولى في الحياة الى
" ابي الغالي " -رحمه الله واسكنه فسيح جناته-

♣ الى من ركع العطاء امام قدميها، واعطتنا من دمها وروحها وعمرها حبا وتصميمها ودفعا لغد أجمل، الى من كانت شمعة تضيء دربي، الى من كانت تسقيني الدعاء حتى وصلت الى أسمى المراتب الى
" امي الحبيبة " -اطال الله عمرها-

♣ الى ملاكي في الحياة، الى معنى الحب والحنان، الى شمعة متقدة تنير دربي، الى امي الثانية، والى الأوجه المفعمة بالبراءة أبناءها الى
" اختي العزيزة يمينة وابنيها انس وشمس الدين "

♣ الى سندي وذخيرتي في هذه الحياة، الى من بوجودهم اكتسب القوة والمحبة الى
" اخوتي الأعزاء "

♣ الى من لا يمكن للكلمات ان توفي حقها، ولا للأقلام ان تعبر عن حبها، الى رفيقة دربي، الى سندي ودعمي في مشواري الى
" صديقتي الغالية لمياء "

اسماء

إِهْدَاء

قال الله تعالى:

﴿وقل اعملوا فسيرى الله أعمالكم ورسوله والمؤمنون﴾ [التوبة:105]

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برويتك.

❖ إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أفضل تسليماً.

❖ إلى من يزيدني انتسابي له وذكره فخراً واعتزازاً إلى قدوتي في الحياة إلى من جعلني أشق طريق العلم بكل قوة وعزم وثبات. والدي الغالي أطال الله في عمره

❖ إلى التي جعل الله الجنة تحت قدميها، إلى معنى الوفاء والصبر والالتزام إلى التي تجف الأقلام في مدحها وتعجز الكلمات عن شكرها. إلى أمي الحبيبة أطال الله في عمرها.

❖ إلى أخي الغالي إسلام "اللهم وفقه"

❖ إلى من أعز لعزتهم وأفرح لفرحتهم أخواتي "صافية وفردوس"

❖ إلى كل صديقاتي ورفيقاتي في الدراسة

أهدي إليهم جميعاً..... ثمار جهدي

فاطمة الزهراء

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الاشكال
أ-و	مقدمة عامة
	الفصل الأول: الاطار النظري حول الطلب على النقود
10	التمهيد
11	المبحث الأول: مدخل عام حول النقود
11	المطلب الأول: تعريف النقود واهم وظائفها
18	المطلب الثاني: تطور النقود
21	المطلب الثالث: مفهوم ودوافع الطلب على النقود
26	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للطلب على النقود
26	المطلب الأول: المدرسة الكلاسيكية
32	المطلب الثاني: الطلب على النقود حسب المدرسة الكينزية
40	المطلب الثالث: المدرسة النقدية (شيكاجو) (ميلتون فريدمان)
44	المبحث الثالث: النماذج الحديثة للطلب على النقود
44	المطلب الأول: نموذج ويليام بومول (william baumol)
49	المطلب الثاني: نموذج توبين
51	المطلب الثالث: نموذج كافان (cagan) ووالن (whalen)
56	الخلاصة
	الفصل الثاني: الأنظمة والسياسة النقدية
58	التمهيد
59	المبحث الأول: الأنظمة النقدية
59	المطلب الأول: مفاهيم حول الطلب على النقود
61	المطلب الثاني: أنواع الأنظمة النقدية
69	المطلب الثالث: اهداف الأنظمة النقدية
70	المبحث الثاني: السياسة النقدية
70	المطلب الأول: ماهية وأنواع السياسة النقدية

72	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية
78	المطلب الثالث: اهداف السياسة النقدية
83	المبحث الثالث: التنسيق بين السياسة المالية والنقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية
83	المطلب الأول: ماهية وشروط التنسيق بين السياسة المالية والنقدية
87	المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والنقدية والترتيبات المؤسسية اللازمة للتنسيق بينهما
92	المطلب الثالث: فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل نموذج مغلق (IS-LM)
101	الخلاصة
	الفصل الثالث: تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر (2000-2020)
103	التمهيد
104	المبحث الأول: أدوات واهداف السياسة النقدية في الجزائر
104	المطلب الأول: تطورات السياسة النقدية في الجزائر (1999-2020)
107	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في ظل الإصلاحات النقدية
111	المطلب الثالث: الكتلة النقدية، مكوناتها ومقالاتها
117	المبحث الثاني: ملامح تطبيق السياسة النقدية في الجزائر
118	المطلب الأول: استقلالية بنك الجزائر
120	المطلب الثاني: التعارض والتناسق بين اهداف السياستين المالية والنقدية
123	المبحث الثالث: دراسة قياسية لتقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر
123	المطلب الأول: توصيف النموذج
127	المطلب الثاني: الدراسة القياسية
133	المطلب الثالث: تقييم النموذج احصائيا وقياسيا
136	الخلاصة
138	الخاتمة العامة
140	قائمة المراجع
	الملخص

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
32	أوجه الاختلاف بين معادلة فيشر ومعادلة كامبردج	(1-1)
39	أوجه الاختلاف بين النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية	(2-1)
108	تطور معدلات إعادة الخصم خلال الفترة 1990-2020	(1-3)
110	تطور معدلات الاحتياطات الاجبارية خلال الفترة 2001-2020	(2-3)
113	تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2018	(3-3)
116	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2018	(4-3)
120	مؤشرات التوازن في الفترة 1990-2000	(5-3)
122	مؤشرات التوازن في الفترة 2001-2018	(6-3)
124	تطور الكتلة النقدية والناج المحلي الاجمالي، مؤشر أسعار الاستهلاك وسعر الصرف	(7-3)
126	الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج	(8-3)
128	اختبار جذر الوحدة حسب اختبار ADF	(9-3)
131	نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج وفق اختبار الحدود	(10-3)
133	تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM في المدى القصير	(11-3)
133	تقدير المعلمات في المدى الطويل	(12-3)
134	التقييم الاحصائي	(13-3)
134	التقييم القياسي (تقييم جودة النموذج)	(14-3)

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
20	تطور النقود من المقايضة الى التجريد	(1-1)
31	التوازن في سوق النقد في النموذج الكلاسيكي بتساوي عرض النقد (M_s)	(2-1)
34	منحنى الطلب على النقد بهدف المعاملات	(3-1)
35	الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط (M_d^1) وبين الدخل (Y)	(4-1)
36	منحنى الطلب على النقود بغرض المضاربة	(5-1)
51	التمثيل البياني لنموذج بومول للطلب على النقود بهدف المبادلات	(6-1)
68	مخطط توضيحي لانواع النظم النقدية	(1-2)
82	المربع السحري لكالدور The magic box of kaldor	(2-2)
93	اثر السياسة المالية على التوازن في سوق الإنتاج وسوق النقد	(3-2)
95	اثر السياسة النقدية على التوازن في سوق الإنتاج وسوق النقد	(4-2)
95	التداخل والتفاعل بين السياسة المالية والسياسة النقدية	(5-2)
99	المزج بين السياستين المالية والنقدية في اتجاهين متعاكسين	(6-2)
99	المزج بين السياستين المالية والنقدية في نفس الاتجاه	(7-2)
129	رسم استقرارية السلاسل الزمنية	(1-3)
130	فترات الابطاء المثلى حسب معيار AKAIKE لنموذج ARDL	(2-3)

مقدمة عامة

للنقود أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية ودورها الذي تقوم به في اقتصاديات العالم، وبنمو المجتمعات وتطور الفكر الإنساني عرف افراد المجتمع الواحد فطرة التخصص وتقسيم العمل، وهكذا ظهرت فوائض الإنتاج من السلع والخدمات، والتي تزيد عن حاجات هؤلاء الافراد، ومن هنا ظهرت الحاجة الى قيام المبادلة، وكانت المبادلة المباشرة منتج مقابل منتج او مرحلة المقايضة، حيث يتم تبادل الفائض من الإنتاج بين افراد المجتمع بهدف اشباع اكبر قدر من الحاجات، فبعدها ظهرت عيوب المقايضة عرف الانسان النقود بأشكالها المختلفة السلعية والمعدنية والورقية والائتمانية الى النقود الالكترونية، وتعامل بها واستخدمها كوسيط في المبادلات حيث لا يشك احد ان النقود هي واحدة من اهم مبتكرات الانسان على الاطلاق.

حاول عدد كبير من المفكرين الاقتصاديين في علم الاقتصاد باختلاف توجهاتهم وآرائهم عن طريق مختلف النظريات ان يبحثوا عن تفسير العوامل المؤثرة في النقود والعوامل التي تدفع بالأفراد الى الاحتفاظ بذلك الرصيد النقدي في شكل سيولة ومحاوله إيجاد دالة الطلب على النقد نظرا لارتباطها الوثيق بجملة من المتغيرات الاقتصادية الكلية كالإنتاج، سعر الفائدة... الخ، كما ان فعالية السياسة النقدية تتوقف على شكل هذه الدالة، بحيث يقر التحليل الكينزي ان الطلب على النقود بهدف المبادلات والاحتياط يكون مرتبط بمستوى الدخل بينما الطلب على النقود بهدف المضاربة يكون مرتبط بسعر الفائدة، في حين اعترض النقديون فريدمان 1958 على هذا التحليل الذي يقر بوجود علاقة ضيقة بين النقود والدخل وأكدوا على ضرورة زيادة حجم النقود بمعدل ثابت لأن السياسة النقدية النشطة يكون لها تأثير متغير ومتأخر.

يعتبر الطلب على النقود من العناصر الهامة في النظرية النقدية وأحد المتغيرات الرئيسية في جميع نماذج الاقتصاد الكلي في أي اقتصاد، مما يتطلب من وضع السياسة الاقتصادية تتبع سلوك المتغير ومعرفة العوامل المؤثرة فيه وحجم هذا التأثير وطبيعته ودرجة استقراره، تكمن أهمية الطلب على النقود في تأثيره المباشر على فعالية السياسة النقدية، وإمكانية توقع التغيرات التي تطرأ عليه نتيجة العوامل المؤثرة فيه أمر حاسم بالنسبة لفعالية السياسة النقدية، حيث أن صياغة سياسة نقدية سليمة يتطلب تماسكا بين هذه السياسة ونموذج الطلب على النقود.

أما بالنسبة للاقتصاد الجزائري فان تأثيره بالتبعية الكبيرة للصادرات من المحروقات وما تتميز به أسعار البترول من تقلبات حادة في الأسواق الدولية للطاقة أثر بعمق على الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية، وهذا ما زاد من أهمية الاهتمام بموضوع الطلب على النقود وبالمتغيرات التي تحدده ودرجة استقراره.

تمثل السياسة النقدية إحدى الأدوات الاقتصادية الكلية للدولة لأنها تحافظ على تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع والتحكم في توازناته، وذلك بالمحافظة على ثبات أسعار واستقرار قيمة النقود في الأسواق الداخلية للاقتصاد الوطني، وسعر الصرف للتعامل الخارجي، إضافة إلى المحافظة على مستوى التشغيل والتخفيف من حدة البطالة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات، وخدمة الأهداف الاقتصادية في المجتمع، ولتحقيق هذه السياسة يجب توفر سلطة تشرف على هذه السياسة النقدية وفي الجزائر تتمثل هذه السلطة النقدية في البنك المركزي والذي يعتبر أهم مؤسسة في الجهاز المصرفي وهذا نتيجة للخصائص التي يتمتع بها والتي تتميز عن باقي مؤسسات الجهاز المصرفي، وكذا الوظائف التي يمارسها باعتبار بنك البنوك وبنك الحكومة ومنفذ للسياسة النقدية .

عانت النماذج التقليدية للطلب على النقود من عدة مشاكل متعددة من أهمها عدم قدرتها على التنبؤ بكمية النقد المطلوبة، ويعود السبب في ذلك إلى عدم كفاءة هذه النماذج، ونسبة إلى عدم كفاءة هذه النماذج يتم تقدير دالة الطلب على النقود في هذه الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) حيث يعتبر هذا النموذج أكثر كفاءة عن النماذج الأخرى في تقدير دالات الطلب على النقود.

1. الإشكالية الرئيسية:

وبناءً على ما تم استعراضه يمكن طرح التساؤل التالي:

ماهي أهم المحددات الرئيسية لدالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)؟

2. التساؤلات الفرعية:

ومن أجل تسليط الضوء أكثر على مختلف جوانب هذه الدراسة نعمل على طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التي لا تقل أهمية عن السؤال العام لعلها تفي بالغرض من الدراسة وهي:

1. هل يوجد علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار والطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) في المدى القصير؟

2. هل الناتج المحلي الإجمالي يؤثر على الطلب على النقود في الجزائر في ظل النظرية الكلاسيكية؟

3. هل هناك علاقة بين المستوى العام للأسعار والناتج المحلي الإجمالي والطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) في المدى الطويل؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الفرعية بشكل دقيق تستند هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات والتي تكون قابلة للصحة أو الخطأ:

1. هناك علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومستوى العام للأسعار والطلب على النقود في الجزائر خلال (2000-2020) في المدى القصير.

2. هناك تأثير أو علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وكمية النقود المطلوبة في الجزائر حسب النظرية الكلاسيكية.

3. توجد علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار والناتج المحلي الإجمالي والطلب على النقود في الجزائر خلال (2000-2020) في المدى الطويل.

4. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في معرفة المتغيرات التي تؤثر على الطلب على النقود ومحاولة إيجاد نموذج للطلب على النقود يساعد على رسم سياسة نقدية مستقبلية ناجحة وفعالة لمواجهة الاختلالات في التوازنات الاقتصادية في الجزائر، ومن شأن هذه الدراسة أن تكون مساهمة تساعد على تعميق البحث والدراسة المتعلقة بالنقد والسياسة النقدية بوجه عام ودالة الطلب على النقود بوجه خاص.

5. أهداف الدراسة:

وترمي هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- تحديد اهم العوامل التي تؤثر على الطلب على النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- دراسة ووصف وتحليل التطورات النظرية التي طرأت على الموضوعات المتعلقة بالطلب على النقود بالإضافة الى التطرق للنظريات الاقتصادية.
- تطور الطلب على النقود في الجزائر وتحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها محاولة للوصول الى نموذج يتطابق مع الواقع الجزائري.
- اختبار مدى استقرار الطلب على النقود بهدف المساعدة على صياغة سياسة نقدية ملائمة وفعالة.

6. أسباب اختيار موضوع الدراسة:

ان اهتمامنا ورغبتنا بالموضوع وحب الاطلاع عليه شجعنا على اختياره بالإضافة انه يندرج في مجال تخصصنا الدراسي بالإضافة الى ان تشجيع الاستاذ المشرف على هذا الموضوع دعانا للخوض والبحث فيه، اذ يعتبر الطلب على النقود من المواضيع الهامة في أي اقتصاد، إضافة الى ذلك الأهمية الكبرى التي يكتسبها النقد خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 لمواكبة الإصلاحات الاقتصادية والتأقلم مع متطلبات السوق.

7. منهجية الدراسة:

اعتمدنا على المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية عموماً، حيث اعتمدنا على المنهج التاريخي من خلال تتبع التطور التاريخي للاقتصاد الوطني وتطور السياسة النقدية واهم القرارات المتخذة من اجلها ضمن الإصلاحات الاقتصادية، واعتمدنا خاصة على المنهج الوصفي التحليلي في الإطار النظري للدراسة وتحليل البيانات التاريخية للطلب على النقود ومحدداته في الجزائر، الى جانب تحليل العلاقات بين المتغيرات محل الدراسة. بالإضافة الى المعالجة القياسية لمحددات دالة الطلب على النقود بهدف قياس واختبار العلاقة بين المتغيرات المؤثرة فيها، واللجوء الى أدوات الاقتصاد القياسي بغية الوصول الى نموذج قياسي للطلب على النقد يتلاءم وخصائص واقع الاقتصادي الجزائري، حيث تم استخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة (ARDL) في تقدير النموذج.

8. حدود الدراسة:

وتتمثل في الحدود المكانية وهي دولة الجزائر، والحدود الزمنية المتمثلة في البيانات الخاصة بمحددات الطلب على النقد وتطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

9. صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذه الدراسة ما يلي:

— عدم امتلاك الوقت الكافي للدراسة.

— قلة المراجع والأبحاث المتعلقة بالموضوع.

— التضارب في المعطيات من موقع لآخر.

- بعد المسافة بين اقامتي الباحثين مما صعب العمل الجماعي وتوحيد الأفكار.

10. هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول كالآتي، الفصل الأول تضمن الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة وتم التطرق فيه الى تعريف النقود وانواعها واهم وظائفها وتطورها عبر التاريخ الى جانب دوافع الطلب على النقود، والاختلافات النظرية بين مختلف المدارس الاقتصادية وكذا النماذج الحديثة في الطلب على النقود. والفصل الثاني تناول فيه الأنظمة النقدية وخصائصها واهم أنواعها والاهداف التي تسعى الى تحقيقها، الى جانب السياسة النقدية وبعض المفاهيم المرتبطة بها واهم الأهداف المسطرة المراد للسياسة النقدية الوصول اليها، وقد تطرقنا أيضا الى التنسيق بين السياسة المالية والنقدية. اما الفصل الثالث فكان عبارة عن نمذجة قياسية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر، بحيث تطرقنا الى أدوات واهداف السياسة النقدية في الجزائر، وأخيرا دراسة قياسية لتقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر.

11. الدراسات السابقة:

ان هذه الدراسة ليست الأولى التي تناولت موضوع تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر، بل كانت هناك دراسات سابقة نقدم بعضها كما يلي:

✓ دراسة الباحثة: جمعي سميرة، محددات الطلب على النقود في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي خلال الفترة (1970-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة تلمسان 2017-2018، تهدف الدراسة الى البحث عن اهم محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة وكذا الى تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر بناء على بيانات سنوية بغية تحليل وتحديد ابرز محددات الطلب على النقود من خلال تقديم نموذج قياسي، لذلك تم الاعتماد على الأدوات القياسية ممثلة في نماذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR) للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات. بحيث أظهرت النتائج ان دالة الطلب على النقود في الجزائر هي دالة مستقرة عبر الزمن خلال فترة الدراسة ومن المحددات الهامة للطلب على النقود في الجزائر هي كل من الدخل الحقيقي، سعر الصرف، سعر الفائدة ومعدل التضخم.

✓ دراسة الباحثة: نصيرة حجوي، محددات الطلب على النقود في الجزائر، دراسة قياسية للجزائر خلال الفترة (1987-2018)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد خيضر بسكرة 2019-2020، يهدف موضوع الدراسة

الى تحليل محددات الطلب على النقود في الجزائر لفترة الدراسة وتحديد المتغيرات التي لها اثر في الاقتصاد الجزائري من خلال نموذج (ARDL)، الى جانب معرفة التطورات التاريخية لمتغيرات الدراسة في الجزائر وكذلك واقع الجهاز المصرفي الجزائري والتطورات ثم الإصلاحات التي جاءت بداية 1986 ثم قانون 1988 ثم قانون النقد والقرض 1990. استخدام منهجية (ARDL) الذي وصف متغيرات الدراسة وحلل تطور السلاسل عبر الزمن فوجدت هذه الدراسة 4 متغيرات مستقلة وهي سعر الفائدة، سعر الصرف، معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي ومتغير تابع المتمثل في الطلب على النقود.

✓ المجلة الأردنية: للعلوم الاقتصادية، العدد 1، الأردن، 2014، لمحمد موساوي وآخرون، والذي كان بعنوان، تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها: حالة الجزائر (1970-2011) وهدفت الدراسة الى تحليل سلوك الطلب على النقود في الجزائر بغية تمكين السلطات النقدية من استخدام أدوات السياسة النقدية بما يخدم متطلبات النمو الاقتصادي، واهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان معاملات النموذج المقدر تتميز بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وأشارت توافق مع النظرية الاقتصادية.

الفصل الأول:

■ الاطار المفاهيمي حول

الطلب على النقود

تمهيد:

للنقود أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية ودورها الذي تقوم به في اقتصاديات العالم، إذ أصبحت النقود والطلب عليها يمثل مصب الحياة في أي اقتصاد العالم، حيث تعد النقود شرطا ضروريا لنجاح السياسة النقدية، وكذا من خلال الأثر الفعال للنقود على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية حيث عند انخفاض كمية النقود المتداولة في الأسواق سينخفض من مستوى الأسعار والدخول النقدية وهذا ما يعكس على النشاط الاقتصادي على مستوى الإنتاج و العمالة، وبالتالي يوقع ازمة كساد، اما في حالة زيادة الكمية للنقود سيدفع الاقتصاد في مشكلة التضخم، فكمية النقود المثلى هي التي تحقق الأهداف القومية للمجتمع.

وتعتبر الاختلافات النظرية بين مختلف المدارس الاقتصادية حول مسألة تغير كمية النقود ومدى تأثيرها على التوازنات الاقتصادية في القطاع الحقيقي من اهم العوامل التي أدت الى ابراز ضرورة مراقبة حركية النقود في التداول، ومن ثم وضع سياسة نقدية ناجحة تعمل على التحكم في حجم السيولة وتداولها على ضوء الأهداف المسطرة.

ومن اجل دراسة مختلف العناصر قمنا بتقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث وهي:

✓ المبحث الأول: مدخل عام حول النقود،

✓ المبحث الثاني: النظريات المفسرة للطلب على النقود،

✓ المبحث الثالث: النماذج الحديثة في الطلب على النقود.

المبحث الأول: مدخل عام حول النقود

تبدأ دائرة تعريف النقود من حدود الوظائف التي تؤديها، وربما كان من الأفضل التعرف على تلك الوظائف، إلا أن من المتعارف عليه هو تقديم تعريف الشيء، ثم البحث عن وظائفه فيما بعد، وفي هذا المبحث سنتعرض إلى أهم تعريفات النقود وتطورها والطلب عليها.

المطلب الأول: تعريف النقود وأنواعها وأهم وظائفها

النقود من أهم ما استحدثه الإنسان، وقد أثرت على حياة الفرد وتطور المجتمعات، وعلى الرغم من أن الإنسان مهتم بها، بل قد يسعى إليها بكل قوته، إلا أنه لا أحد يفهم حقيقتها وطبيعتها إلا القليل من الناس وعليه سنتطرق في هذا المطلب على تعريف النقود وأنواعها وأهم وظائفها.

الفرع الأول: تعريف النقود

إن تقديم تعريف نهائي ودقيق للنقود أمرا ليس يسيرا، لأنه سيواجه الكثير من العقبات والاختلافات. لذلك قدمنا بعض التعريفات كالتالي:

— عرف فيري بينو (R. penau) أن النقود "هي مجموع وسائل الدفع المستعملة لإتمام كل المدفوعات على كامل الإقليم."¹

— أما الاقتصادي روبرستون (D. M. roberston) يرى أن النقود "هي كل ما يقبل عموما في الدفع مقابل السلع أو في الأبراء من جميع التزامات الأعمال."²

— وبالنسبة إلى هنري غيتون (Henri Guitton) في كتابه النقود (La Monnaie) "إن النقود هي أساس أداة أو وسيلة تعطى في النهاية لحائزها بالمعنى الاقتصادي القوة الشرائية وبالمعنى القانوني وسيلة تحرير ووسيلة تصفية أو تسديد الديون."³

¹ R, penau, les institutions financières, 2^{ème} ed, revue banque, 1982, p, 14.

² صالح مفتاح "النقود والسياسة النقدية، (المفهوم، الأهداف، الأدوات)"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005

³ Henri guitton, la monnaie, dalloz, 3^{ème} ed, 1974, p, 12

— وجاء تعريف النقود في القاموس الاقتصادي " النقود هي وسيلة قياس وتبادل للسلع الحقيقية. "، اما الاقتصادي بين (Been) فيعرفها " النقود هي أي موجود يقوم في آن واحد بأداء وظيفة وسيط للمبادلة ومقياس للقيم ومخزن للقيمة.¹"

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول ان النقود هي:

-تحظى بالقبول العام.

-عبارة عن مقياس للقيمة.

-وسيلة لإجراء المعاملات والمبادلات في إقليم معين.

-عبارة عن مخزن للقيمة.

-تعبّر عن القوة الشرائية لحاملها، وكذلك وسيلة لتسديد الديون.

الفرع الثاني: وظائف النقود

اختلفت آراء علماء الاقتصاد في تقسيم الوظائف التي تؤديها النقود، حيث يرى الباحثون ان للنقود وظائف اصلية أي جاءت مع مجيء أصل النقود، ووظائف مكملتها لها وتسمى وظائف مشتقة وهذا ما سنتعرض اليه:

1. الوظائف الاصلية:

1.1. النقود وسيط للمبادلات:

وهذه الوظيفة من وظائف النقود يتم أدائها بواسطة أي شيء مقبولا قبولا عاما من قبل الافراد فقطع الذهب او النحاس او أي سلعة معينة من السلع تصبح أداة للتبادل أي وسيط للتبادل طالما لاقت قبول الافراد مقابل تقديم سلعهم، ومعنى ذلك ان النقود لا تطلب لذاتها وانما لما تؤديه من دور لتسهيل عمليات التبادل.

تستخدم النقود كوسيلة لتسهيل عمليتي البيع والشراء للسلع والخدمات، فهي أداة تمنح صاحبها القدرة على شراء أي سلعة او خدمة وتعطيه الحق في تسوية المدفوعات وسداد الديون بدون ابطال او تأجيل،

¹ محمد إبراهيم عبد الرحيم " اقتصاديات النقود والبنوك "، دار التعليم الجامعي، اسكندرية، مصر، 2015، ص، 14.

وتقوم النقود بعملية التوسط بين عمليتي البيع والشراء (بيع-نقود-شراء) أي ان هناك فترة زمنية بين العمليتين وربما اختلاف البائعين والمشتريين.

ويترتب على وساطة النقود للمبادلة ما يلي:

-انها تعمل على تفكيك عملية المبادلة الموحدة السائدة في نظام المقايضة أي ان هناك انفصال زمني بين عمليتي البيع والشراء.

-يعطي للإنسان استقلالية أكبر في التعامل مع الأشياء وهذا لكون النقود تتمتع بالقبول العام وفي أي وقت كان.

-ان استعمال النقود يحقق للمجتمع الاقتصاد في الوقت والكلفة نتيجة لتقليص سلسلة المعاملات الوسيطة التي كانت سائدة في عملية المقايضة.¹

2.1. مقياس للقيمة:

تتجسد هذه الوظيفة للنقود في قيامها بمهمة قياس قيمة الأشياء أي بكونها وحدة معيارية ترد إليها قيم مختلف السلع والخدمات، وهذه الوظيفة محاسبية فقط. وهي تشير الى وحدة محددة للنقود، لذلك فمن المتصور ان تظهر هذه الوظيفة دون ان تتدخل بالفعل في عملية المبادلة، كذلك فانه من المتصور ان النقود المستخدمة كوحدة للقياس تكون مختلفة عن النقود الواقعية المستخدمة، ما دامت النقود الواقعية مقيمة بنفس وحدات نقود المحاسبة، والنقود تقوم بهذه الوظيفة بدور يشبه المتر في قياس وحساب الاطوال او الطن في حساب الاوزان.²

3.1. النقود مستودع (مخزن) للقيمة:

أصبح بإمكان الافراد الاحتفاظ بالنقود فهي مستودع جيد نظرا لقدرة حائزها الحصول على ما يشاء من السلع فبفضل النقود يمكن للفرد ان يقوم بادخار الفائض في شكل نقود لإنفاقها في المستقبل وبهذا فان أهمية النقود ظهرت كوسيلة للادخار او اختزان القوة الشرائية او استيادها من اجل استخدامها في الآجل.

ولكن هذا لا يعني ان النقود في عصرنا الحاضر هي الأصل الوحيد الذي تحتزن فيه الثروة او يتم الاعتماد عليه في الادخار، بحيث ان الفرد قد يحتفظ بثروته في أصل آخر او مجموعة الأصول المالية كالأوراق المالية،

¹ محمد إبراهيم عبد الرحيم، "اقتصاديات النقود والبنوك"، مرجع سابق ذكره، ص ص 17-18.

² أسامة محمد فولي، زينب عوض الله، "اقتصاديات النقود والتمويل"، دار الجامعة الجديدة، اسكندرية، مصر، 2005، ص 20.

(الأسهم والسندات) أو الأصول الثابتة مثل العقارات والأراضي، إلا أن هذه الأصول لا تتمتع بالثبات فهي قد ترتفع أو تنخفض قيمتها في السوق كما أنها لا تتمتع بالسيولة الكاملة عكس النقود التي تتمتع بالسيولة الكاملة.

والتي يفضلها أغلب الناس، الأمر الذي يدفعهم إلى اختيار النقود كمستودع للقيم أكبر من الأصول الأخرى، وهذا ما يؤكد أهمية وظيفة النقود كمخزن للقيم.¹

2. الوظائف المكتملة:

1.1. النقود كوسيلة للمدفوعات المؤجلة:

وتمثل هذه الوظيفة للنقود امتداد لوظيفتها السابقة بل تعد النقود فقط بمثابة مقياس للقيم الحاضرة بل تقيس أيضاً المدفوعات المؤجلة أي التي يحين موعد استحقاقها في المستقبل. فالإقتصاد الحديث يقوم على أساس توافر عدد كبير من العقود التي تنص فيها على سداد أصول وفوائد ديون تم التعاقد عليها بالنقود وهي ديون تتفاوت آجالها وتتراوح من عدة أيام إلى عدة سنين ويلتزم بالوفاء بها أفراد أو شركات أو حكومات، وتنص جميعها على دفع مبالغ نقدية معينة في المستقبل.²

وظيفة الدفع المؤجل تمكن أيضاً من شراء سلع معينة ويكون تسديدها بالتقسيط الدوري أو دفعها مرة واحدة في فترة لاحقة لفترة التعاقد.³

2.2. النقود كأداة من أدوات السياسة النقدية:

يمكن للنقود أن تؤثر على الدخل، الإنتاج، العمالة، الاستهلاك، الادخار والاستثمار وهذا ما يبين مدى أهميتها كأداة للسياسة النقدية، فعن طريق السلطة النقدية يمكن التحكم في كمية النقود سواء بزيادتها أو الحد منها، وهنا تستطيع الدولة التأثير على مسار الأنشطة الإنتاجية كما أن هذه الوظيفة لا تقتصر على النقود فقط بل هناك أدوات أخرى للسياسة النقدية.⁴

¹ صالح مفتاح، "النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)"، مرجع سابق ذكره، ص 36-37.

² محمود حامد محمود عبد الرزاق، "اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 26.

³ زاهر عبد الرحيم عاصم، "إدارة العمليات النقدية والمالية"، دار الرياء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 17.

⁴ أحمد فريد مصطفى، سهر محمد السيد حسن، "النقود والتوازن الاقتصادي"، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 73.

3. أنواع النقود:

جاءت النقود انعكاسا لرغبة المجتمعات في إيجاد وسيلة محددة تمكنها من انجاز معاملاتها اليومية بسهولة ويسر وبصورة عامة يمكن التمييز بين 4 أنواع للنقود هي:

1. النقود السلعية الكاملة:

كالمسكوكات الذهبية التي يختفي فيها عنصر الائتمان لان قيمتها النقدية تتعادل مع قيمتها التجارية ولكي تكون هذه النقود ذات قيمة كاملة يجب ان تتوفر فيها شرطان هما:

__امكانية تحويل النقود من هذا الاستخدام الى استخدام غير نقدي بدون تكلفة.

__امكانية سك المعدن في صورة نقود بدون حدود وبدون تكلفة.

وللإشارة فان النقود السلعية ذات القيم الكاملة قد اختفت من الاستعمال في الوقت المعاصر الا ان بعض المجتمعات او بعض الافراد يرغبون في العودة الى هذا النوع من النقود السلعية ذات القيمة الكاملة لكونهم يعتقدون انها تحمل مميزات لا تتوفر في غيرها وهي:

- ان هذا النوع من النقود السلعية ذات القيمة الكاملة يوفر لهم الثقة باستمرار، فهي نقود يمكن تحويلها الى استعمالات أخرى غير النقد بدون خسارة او تكلفة وهذا يعني ان قيمة النقود يتضمنها قيمة المعدن التي صنعت منها للاستخدامات الصناعية وان قيمة المعدن ترتبط فقط بالكمية المعروضة منه والطلب عليه للاستعمالات غير النقدية، ولكن هذا التحليل يرد عليه بان قيمة المعدن تتحدد بالطلب الكلي عليه والعرض الكلي منه سواء كان للاستعمال النقدي او غيره.

- كما يرغب البعض التعامل بهذه النقود لان التعامل بها يمكن التحكم فيه لكونها تتمتع بالكميات المحددة والمعروفة لدى السلطات النقدية وبالتالي الحد من خلق النقود وهذا يعود الى عدم وجود النقود الورقية والنقود المساعدة، وهذا ما يقلل من انتشار التضخم ولكن هذا ليس دوما صحيحا فقد تحدث بعض التيارات التضخمية، نتيجة اما لزيادة انتاج هذا المعدن الذي يستخدم كنقود واما لنقص استخدامه في الأغراض الأخرى غير النقدية، كما انه قد يسبب ذلك الكساد، إذا حدث عدم توفر هذا المعدن بالشكل الذي يتناسب مع نمو الإنتاج.¹

¹ L. v. chander, the economics of money and banking harper row, new york 1963, p, 16.

2. النقود المعدنية:

باكتشاف المعادن اخذ الانسان في استخدام البرونز ثم النحاس ثم الذهب ثم الفضة، ويعرف علم الناميات النقود المعدنية بأنها تلك القطع من المعدن المصهور او المطروق التي تصدرها السلطة الحاكمة(الدولة) بهدف تسيير التعامل، وتحمل على كل وجه من وجهيها رسما او نقشا بارزا ذا طراز خاص عن موضوع معين. ومن ذلك يتضح ان العملات المعدنية تصنع من سبيكة معدنية (على هيئة قرص صغير) ذات وجهين ويحاط طرفها وسمكها عادة بشرشرة (خطوط منقوشة) ويحمل وجهها رسما او صورة لاحد المقدسات او شعار الدولة او رئيسها او أي رسم اخر من البيئة، اما الظهر فيتحمل رموزا مختلفة تضم تاريخ الاصدار والقيمة الاسمية للعملة.¹

3. النقود الائتمانية:

تعرف النقود الائتمانية بأنها عبارة عن أوراق مالية لا قيمة لها ماديا ولا تمثل شيئا له قيمة كالذهب، وانما هي وسيلة دفع بدل النقود الورقية والذهب قائمة على ثقة بين الطرفين.

اذ تقوم الجهة المانحة للنقود الائتمانية (مثل البنك) بأخذ المال مقابل منحها النقود الائتمانية لأشخاص او شركات، ثم تتعهد برد هذا المال على شكل ذهب او نقود ورقية او سلعية معينة مستقبلا ومن أكثر التطبيقات في مجال النقود الائتمانية: الشيكات فهي أموال ائتمانية اذ يتم قبولها كوسيلة لدفع على أساس الثقة وليس على أساس أي امر من الحكومة وهي تحظى بالقبول العام والمتانة وقابل للنقل وللتجزئة ومحدودية الكمية.²

تتألف النقود الائتمانية من الأنواع التالية: المسكوكات الرمزية، النقود الورقية والنقود الالكترونية.

3.1. المسكوكات الرمزية:

تتمثل هذه النقود عادة في الاقتصاديات المعاصرة مجموعة النقود المساعدة لتلبية حاجات التداول صغيرة الحجم والقيمة، وتتميز هذه النقود بانقطاع الصلة بين قيمتها كسلعة وقيمتها كنقد رغم ما لقيمتها التجارية

¹ حسن محمود الشافعي، " العملة وتاريخها "، الهيئة المصرفية العامة للكتاب، 1980، ص11.

² النقود الائتمانية، " موضوع "، 20-11-2021، <https://mawdou3.com>

من شأن بمقارنتها مع النقود الائتمانية الأخرى.¹

2.3. النقود الورقية:

هي أي شيء مقبول قبول عام للدفع من اجل الحصول على سلع او خدمات اقتصادية او من أجل إعادة دفع الديون. وهي كل ما يمكن ان يتم قبوله في مجال التداول أي بقبول أفراد المجتمع لها كوسيلة لمبادلة السلع والخدمات وتتمثل في عدة أنواع: نقود ورقية نائبة، نقود الوثيقة ونقود الزامية.²

3.3. النقود الالكترونية:

هي عبارة عن حامل الكتروني ينطوي على قيمة تمثل حقا لصاحبه على مصدر هذا النقد، والأصل ان إصدار هذا النقد يتم مقابل وديعة لا تقل قيمتها عن القيمة المصدرة، أي ان النقد الإلكتروني قائم على مبدأ " الدفع المسبق".³

4. النقود المصرفية او " الودائع ":

مع اتساع النشاط الاقتصادي، وازدياد الثقة بالبنوك، أصبح الأفراد يتعاملون بالشيكات بدلا من النقود الورقية غير ان الشيك لا يعتبر في حد ذاته نقودا قانونية و إنما هو مجرد أمر بالدفع ممن يملك حسابا جاريا في البنك ليدفع مبلغا من النقود لشخص آخر هو حامل للشيك، فالشيك والحالة هذه وان كان يقوم بالوفاء بالديون الا انه لا يعتبر نقودا قانونية لأنه يحق لكل فرد ان يمتنع عن قبوله، ولكن لإتساع النشاط الاقتصادي أصدرت الحكومات نظما تكفل إيجاد الثقة للتعامل بالشيكات، ومع انتشار الوعي المصرفي أصبحت الشيكات تستخدم الآن على نطاق واسع في المعاملات المختلفة وفي مجال السياحة (الشيكات السياحية)، وإذا نظرنا الى علاقة الدولة بالنقد نجد ان هذه النقود تنقسم الى نوعين⁴:

¹ ضياء مجيد، " الاقتصاد النقدي، المؤسسة النقدية البنوك التجارية البنوك المركزية "، مؤسسة الشباب الجامعية، تيزي وزو، الجزائر، 2008، صص 26-27.

² النقود الورقية، " ويكي ويكي "، 20h13m; 2021-11-21، <https://wiki.wic.com>

³ ضياء مجيد، " الاقتصاد النقدي، المؤسسة النقدية البنوك التجارية البنوك المركزية "، مرجع سبق ذكره، ص 27.

⁴ عوض محمود كفوري، " النقود والمصارف في النظام الإسلامي "، دار الجامعات المصرية، اسكندرية، مصر، 1407هـ، ص 32.

1.4. النقود القانونية:

وهي النقود التي تضفي عليها الدولة صفة القبول التام بحكم القانون وتكون لها قوة إبراء غير محددة وهي النقود الرئيسية كالدينار العراقي او الريال اليمني... الخ.

2.4. النقود المساعدة:

وهذه أيضا لها قوة إبراء غير محدودة وتصدرها الدولة كأجزاء من الوحدة النقدية الرئيسية وتسك عادة من الفضة او النيكل او البرونز. ويحدد النظام النقدي المقدار الذي يمكن إصداره من النقود المساعدة ويجب ان تكون قيمة هذه النقود المعدنية او الورقية أقل من قيمتها الاسمية حتى تختفي من السوق.

المطلب الثاني: تطور النقود

أدرك الانسان ومنذ الحياة البدائية البسيطة الأهمية الكبيرة لوجود أداة او واسطة يمكن استعمالها في تسهيل واتمام عملية تبادل السلع والخدمات بين أفراد المجتمع. وفي هذا المطلب سنتطرق الى تطور النقود عبر التاريخ.

الفرع الأول: تطور النقود عبر التاريخ

على الرغم من تعدد اشكال وأنواع النقود تاريخيا إلا أنه من المنفق عليه بأن الانسان قد عرفها منذ آلاف السنين وقد مرت النقود بمراحل خضعت خلالها للتطور التدريجي حسب طبيعة وظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي سادت كل مرحلة من مراحل التطور وفي نفس الوقت كان للنقود دور مهم أيضا في توجيه وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء كان ذلك على مستوى الفرد في تسيير متطلباته المعيشية او على مستوى المجتمع عموما.

ومع انه لا خلاف في ان الناس استعملوا النقود منذ فجر التاريخ إلا ان المجتمع البشري قد عرف نظام المقايضة لأنها تفي بإشباع حاجاتهم من السلع التي يقومون بإنتاجها لكن بمرور الزمن اكتشف الانسان عيوب ومشكلات هذا النظام اذ كان على كل فرد لديه فائض من السلعة X ويرغب في استهلاك سلعة أخرى Y ان يبحث عن شخص آخر لديه فائض من السلعة Y ويرغب في مبادلتها بالسلعة X وعرفت هذه المشكلة بتوافق الرغبات بين طرفي المقايضة.¹

¹ رائد عبد الخالق العبيدي، خالد احمد فرحان المشهاني، " النقود والمصارف"، الطبعة الأولى، دار الأيام لنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص15.

أدت المشكلات التي تعرض لها الإنسان في نظام المقايضة الى ضرورة البحث عن شيء ما يستخدمه كوسيط للتبادل، وتكون قيمته معروفة ومحددة بالنسبة لكل السلع التي يحتاجها في حياته اليومية ومن هذه الحاجات جاءت فكرة الاقتصاد النقدي، أي الذي يعتمد على النقود كوسيط في مبادلتها أي استنباط وسيلة أفضل لتداول السلع والخدمات واختيار سلعة معينة ذات قبول عام بين الأفراد في المبادلة بغيرها من السلع والخدمات للقيام بدور النقود، وهكذا جاءت النقود وليد عملية غير واعية ونتيجة تطور غير موجه املته ظروف التقدم الاقتصادي الذي يستحيل على المقايضة ان تواجه وحدها مقتضياته بعد ما تشبعت ميادين العمل واتسع نظام التبادل.¹

¹ السيد متولي عبد القادر، " اقتصاديات النقود والبنوك "، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر، عمان، 2010، ص15.

الشكل رقم (1.1): تطور النقود من المقايضة الى التجريد



المصدر: صلاح عبد الكريم، "النقود والمؤسسات والأسواق المالية"، سفير الدولة للنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2010، ص، 20.

المطلب الثالث: مفهوم ودوافع الطلب على النقود

يرتبط موضوع الطلب على النقود بطلب النظرية النقدية فهو يلعب دورا مركزيا في التحليل الاقتصادي الكلي، وخاصة على مستوى اختيارات السياسة النقدية، ولا تنحصر الأهمية التي يتم مناقشتها عند دراسة الطلب على النقود بمدى التأثير الذي يمكن ان تمارسه اثناء اتخاذ القرارات النقدية والمالية فقط، ولكن يمتد امتدادها أيضا الى معرفة الكيفية التي بواسطتها تمارس هذا التأثير أي معرفة العوامل التي تحدد مستوى الطلب النقدي الذي يرغب الاعوان الاقتصاديين غير الماليين حيازته.

الفرع الأول: تعريف الطلب على النقود

يقصد بالطلب على النقود البواعث التي تحمل الفرد على الاحتفاظ بالثروة في شكل نقود، وهو ما يعرف أيضا بتفضيل السيولة، ويعرف أيضا الطلب على النقود بأنه عبارة عن قرار لحيازة أحد الأصول ويتأثر بأذواق الناس وتفضيلاتهم، وبالدخل الحقيقي وبدائل النقود وسعر الفائدة على الأوراق المالية قصيرة الاجل وطويلة الأجل، والمعدل المرتفع للتضخم والثروة الحقيقية.¹

في الاقتصاد النقدي، فان الطلب على النقود هو الحيازة المرغوبة للأصول المالية في صورة نقود، أي الودائع النقدية او المصرفية بدلا من الاستثمارات، يمكن حتى يشار الى الطلب على النقود المحدد بدقة على انه M1 (المقتنيات القابلة للاستهلاك المباشر)، او الى النقود بمعناها الاوسع ل M2 او M3.²

وأيضا الطلب على النقود هو عبارة عن سلوك يهدف الى الاحتفاظ بالرصيد النقدي أي هو الطلب على الرصيد النقدي بهدف الاحتفاظ به وليس استعماله لأداء صفقات، وذلك على الأقل في المرحلة الأولى من القيام بهذا الطلب.³

¹ بختية عبيد عثمان حامد، " تقدير دالة الطلب على النقود في السودان (1985-2018)، مذكرة مقدمة ضمن درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، سبتمبر 2020م، اقتصاد تطبيقي، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، الخرطوم، ص22.

² الطلب على النقود، " كشاف"، 2021-12-24, 17h33m, <https://www.kachaf.Com>

³ محمد الشريف المان، " محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الدول الاقتصادية الكلية الأساسية للقطاع النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثالث، الجزائر، 2003، ص ص207-208.

الفرع الثاني: محددات الطلب على النقود

يتحدد الطلب على النقود بمتغيرات اقتصادية متعددة فهو يلعب دورا محوريا في التحليل الاقتصادي الكلي وخاصة على مستوى السياسة النقدية في اتخاذ القرارات النقدية والمالية بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي.

ومن المحددات المؤثرة على الطلب على النقود نذكر منها:

1. علاقة الطلب على النقود بالنتائج المحلي الإجمالي وسعر الصرف:

1.1. الناتج الإجمالي:

ويقاس بالدخل الدائم، ان طلب الافراد على الأرصدة النقدية الحقيقية يتحدد بالدخل الدائم، وان العلاقة بين الدخل الدائم والطلب على النقود موجب، فذوي الدخل المرتفعة تزيد إنفاقهم خلال السنة على إنفاقات ذوي الدخل المنخفضة، لذلك يطلبون كميات أكبر نسبيا من النقود.

الدخل الدائم اقل استجابة للدورات الاقتصادية فخلال دورة الانكماش ينخفض الدخل الدائم، ولكن بأقل مما يكون عليه الحال بالنسبة للانخفاض في الدخل السنوي الجاري، وخلال دورة الانتعاش يرتفع الدخل الدائم، ولكن أيضا يكون ارتفاعه اقل مما يكون عليه الحال بالنسبة لارتفاع الدخل السنوي الجاري، وهذا الاستقرار النسبي للدخل الدائم يجعل الطلب على النقود وفق نظرية فريدمان، ان يتقلب في ذات اتجاه الدورة الاقتصادية الا ان تقلبه يكون محدود نسبيا.¹

2.1. سعر الصرف:

نظرا لانفتاح معظم اقتصاديات الدول على العالم الخارجي، فان دالة الطلب النقدي لا بد وان تتأثر بالعوامل المالية والنقدية الخارجية التي يعبر عنها بسعر الصرف ومن ذلك يمكن ان نستنتج ان توقعات الافراد حول أسعار الصرف يمكن ان تمارس اثرا ملموسا على الطلب النقدي، كما يتوقع ان يمارس التغير في أسعار الصرف اثرا جوهريا على قرارات محفظة الأوراق المالية لصالح الأصول الأجنبية او المحلية، واذا سادت التوقعات بخصوص تحسن منتظر بقيمة العملة المحلية فان هذا سوف يؤدي الى تفعيل مكونات المحفظة

¹ بحثية عبيد عثمان حامد، " تقدير دالة الطلب على النقود في السودان (1985-2018) "، مرجع سابق ذكره، ص18.

لصالح الأصول المحلية على حساب الأصول الأجنبية، اما في ظل تقلبات العملة فمن المرجح ان تؤثر في ممارسة السياسة النقدية، ويمكن للأفراد ان يحتفظوا بالعملة الأجنبية بغرض اجراء عملية التبادل والاحتياط في ظل وجود تضخم محلي (انخفاض قيمة العملة المحلية) مما يسفر عنه انخفاض في قيمة الطلب على النقود ويشجع عملية إحلال العملة والتي تعرف بعملية الدولار، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين توقعات الافراد حول أسعار الصرف والطلب على النقود.¹

2. علاقة الطلب على النقود بالتضخم وسعر الفائدة:

1.2. التضخم:

ان معدل التضخم مرتبط بعلاقة سلبية مع الطلب على النقود ومعنى ان الزيادة في معدل التضخم يؤدي الى تخفيض الطلب على النقود وجاء (كامبردج) وطور النظرية الكلاسيكية بالقول: ان حركة الأسعار او معدل التضخم يتناسب طرديا مع كمية النقد ويتناسب عكسيا مع حجم الإنتاج ومعدل الطلب على النقود.

وحسب التحليل الكينزي فسر التضخم من خلال حجم الطلب الكلي، مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار وان زيادة الطلب الكلي تنجم عن زيادة الانفاق الكلي بتنسيقه العام والخاص والاستثمار العام والخاص والتجارة الخارجية الصافية قد يؤدي ذلك كله الى حالة تضخمية. في حين يرى "فريدمان" ان التضخم ظاهرة نقدية بحتة فكمية الإنتاج ناتجة عن زيادة كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج وعليه المسؤول عن حالة التضخم هو البنك المركزي نتيجة افراطه في خلق النقود فهو يتبع سياسة نقدية لا تتصف بالجدارة ولا المهارة الكافيين في الزيادة في الأسعار ولا يمكن ان يتحقق إذا لم يتم تمويلها بوسائل تعد تحت إرادة البنك المركزي وتحت سيطرته كونه المسؤول والمهيمن على السياسة النقدية.²

¹ بختية عبيد عثمان حامد، " تقدير دالة الطلب على النقود في السودان (1985-2018) "، مرجع سابق ذكره، ص21.

² نصيرة ججوي، " محددات الطلب على النقود في الجزائر، دراسة قياسية للجزائر خلال الفترة (1987-2008) "، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الماستر في العلوم الاقتصادية، 2019، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص45.

2.2. سعر الفائدة:

ان العلاقة بين الطلب على النقود وسعر الفائدة علاقة عكسية فحسب نظرية "كينز" للطلب على النقود فان الافراد يقومون ببيع او بشراء السندات استنادا الى توقعات مستقبلية لتحركات أسعارها في السوق المالي مستهدفين من وراء ذلك اما تحقيق أرباح رأسمالية او تجنب خسائر رأسمالية، ومن هنا فان سعر الفائدة على السندات عند "كينز" يلعب دورا رئيسيا في تحديد كمية النقود التي يود الاحتفاظ بها بدافع المضاربة.

حيث يفضل الافراد الاحتفاظ بالنقود، أي يزداد الطلب على النقود إذا كانت أسعار الأصول المالية مرتفعة وأسعار الفائدة السوقية منخفضة وذلك انتظارا لانخفاض أسعار الأصول المالية وارتفاع الفوائد السوقية عليها والعكس صحيح، في حالة انخفاض أسعار الأصول المالية يزداد الطلب على النقود، ويتضح لنا العلاقة العكسية الموجودة بين معدل الفائدة والطلب على النقود، فكلما انخفض معدل الفائدة زاد الطلب على النقود وبالتالي زيادة الاستثمار في الأوراق المالية.¹

3. علاقة الطلب على النقود بالمستوى العام للأسعار:

يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار الى حدوث انخفاض في القوة الشرائية للنقود بمعنى انخفاض في قدرة "وحدة النقد الواحدة" على شراء نفس الكمية من السلع والخدمات التي كانت قادرة على شرائها قبل ارتفاع الأسعار، في ظل هذا الوضع إذا أراد الافراد المحافظة على مستوى استهلاكهم السابق، وشراء نفس الكمية من السلع والخدمات التي كانوا يحصلون عليها قبل ارتفاع الأسعار فانهم يكونون بحاجة الى مقدار أكبر من النقود وهذا يعني ان هناك علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار وبين الطلب على النقود.²

الفرع الثالث: دوافع الطلب على النقود

يميز كينز بين ثلاثة دوافع للاحتفاظ بالنقود الحاضرة، بمعنى انهم يميزون بين ثلاثة أنواع للطلب على النقود وهي:

¹ بختية عبيد عثمان حامد، " تقدير دالة الطلب على النقود في السودان (1985-2018) "، مرجع سابق ذكره، ص 47.

² محمد سعيد السمهوري، " اقتصاديات النقود والبنوك "، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 30.

1. الطلب على النقود بغرض المعاملات (Transaction demand for money):

وهو يمثل دافع الأفراد لطلب على النقود لتمويل معاملاتهم اليومية الجارية (من مأكّل ومشرب وملبس ومسكن) وكذلك يمثل دافع المشروعات للاحتفاظ بالنقود لتمويل الاحتياجات الجارية لعملية الإنتاج وبالنسبة للأفراد يعرف هذا الدافع بإسم دافع الدخل، اما بالنسبة للمشروعات فيعرف بإسم دافع التجارة ويتأثر طلب الافراد على النقود بدافع الدخل بحجم دخلهم، كما يتأثر طلب المشروعات للنقود بدافع التجارة بعملياتهم وايراداتهم، ولهذا يمكن القول عموما بان الطلب على النقود بدافع المبادلات بشقيه (الدخل و التجارة) يتأثر مباشرة بحجم الدخل القومي وحجم العمالة وهو مرتبط معها بعلاقة طردية وعادة تمثل الأرصدة المحتفظ بها لمقابلة هذا الدافع بنسبة معينة من الدخل.¹

2. الطلب على النقود بدافع الاحتياط (Precautionary demand for money):

تطلب النقود لأغراض الاحتياط لمواجهة النفقات الفجائية والأحداث الطارئة غير المتوقعة وانتهاز الفرص والإفادة من مزايا الصفقات المحتملة، هو ما يسمى بالطلب على النقود بدافع الاحتياط. ويتوقف الطلب على النقود بدافع الاحتياط على مستوى الدخل (مثلما هي الحال تقريبا في دافع المعاملات) وتحديدًا تتناسب كمية النقود المطلوبة لأغراض الاحتياط طرديا مع الدخل، وهذا ما يعني ان دالتي الطلب على النقود من اجل المعاملات وفي الإحتياط تكونان متماثلتين، وفي الأجل الطويل قد يكون الطلب على النقود بدافع الاحتياط حساسا للتغيرات المالية والترتيبات التنظيمية الأخرى فقد يؤدي تطوير وانتشار بطاقات الإئتمان الى خفض الطلب على النقود.²

3. الطلب على النقود بدافع المضاربة (Speculation demand for money):

يحتفظ الافراد بنقود إضافية، اذا ما كانوا يتوقعون ارتفاع سعر الفائدة في المستقبل، وباحتفاظهم بالنقود يمكنهم ان يحصلوا على مزية الأسعار الأعلى للفائدة عندما تحدث، وبما ان الافراد يختلفون في توقعاتهم للتغيرات المستقبلية في معدل الفائدة فان العلاقة الكلية بين الطلب على النقود بدافع المضاربة ومعدل الفائدة علاقة عكسية، فعند مستويات متدنية جدا للفائدة يتوقع الأفراد ارتفاع أسعار الفائدة في

¹ عبد النعيم مبارك، احمد الناقه، " النقود والصيرفة والنظرية النقدية"، الدار الجامعية، اسكندرية، مصر، 1997، ص191.

² الدوافع الرئيسية للطلب على النقود، " المرجع الالكتروني"، 2021-12-27, 21h10m, <https://almarja.com>.

المستقبل فتزيد النقود المطلوبة لأغراض المضاربة، وإذا ما استمر معدل الفائدة في الهبوط الى ما دون المستوى العادي، يسود الاعتقاد لدى الافراد بانه سوف يرتفع في المستقبل القريب، وبهذا يكون الطلب على النقود بدافع المضاربة مرنا مرونة تامة عند هذا المستوى المنخفض جدا للفائدة، وهذا الجزء ذي المرونة التامة من دالة الطلب على النقود هو ما يدعوه كينز ب "مصيدة السيولة liquidity trap".¹

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للطلب على النقود

لقد تناولت نظريات عديدة دوافع الطلب على النقود بالبحث على طلب النقد وذلك لصعوبة هذه الدوافع لاعتمادها على السلوك البشري للأفراد (وهو بطبعه متغير ويصعب قياسه وتقييمه)، واستندت هذه النظريات في تفسيرها على الظروف الاقتصادية التي سادت وقت ظهورها.

وهناك ثلاث نظريات أساسية تبحث في تلك الدوافع ويمكن ترتيبها زمنيا كالاتي: المدرسة الكلاسيكية ثم المدرسة الكينزية وأخيرا المدرسة الحديثة (شيكاغو).

المطلب الأول: الطلب على النقود حسب المدرسة الكلاسيكية

تمثل النظرية الكمية الكلاسيكية المعروفة بنظرية كمية النقود جوهر التحليل الكلاسيكي، حيث ظهرت المدرسة التقليدية في إنجلترا القرن 18 وأوائل القرن 19 حيث وضع أصولها الفكرية وقوانينها الاقتصادية آدم سميث.

الفرع الأول: فرضيات المدرسة الكلاسيكية

تستند النظرية النقدية الكلاسيكية الى مجموعة من الفرضيات، ويمكن حصر هذا الفرضيات كما يلي:

1- ثبات حجم الإنتاج السلعي عند مستوى التشغيل الكامل يؤكد النظرية الاقتصادية الكلاسيكية أن ليس للنقود دورا في تحقيق التوازن الاقتصادي لأنها تؤدي وظيفة واحدة في الاقتصاد وهي وسيط للتبادل.

2- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود المعروضة، ترى النظرية النقدية الكلاسيكية بأن التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار هي جراء النقود المعروضة وبنفس القدر، والعكس صحيح،

¹ الدوافع الرئيسية للطلب على النقود، " المرجع الالكتروني "، مرجع سابق ذكره.

فإنخفاض المعروض من النقد سوف يجعل الأسعار تنخفض بنفس المقدار، على افتراض ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل وثبات سرعة تداول النقود.

3- ثبات سرعة تداول النقود (الوحدة النقدية) في المعاملات المختلفة خلال فترة زمنية محددة، وبيّن التحليل الكلاسيكي العوامل المؤثرة في سرعة تداول النقود، كدرجة كثافة السكان، وتقدم وسائل المواصلات، وتطور عادات المجتمع المصرفية، ومستوى نمو النظام المصرفي وكذلك الأسواق المالية والمصرفية، وهذه العوامل لا تتغير عادة في المدى القصير.¹

الفرع الثاني: معادلة التبادل أو المبادلة (معادلة فيشر)

وقد صاغ هذه المعادلة الإحصائي الأمريكي آرفنج فيشر (IRVING FISHER) سنة 1917، المعروضة في السوق العام للأسعار، بحيث يكون مجموع قيم عمليات المبادلة مساوية للمبالغ التي دفعت في تسويقها، ويمكن توضيح ذلك رياضياً كما يلي:

حيث يشير:

$$MV=PQ \dots\dots\dots(1)$$

M : إلى كمية النقود في لحظة زمنية محددة.

P : المستوى العام للأسعار.

V : سرعة تداول النقود.

Q : كمية المبادلات من السلع والخدمات المختلفة في نفس اللحظة الزمنية.

وإذا صغنا المعادلة السابقة بشكل آخر فإن المستوى العام للأسعار سوف يتحدد بكمية النقود المعروضة (M) وسرعة تداول النقود (v) وكمية المبادلات (Q) على النحو التالي:

$$p = \frac{MV}{Q} \dots\dots\dots(2)$$

¹ سعيد سامي الحلاق، محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، صص 83-85.

ان الجانب الأيمن من المعادلة رقم (1) يمثل الطلب النقدي (D) يساوي القيمة النقدية للمبادلات والتي تساوي كمية المبادلات (Q) مضروبة في المستوى العام للأسعار (P) بينما يمثل الطرف الأيسر منها العرض النقدي (S) وهو عبارة عن التدفق النقدي خلال فترة زمنية معينة، أي كمية النقود مضروبة في سرعة تداولها.

$$D=PQ.....(3)$$

$$S= MV.....(4)$$

وعند الوضع التوازني فإن عرض النقود يساوي الطلب على النقود.

$$D=S.....(5)$$

$$PQ=MV.....(6)$$

وعليه فإن:

$$P=\frac{MV}{Q}.....(7)$$

وحيث ان النظرية الكلاسيكية تفترض ثبات سرعة دوران النقد (V) وكمية المبادلات من السلع والخدمات (Q) فإن المستوى العام للأسعار (P) يتجدد بالمتغير (M) الذي يعبر عن النقود المعروضة في السوق سوف تنعكس بالضرورة في المستوى العام للأسعار، لكن زيادة (نقصان) عرض النقد عند مستوى التشغيل الكامل في الاقتصاد سوف لن يؤثر على مستوى الدخل الحقيقي ولكنه سيرفع مستوى الأسعار ويؤدي إلى التضخم الاقتصادي.¹

الفرع الثالث: معادلة الأرصد النقدية (معادلة كامبردج)

وضح ألفريد مارشال أن هناك نسبة معينة من الدخل يفضل الأفراد الاحتفاظ بها على شكل نقد حاضر، أي أن هناك تفضيلاً نقدياً للأفراد، وجاءت نظرية كامبردج لتوضيح العلاقة بين التفضيل النقدي أو الأرصد النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من ناحية، والدخول النقدية للأفراد من ناحية أخرى،

¹ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، مرجع سابق ذكره ص ص 85-86.

فالأساس الذي تعتمد عليه معادلة كامبردج أو ما يسمى بمعادلة الأرصدة النقدية هو العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة، والدخل النقدي من جهة أخرى، وأصبحت معادلة كامبردج تأخذ الصيغة التالية:

$$Md = K Y_n$$

حيث:

$$Y_n = Y_R P$$

حيث:

Md : يمثل كمية النقد المطلوبة.

Y_n : الدخل النقدي الإسمي.

K : معامل التناسب وهو يمثل النسبة من الدخل الوطني التي يرغب الأفراد الإحتفاظ بها بشكل أرصدة

نقدية، وهو يعبر عن مقلوب سرعة دوران النقد أي: $k = \frac{1}{V}$

Y_R : الدخل الوطني الحقيقي.

P : المستوى العام للأسعار.

$$\frac{1}{V} = \frac{Md}{P} Y_R$$

ومنه:

$$k = \frac{Md}{P} Y_R$$

وباعتبار K أن ثابت في الأجل القصير لارتباطه بعدة عوامل بطيئة تغير الأسعار والثروة في المجتمع، وأن الناتج الحقيقي ثابت ويتجدد بظروف العرض في النموذج الكلاسيكي، فإن معادلة كامبردج تصبح عبارة عن علاقة تناسب بين المستوى العام للأسعار (P) وكمية المعروض النقدي (M)، حيث تمثل المعادلة الأخيرة للطلب على النقود معادلة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية.

ويتحقق التوازن في سوق النقد في النموذج الكلاسيكي بتساوي عرض النقد (M_s)

$$M_s = M_d$$

$$M_s = M_d = KPY_n = \frac{1}{V}PY_n$$

هذا التوازن يتم بالقيم الاسمية، أما بالقيم الحقيقية فيكون:

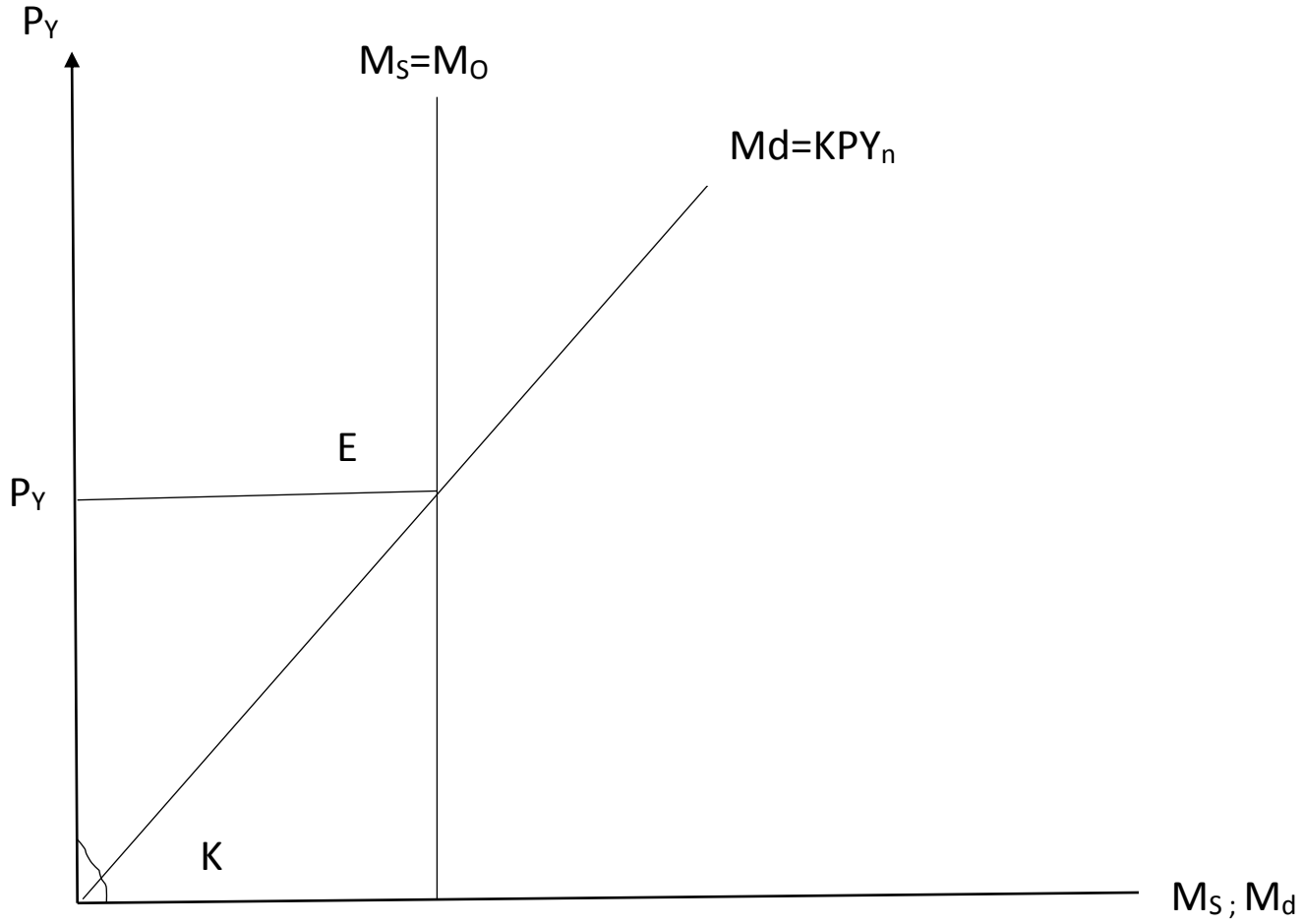
$$\frac{M_s}{P} = \frac{M_d}{P} = \frac{KPY_n}{P} = \frac{\frac{1}{V}PY_n}{P}$$

$$\frac{M_s}{P} = \frac{M_d}{P} = KY_n = \frac{1}{V}Y_n$$

ويمكن تمثيل هذا التوازن بيانيا كما يلي:¹

¹ -خليفة عيسى، التغيرات في قيمة النقود الأثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2011، ص ص 92-96.

الشكل (2-1): التوازن في سوق النقد في النموذج الكلاسيكي بتساوي عرض النقد (M_S)



المصدر: خليفي عيسى، التغيرات في قيمة النقود الأثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق ذكره ص 96.

الفرع الرابع: المقارنة بين معادلة فيشر ومعادلة كامبردج

الجدول رقم (1-1) أوجه الاختلاف بين معادلة فيشر ومعادلة كامبردج

معادلة كامبردج (مارشال، بيجو)	معادلة فيشر
1- تهتم بتحليل مكونات الطلب على النقد مع اهتمام أقل بعرض النقود.	1- تهتم بتحليل التغيرات في مكونات عرض النقود، وإهمال ذلك في مكونات الطلب على النقود، رغم أنها تندرج ضمن نظرية الطلب على النقد.
2- تركز وظيفة التخزين، بالإضافة لوظيفة التبادل.	2- تستند على وظيفة التبادل للنقد.
3- تهتم بالاحتفاظ بالسيولة النقدية وعدم الإنفاق.	3- تهتم بالإنفاق وسرعة التبادل لهذا الإنفاق، باستعمال النقود كوسيط.
4- تبحث في العوامل المؤثرة في الطلب على النقود، من طرف الأشخاص أصحاب الاعمال والمؤسسات.	4- تهتم بالعوامل المؤثرة في عرض النقود وتأثيرها على الكتلة النقدية.
5- تبحث في أسباب الاحتفاظ بالنقد سائلا، من قبل الأفراد وغيرهم، وعلاقته ببعض المتغيرات الأخرى.	5- تبحث في ظروف التداول وسياسة الإصدار، وتدخل الدولة في السياسة النقدية.

المصدر: عبد القادر خليل، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الأول ديوان المطبوعات، جامعة الجزائر، الجزائر، سنة 2012 ص 245.

المطلب الثاني: الطلب على النقود حسب المدرسة الكينزية

قام كينز بنقد منهجي لطريقة أداء الاقتصاد الكلاسيكي ونتائجه الضرورية على الصعيد النقدي، حيث لم تعد النقود مع كينز مجرد ستار يخفي الحقائق ولا هي محايدة، بل تمارس عملا نشطا تؤثر من خلاله على المتغيرات الاقتصادية بما في ذلك المتغيرات الحقيقية.¹

¹- جمعي سميرة، محددات الطلب على النقود في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي خلال الفترة (1970_2016)، مقدمة ضمن أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، سنة 2017_2018، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 42.

الفرع الأول: دوافع الطلب على النقود (نظرية كينز، تفضيل السيولة)

هناك أسباب عديدة تدفع الأفراد لطلب النقود، فالنقود تستخدم وظيفيا كوسيلة في التبادل، إذ يستخدمها الأفراد والمؤسسات مقابل شراء السلع والخدمات التي تتعرض بواسطة الآخرين، وفي نظرية كينز تصبح النقود أكثر من مجرد وسيط في التبادل.

لهذا وافق كينز من سبقه من الاقتصاديين حول عرض المعاملات كدافع للطلب على النقود غير أنه أضاف لهذا الدافع دافعين آخرين هما دافع الحيلة ودافع المضاربة.¹

1_ دافع المعاملات (المبادلات):

حيث يحتفظ الأفراد بالنقود على صورة أرصدة نقدية سائلة بهدف تسيير ومواجهة النفقات الجارية اليومية فيما يخص احتياجاتهم من السلع والخدمات الاستهلاكية خلال فترة زمنية معينة تمتد بين حصولهم على دخلهم وحتى نهاية الفترة. وهذا الدافع مطابق للدافع الكلاسيكي الوحيد في الطلب على النقود لتحويل النفقات الاستهلاكية من خلال احتفاظ الأفراد بأرصدة سائلة.²

اعترف كينز بدافع المعاملات كما جاء الكلاسيك، أي استخدام النقود كوسيط للتبادل وأن هذا الدافع يتأثر بحجم المبادلات بين الافراد وأن هذه المبادلات أصلا تتأثر بمستوى الدخل وتشكل جزءا منهن بحيث الطلب على النقد بدافع المعاملات يرتبط طرديا مع مستوى الدخل وتشكل جزءا منه، بحيث الطلب على النقد بدافع المعاملات يرتبط طرديا مع مستوى الدخل يزيد بزيادته وينقص بنقصانه.³

ويمكن التعبير على النقد لغرض المعاملات بالصيغة التالية:⁴

$$Md_1 = \alpha; y \cdot \alpha_1 > 0$$

ويمكن تصور هذه العلاقة بيانيا كما يلي:

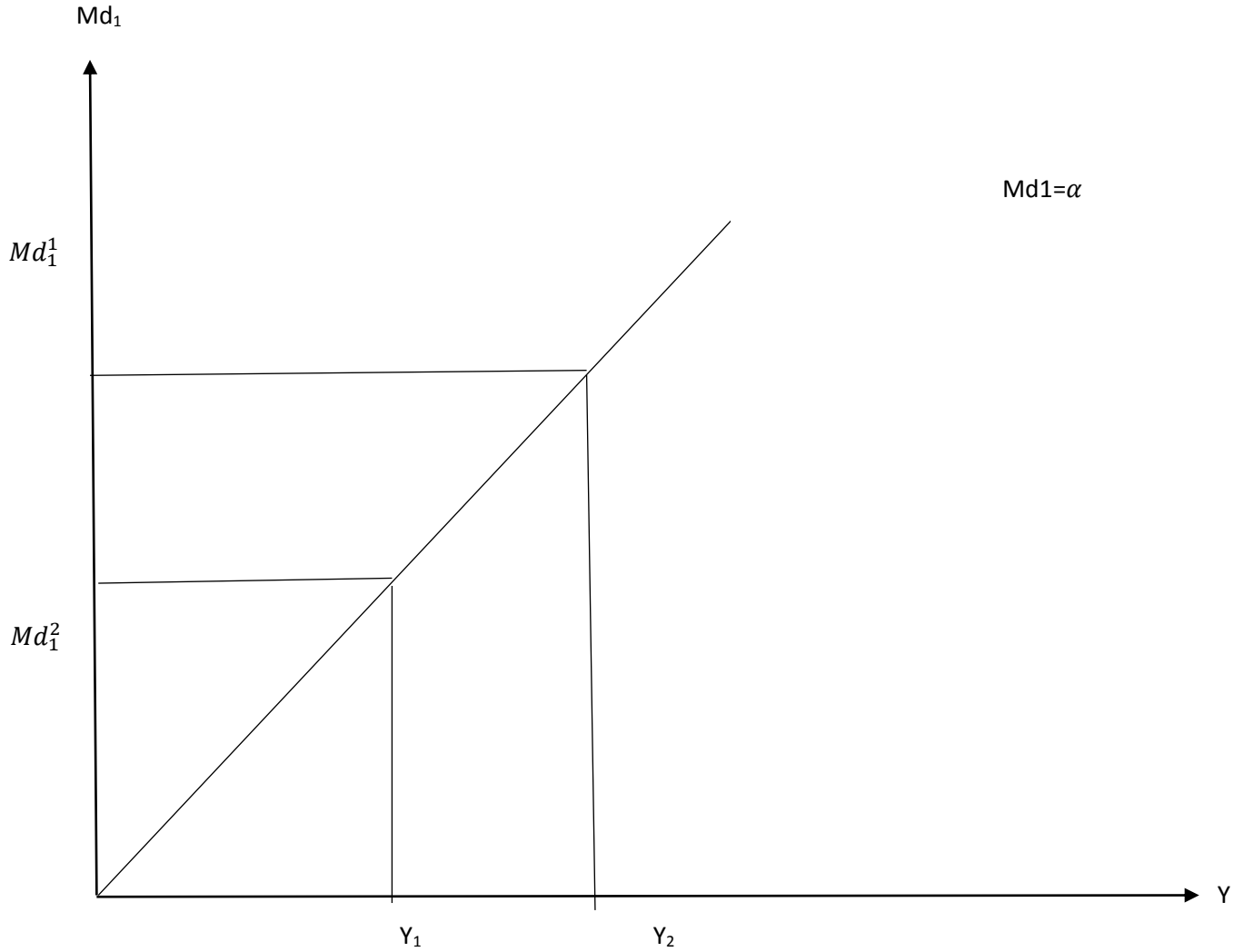
¹ - خليفي عيسى، التغيرات في قيمة النقود الأثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق ذكره، ص 102.

² - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، مرجع سابق ذكره، ص 100.

³ - جمعي سميرة، محددات الطلب على النقود في الجزائر باستخدام نماذج الانحدار الذاتي خلال الفترة (1970_2016) مرجع سابق ذكره، ص 44.

⁴ - خليفي عيسى، التغيرات في قيمة النقود الأثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

الشكل (3-1) منحني الطلب على النقد بهدف المعاملات



المصدر: خليفي عيسى، التغيرات في قيمة النقود الأثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 103.

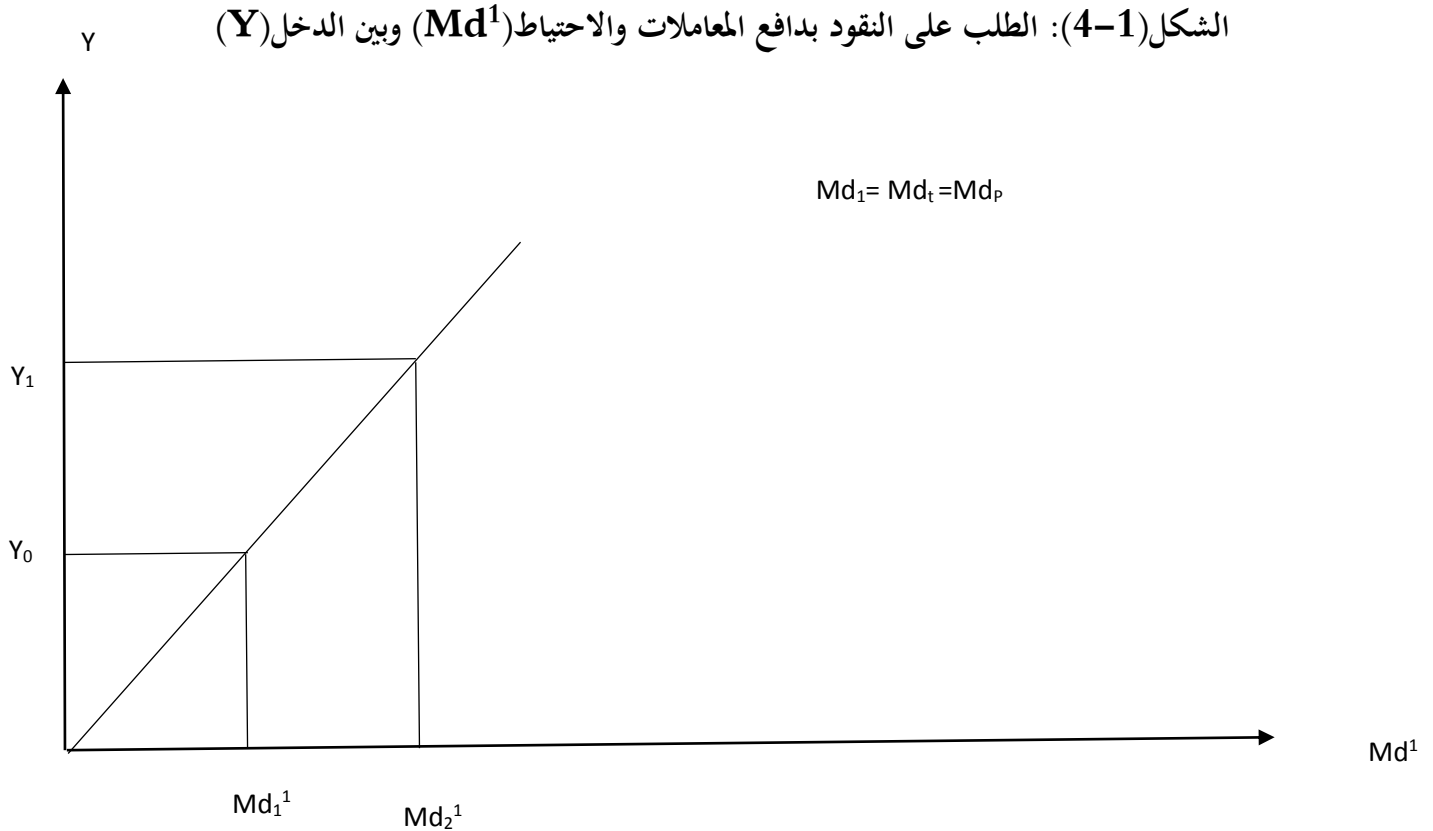
2-دافع الاحتياط:

حيث يحتفظ الأفراد بالنقود بغرض مواجهة الظروف والأموال الطارئة غير المتوقعة والتي تتطلب انفاقا نقديا.¹ بالإضافة لاحتفاظهم بالنقود من اجل، تغطية النفقات غير المتوقعة أو لغرض الاستفادة من فرص الشراء المرحة العشوائية ولهذا فإن دافع الطلب على النقود هنا له نفس طبيعة الدافع الأول باعتباره لا يتأثر

¹ - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، مرجع سابق ذكره، ص 103.

كذلك بسعر الفائدة وهو أيضا دالة طردية في الدخل $Md=F(Y)$ فكلما زاد مستوى الدخل سيؤدي الى زيادة مستوى الطلب على النقد من اجل الاحتياط.¹

كما يمكن التعبير عن العلاقة التي تربط بين الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط (Md^1) وبين الدخل (Y) بيانيا كما يلي:



المصدر: بلعوز بن علي، محاضرات النظريات والسياسات النقدية سنة 2004، ص 53.

يتبين من خلال الشكل (1-3) أنه توجد علاقة طردية بين الدخل والكمية المطلوبة من النقد لغرض المعاملات والاحتياط، فكلما ارتفع مستوى الدخل فان هذا سيؤدي بالأفراد الى الاحتفاظ بكمية أكبر من النقد لغرض المعاملات والاحتياط.

3. دافع المضاربة:

يقصد بالمضاربة عملية بيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات في أسواق المال بغية الحصول على

¹ _جمعي سميرة، محددات الطلب على النقود في الجزائر دراسة باستخدام نماذج الانحدار الذاتي خلال الفترة (1970_2016)، مرجع سابق ذكره، ص ص 44-45.

الربح، وعلى المضارب التنبؤ بأحوال سوق الأوراق المالية وتمثل إضافة دافع المضاربة الى أسباب الطلب على النقد إضافة رئيسية ومهمة التي قدمها كينز في نظريته في النقود.¹

وقد افترض كينز وجود حد أدنى معين لسعر الفائدة لا يمكن أن تنخفض دونه لاعتبارات تتعلق بالمصارف التجارية، حيث أنه عندما يصبح الطلب على النقود لا نهائي المرونة فإن تغير عرض النقد سوف لن يؤثر في سعر الفائدة، حيث يمتص الطلب على النقود الزيادة الجديدة في عرض النقد، أي ما يسمى بعجز السيولة.

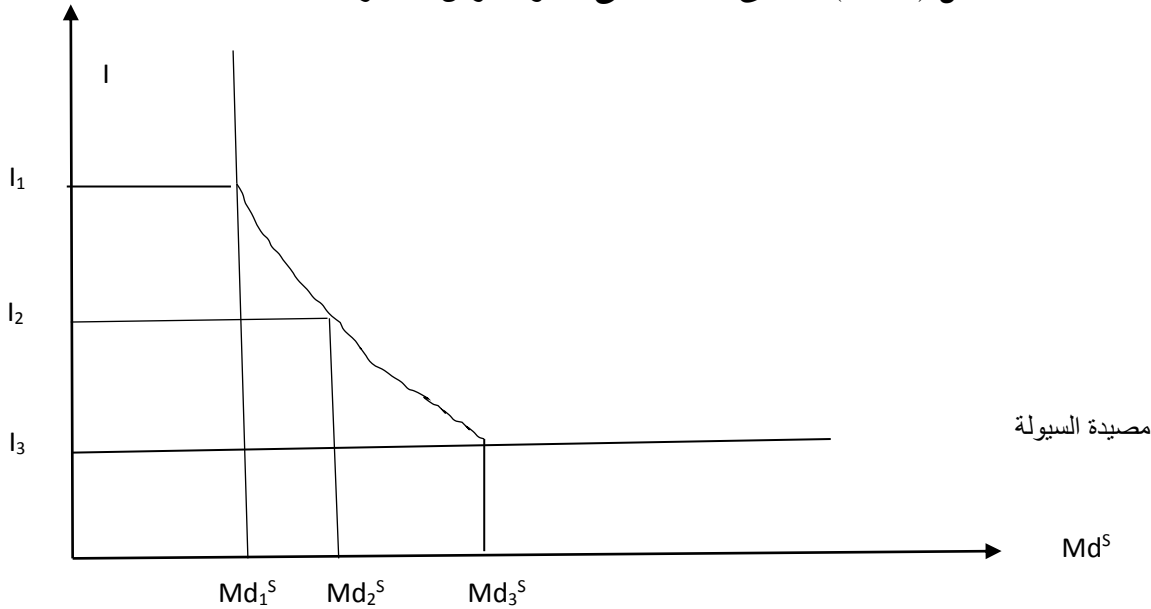
ويتحدد سعر الفائدة بعرض النقود والطلب عليها في سوق النقد، حيث أن زيادة الطلب على النقود مع ثبات الطلب عليها فان ذلك سيؤدي لارتفاع سعر الفائدة أيضا.²

فطلب النقود بغرض المضاربة ما هو الا دالة عكسية في سعر الفائدة ويمكن كتابة هذه الدالة بالشكل

$$Md_s = F(R)^3$$

ويمثل الطلب على النقد لأجل المضاربة بالشكل التالي:

الشكل (1- 5): منحنى الطلب على النقود بغرض المضاربة:



المصدر: خليف عيسى، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، مرجع سابق ذكرهن ص 101.

¹-خليف عيسى التغيرات في قيمة الاثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق ذكره ص 106.

²- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، مرجع سابق ذكره، ص 101.

³-خليف عيسى، التغيرات في قيمة النقود الاثمار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

I: معدل الفائدة.

Md: الطلب على النقود.

أما الطلب الكلي على النقد فهو يساوي بالتعريف مجموع الطلب على النقد لأجل المعاملات Md_1^S والطلب على النقد لأجل المضاربة Md_2^S وحيث أن كلا منهما يعتمد على الدخل الوطني (Y) والمستوى الجاري لمعدل الفائدة (R) على التوالي، فإن التغيير عن دالة الطلب على النقد تكتب بدلالة كل من R و Y بالشكل:

$$R = Md_1^S + Md_2^S + Md_3^S$$

$$Md = Lo - gi + \alpha y$$

حيث:

Lo: كمية الموجهة للمضاربة لما $(g=0)$

g: معدل تغير الطلب على نقد المضاربة بالنسبة لسعر الفائدة وتأخذ قيمة ثابتة.

الفرع الثاني: تقييم الطلب الإجمالي على النقود

في منظور الكينزين هناك دالتان جزئيتان للسيولة تفسران سلوك الأعوان الاقتصاديين في احتفاظهم بأرصدة نقدية. تمثل الأولى الطلب على النقود من أجل المضاربة والتي تحدد على أساس مستوى معدل الفائدة الراهن وحالة التوقع المرتبطة به، ويمثل الطلب الإجمالي على النقود من أجل المعاملات والاحتياط والطلب على النقود من أجل المضاربة ويؤدي دمج دالتي السيولة المتمثلتان لهما إلى الحصول على دالة واحدة هي دالة الطلب الإجمالي على النقود والتي تتحدد طردياً مع الدخل وعكسياً مع معدل الفائدة وبالتالي تكون صيغتها العامة كما يلي:

$$M = Md^t + Md^s = F(y) + f(r)$$

حيث: $\gamma M > \gamma Y >$

$$\gamma M < \gamma r < 0$$

إن المسألة الأساسية الواجب طرحها تدور حول معرفة مدى استقرار الطلب على النقود بالاعتماد على دالة الطلب الكينزية. يعتبر كينز أن الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط لا يتأثر عموماً بأي عامل آخر غير التغير الفعلي من النشاط الاقتصادي العام أو التغير في مستوى الدخل، وبالتالي فإنه يمكن اعتبار أن الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط يتميز عموماً بنوع الاستقرار.

أما عند الانتقال إلى دراسة الطلب على النقود من أجل المضاربة، يلاحظ كينز أن هذا الأخير يتغير باستمرار مستجيباً للمتغيرات في معدل الفائدة. وفي هذا الصدد، يحاول أن يميز بين العوامل التي تؤثر على معدل الفائدة ويصنفها إلى تغيرات تحدث على مستوى كمية النقود المتاحة (في غياب أي تبدل في دالة السيولة أو الطلب على النقود) وتغيرات تحدث على مستوى التوقعات بشكل يؤدي إلى تغير دالة السيولة في حد ذاتها التي تنجم عن تبدل المعلومات والذي يؤدي بدوره إلى مراجعة التوقعات وتبدلها، والتي تنتج بدورها تقطعات مقابلة في تغيرات معدل الفائدة ويشير هذا الأمر إلى أن الطلب على النقود من أجل المضاربة يتميز بعدم الاستقرار. وينعكس ذلك بطبيعة الحال على الطلب الإجمالي على النقود الذي يتميز هو الآخر بعدم الاستقرار ومن الملاحظ أن توقعات الأفراد والتصرفات التي تتبعها تلعب الدور الأكبر في هذه الوضعية.¹

¹ _جمعي سميرة، محددات الطلب على النقود في الجزائر دراسة باستخدام نماذج الانحدار الذاتي خلال الفترة (1970،2016)، مرجع سابق ذكره، ص ص48-49.

الفرع الثالث: أوجه الاختلاف بين النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية

يمكن اظهار الاختلاف بين النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية.

الجدول رقم (1-2): أوجه الاختلاف بين النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية:

الكلاسيك	كينز
1_ركزوا على النقد كأداة الدفع ووسيلة للتبادل.	1_أضاف وظيفة أخرى للنقد وهي مخزن للقيمة.
2_ يبحثون في تحديد المستوى العام للأسعار (P).	2_ يبحث في التوازن الكلي، وتحديد الدخل الوطني.
3_دالة الطلب على النقود ثابتة ومستقرة.	3_دالة الطلب على النقود غير ثابتة وغير مستقرة.
4_ اعتبار الدخل متغيرة وحيدة لتفسير الطلب على النقود.	4_ اعتبار الدخل ومعدل الفائدة متغيرين لتفسير الطلب على النقود.
5_ التوازن في السوق النقدية عن طريق حركة P، كما يتحدد التوازن في سوق السلع والخدمات عن طريق I.	5_ التوازن في السوق النقدية يتم عن طريق حركة R، كما يتحدد التوازن في سوق السلع والخدمات عن طريق Y.
6_ الاقتصاد في حالة تشغيل كامل، ويفترضون للوصول الى التوازن في هذا الاقتصاد أن العرض يخلق الطلب عليه.	6_ افترض كينز أن التوازن الاقتصادي يمكن أن يتحقق دون مستوى التشغيل الكامل وركز على الاقتصاد في حالة الكساد الكامل وقام بإدخال مفهوم مصيدة السيولة.
7_ركزوا في تحليلهم على عرض النقد واعتبروه المتغير المستقل والطلب على النقد متغير ثابت.	7_ركز على الطلب على النقود واعتباره المتغير المستقل والمؤثر.
8_اعتبروا ان السياسة النقدية (تغير عرض النقد) دائما فعالة.	8_ اعتبرها غير فعالة خصوصا إذا انخفضت أسعار الفائدة عند مستوى معين (مصيدة السيولة).
9_ فصل الكلاسيك بين الاقتصاد الحقيقي الذي يتأثر بعوامل حقيقية، وبين الاقتصاد النقد (الأسعار النسبية) والتي تتأثر بعوامل نقدية (الازدواجية الكلاسيكية).	9_ ربط كينز بين المستويات العامة للأسعار (الاقتصاد الحقيقي) ونظرية القيمة (الأسعار النسبية) وذلك من خلال تأثير النقود على مستوى الدخل والتشغيل ومن ثم على أسعار الفائدة.

المصدر: عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي ديوان المطبوعات الجامعية الجزء الأول، سنة 2012، ص 50

المطلب الثالث: المدرسة النقدية (شيكاغو) (ميلتون فريدمان):

يتزعم مدرسة شيكاغو الأمريكي المعروف ميلتون فيردمان الذي نشر مقالته المشهورة the arestatement quantity the Ory of money حيث جاءت هذه المدرسة لإحياء النظرية الكمية التقليدية، ولكن في حلة صورة جديدة والتي أطلق عليها اسم النظرية المعاصرة لكمية النقود أو النظرية الكمية الجديدة، والتي من خلالها تم تحويل النظرية الكمية من مجرد نظرية للطلب على النقود الى نظرية في الدخل الاقتصادي، وهذا ما يثبت الدور الهام الذي تلعبه النقود في النشاط الاقتصادي.¹

الفرع الأول: فرضيات تحليل ميلتون فيردمان

هناك عدة فرضيات وضعها فيردمان كأساس لتحليله والتي تلخصها فيما يلي:

- ✓ افتراض الاستقرار الكامل في توزيع الدخل بين جميع الوحدات الاقتصادية المساهمة في تكوين الدخل القومي.
- ✓ تجانس توقعات الوحدات الاقتصادية المتعلقة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار، وكذا في معدلات الفائدة.
- ✓ دالة الطلب على النقود دالة خطية (متجانسة من الدرجة الأولى) بالنسبة لعدد السكان والمستوى العام للأسعار ومستوى الدخل.
- ✓ التغيرات في مستوى العام للأسعار ومعدلات فائدة النقود تفسر فقط التغيرات المحتملة في سرعة الدوران.²

الفرع الثاني: الطلب على النقود عند فيردمان

يعتقد فيردمان أن الطلب على النقود لن يتقلب كثيرا مع حركات الدورة التجارية لأن الطلب على

النقود يرتبط بالدخل الدائم الذي يتأثر بدرجة صغيرة بالدورة التجارية.³

لقد أقر فيردمان أن الافراد يرغبون بكمية حقيقية من الأرصدة وليست كمية اسمية، وعليه يمكن إعطاء

¹ جميل الزيدانين، السياسات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 1999، ص88.

² شفير خديجة، الطلب على النقود في الجزائر للفترة الممتدة (2000،2015)، (دراسة تحليلية)، مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر، سنة 2016_2017، تخصص تقنيات كمية مطبقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص 42.

³ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، مرجع سابق ذكره، ص127.

الصيغة الرياضية لدالة الطلب على النقود بحسب مفهوم فريدمان في المعادلة التالية:¹

$$Md = F(P ; R_b ; R_e ; \frac{1}{P} ; \frac{dp}{dt} ; w ; Y ; \pi^e ; U.)$$

أو:

$$\frac{Md}{P} = F(R_b ; R_e ; \frac{1}{P} ; \frac{dP}{dt} ; w ; \frac{Y}{P} ; \pi^e ; u.)$$

حيث أن:

Md/p : الطلب على النقود بشكل ارصدة نقدية حقيقية.

R_b : سعر الفائدة على السندات (عائد السند).

R_e : عائد الأسهم.

$1/p \frac{dp}{dt}$: معدل تغير الأسعار.

W : النسبة بين الثروة البشرية والغير البشرية.

y/p : الدخل الدائم الحقيقي (هو الدخل المتوقع الحصول عليه من وراء الثروة في الاجل الطويل).

π^e : معدل التضخم المتوقع.

U : الأذواق والتفضيلات.

يشار هنا أن العوامل المستقلة السابقة تؤثر سلبيا في الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية ما عدا الدخل الدائم الذي يؤثر إيجابيا فيه، بثروة الافراد المعبر عنها بالدخل الدائم الذي يؤثر إيجابيا فيه كونه لا يتعرض إلى تغيرات كبيرة ومستمرة كالدخل الجاري، وهو عبارة عن الدخل المتوقع الحصول عليه في الأجل الطويل على عكس الكلاسيك الذين عبروا عن الثروة بالدخل الجاري، كما اعتبر فريدمان أنه إضافة للنقود تأخذ ثروة الافراد اشكال متعددة منها الأسهم والسندات والسلع، وأن الهدف من امتلاكها هو العائد

¹ _جمعي سميرة، محددات الطلب على النقود في الجزائر، دراسة باستخدام نماذج الانحدار الذاتي خلال الفترة (1970_2016)، مرجع سابق، ص54.

المتوقع منها مقارنة مع العائد من النقود نفسها، حيث تجمع بينهم علاقة عكسية أي كلما زاد هذا العائد كلما قل الطلب على النقود.

أما قيمة السلع فقد تم التعبير عنها بمعدل التضخم وهو العائد المتوقع من بين الأصول مستقبلا والحصول على الأرباح المساوية لمعدل التضخم المتوقع، أما الثروة البشرية W فيقصد بها أنه إذا كان الدخل القادم كله من الخيرات البشرية فإن الأفراد سيفضلون الاحتفاظ بالنقود على شكل سائل لأن هذا الدخل بطبيعته غير سائل وبهذا تكون العلاقة عكسية ما بين الدخل البشري والطلب على النقود.¹

الفرع الثالث: المتغيرات المحددة للطلب على النقود

يخضع الطلب على النقود وفقا لفريدمان للمتغيرات التالية:

1. الثروة الكلية:

يعتبر فريدمان أن الثروة الكمية للوحدات الاقتصادية هي المحدد الأول للطلب على النقود وتمثل هذه الثروة مجموع الأصول المالية والنقدية والحقيقية إلى جانب الثروة البشرية المتمثلة في العمل الذي ينتج من خلاله دخلا ومن ثم فإن متغير الثروة يعتبر أحد القيود المتعلقة بميزات هذه الوحدات الاقتصادية والتي تفيد أو تحدد من طلبها على النقود، وبالتالي فإن فريدمان يرى بأن مجمل الثروة W يعتبر كقيود الميزانية، حيث يعرف هذه الأخيرة بأنها كل مصادر الدخل لكن الشيء المهم هو معرفة كيفية تحديد العلاقة بين مفهوم الثروة ومفهوم الدخل، حيث الأول بمثابة متغير المخزون أما الثاني فيعتبر بمثابة متغير التدفق من أجل ذلك يتغلب فريدمان على مشكلة قياس الثروة الكلية برأسمالها على أنها تمثل القيمة الحالية للدخل الحقيقي المتدفق منها، لهذا يستخدم في ذلك معدلا عاما لسعر الفائدة أو معدل الخصم للربط بين هاذين المتغيرين، إن الثروة تشمل كافة العناصر البشرية والغير البشرية وقد ميز فريدمان بين خمس أصول مكونة للثروة.

✓ النقود باعتبارها المحدد الأول لهذه الثروة واعتبارها أصل نقدي.

✓ الأصول النقدية (السندات ذات الدخل الثابت).

✓ الأصول المالية (الأسهم).

✓ الأصول الطبيعية (رأس المال العيني).

¹ _أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2005، ص ص 121-122.

✓ رأس المال البشري.

2. تكلفة الفرصة البديلة للنقود (تكلفة الاحتفاظ بالنقود)

تقاس تكلفة الاحتفاظ بالنقود كأصل بديل للأشكال الأخرى للثروة بما يفقده المحتفظون بها من عائدات مضحى بها في صورة فائدة على السندات يرمز له بالرمز (Rb) أو ربح مضحى به في صورة فائدة على عائد على الأسهم ويرمز له (Re) هذا بالإضافة الى ما يمكن أن يفقده المحتفظون بثروتهم في شكل انخفاض في قوتها الشرائية نتيجة للتضخم والذي يمكن قياسه بالمعدل المتوقع للتضخم أو معدل الارتفاع المتوقع في الأسعار خلال فترة من الزمن ويرمز بالرمز π^e .

3. النسبة بين الثروة البشرية والغير البشرية W:

تتمثل في الإنسان نفسه باعتباره ثروة بشرية، بحيث هذا يؤدي إلى زيادة العائد المتوقع من هذه الثروة، بينما يعتبر امتلاك الأصول الطبيعية ثروة غير بشرية، وتغير النسبة بين هاذين ينتج عن نسبة تؤثر على مستوى الدخل الدائم والمتوقع في المدى الطويل، وكلما زادت هذه النسبة زاد الطلب الحقيقي على النقود. يرى فريدمان أن العلاقة بين هذا المتغير والطلب على النقود علاقة طردية، فارتفاع هذه النسبة يحفز الافراد الاحتفاظ بنسبة أكبر من دخولهم في شكل ارصدة نقدية.

4. الاذواق وترتيب الأفضليات:

إن المتعامل الاقتصادي لا يوزع ثروته بين مختلف الأصول المكون لها تبعا لعوائدها فقط بل يحكمه أيضا في هذا الصدد اعتبارات فقد تفرض عليه أحيانا اختيارا معيناً قد يختلف عن ذلك الاختيار الذي يتم وفقا للمعايير الكمية فقط ويرمز لهذه الاذواق بالرمز (U).

إن الأذواق أو ما يسميه فريدمان بترتيب الأفضليات هو اعتبار نفسي بالدرجة الأولى، ويجب اعتباره عند دراسة أي دالة في الطلب على النقود. لهذا يمكن اجمال الاذواق وترتيباً لأفضليات في متغير واحد وهو (U) حيث يعتبر غير ثابت، فتجد الافراد في فترات الحروب والأزمات يفضلون الاحتفاظ بثروتهم في شكل سائل بدلا من استثمارها في أصول مالية أو حقيقية.¹

¹ - جمعي سميرة، محددات الطلب على النقود في الجزائر دراسة باستخدام نماذج الانحدار الذاتي خلال الفترة (1970_2016)، مرجع سابق، ذكره، ص58.

المبحث الثالث: النماذج الحديثة للطلب على النقود

من خلال هذا المبحث سوف نتعرض الى النماذج الحديثة التي تناولت موضوع الطلب على النقود، وهي عبارة عن نماذج حاولت ادخال متغيرات أخرى بهدف تعميق أكثر في دوافع الطلب على النقود التي تم التعرض لها من طرف النظرية الكينزية.

المطلب الأول: نموذج ويليام بومول (william baumol)

سيتطرق هذا المطلب الى عرض نموذج بومول فقط واهم الفرضيات التي جاء بها، ثم بعد ذلك نتقل للحديث على نموذج بوتين والنماذج الأخرى المتعلقة بموضوع الطلب على النقود.

الفرع الأول: فرضيات نموذج بومول

لقد انطلق نموذج بومول من الفرضيات التالية:

- 1_ لقد بنى بومول نموده هذا في إطار فترة واحدة، كما أنه افترض بان الوحدات الاقتصادية تحصل على دخل مقداره (T).
- 2_ افترض كذلك بأن الوحدات الاقتصادية تقوم بإنفاق دخلها بشكل منتظم.
- 3_ لقد افترض وجود أصول غير نقدية تدر لصاحبها عائدا يتمثل في معدل الفائدة (r).
- 4_ اضافة الى معدل الفائدة فإن حامل الأصول غير النقدية يتحمل بعض التكاليف حتى يتسنى له تحويل هذه الأصول الى نقد سائل، وهي ثابتة قدرها (b).
- 5_ لقد افترض بومول بأن الوحدات الاقتصادية لا ترغب في الاحتفاظ بالنقد الا لدافع المعاملات كما أنها تتمتع بسلوك عقلاني ورشيد.¹

¹ عبدلي ادريس، محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر باستخدام تقنية نماذج اشعة الانحدار الذاتي (1970_2001)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ص 40-42.

الفرع الثاني: الهدف من نموذج بومول

أول من اقترح ونشر عام 1952 ويليام بومول في كتابه الطلب على المعاملات النقدية نهج نظري للمخزون، الفرضية القائلة بأن رصيد الأموال في الحساب يشبه في كثير من النواحي ميزان المخزونات، النموذج هو الذي يمكن استخدامها أيضا (EOQ) دفعة الطلب المثلى لتحديد الرصيد النقدي المستهدف.¹

طبق ويليام بومول نظرية تسيير المخزون (INVENTORY THEORY) على طلب الأرصدة النقدية المتعلقة بدافع المبادلات وتوصل لدالة الطلب على النقود التي تعني أن الأفراد يحتفظون بمخزون (رصيد) من النقود السائلة والودائع تحت الطلب، حيث تقوم وحدات اقتصادية بإقراض وحدات نقدية لوحدة اقتصادية أخرى تكون في حالة عجز، ثم تطالبها بالتسديد عند حاجتها لأداء معاملتها الخاصة بها.

إن الاحتفاظ بأرصدة نقدية على شكل نقود سائلة وودائع تحت الطلب هي أشكال تعبر عن الدوافع التقليدية للطلب على النقود، ويعتمد الأفراد على تغير سعر الفائدة أو ارتفاع الدخل عند الانتقال من هذه الأشكال للمخزون النقدي إلى أشكال أخرى حيث يؤكد بومول أنه ليس بالضرورة عند ارتفاع الدخل يرتفع حجم المبادلات التي يقوم بها الأفراد أو نسبة الأرصدة المحتفظ بها لدافع الاحتياط ولهذا توصل بومول أن الطلب الأفراد لدافع المبادلات و الاحتياط يكون حساسا لسعر الفائدة، فكلما كان هذا السعر مرتفع جدا وصاحبه كذلك ارتفاع كبير في دخل الفرد عندما يخصص الأفراد جزء من دخلهم لإجراء المبادلات والاحتياط والجزء الآخر سيوجه الى الاستثمار الذي تحدد فترته انطلاقا من الطريقة التي استلم لها الأفراد دخلهم.²

¹ نموذج ويليام بومول، ،12h 29m،10/02 /2022، [https:// OTZIVIKURSY .r u> mortgage](https://OTZIVIKURSY.ru/mortgage)

² جمعي سميرة، محددات الطلب على النقود في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي خلال الفترة (1970،2016)، مرجع سبق ذكره، ص113.

الفرع الثالث: دالة التكاليف لنموذج بومول

$$TC = b - \left(\frac{T}{C}\right) + r\frac{C}{2} \dots\dots\dots(1)$$

حيث:

TC : دالة التكاليف الكلية.

B : تحويل الأصول إلى نقد سائل (وهي ثابتة).

C : قيمة الأصل المالي (المقدار الكلي الذي يحتفظ في بداية الفترة).

T : الدخل.

r : معدل الفائدة.

$\frac{C}{2}$: متوسط الرصيد النقدي.

ويتمتع بالوحدة الاقتصادية بسلوك عقلائي، فإن هذه الأخيرة تقوم بتدنية التكاليف الكلية إلى اقل ما يمكن، يمكن حل هذا المشكل باشتقاق المعادلة (1-1) بالنسبة للمتغير (C) وجعل المشتقة مساوية على الصفر.

$$\frac{\partial TC}{\partial C} = 0$$

حيث:

$$\frac{\partial TC}{\partial C} = b - \left(\frac{-T}{C^2}\right) + \frac{r}{2} = 0 \dots\dots\dots(2)$$

هذا عن المشتقة الأولى، أما المشتقة الثانية فلا بد أن تكون موجبة أي أن:

$$\frac{\partial^2 TC}{\partial C^2} = b \left(\frac{2TC}{C^4}\right) = \frac{2bT}{C^3}$$

$$\frac{\partial^2 TC}{\partial C^2} \geq 0$$

أي أن الشرط الثاني محقق.

لنعد الآن إلى المعادلة (1-2):

$$\frac{\partial Tc}{\partial c} = 0$$

حيث:

$$\frac{-bT}{c^2} = \frac{-r}{2}$$

$$\frac{c^2}{bT} = \frac{2}{r}$$

حيث:

$$C^2 = \frac{2bT}{r}$$

حيث:

$$C = \sqrt{\frac{2bt}{r}} \dots \dots \dots (3)$$

ونحن نعلم أن مقدار الرصيد النقدي مخصص المعاملات هو:

$$M_d^t = \frac{2}{c} \dots \dots \dots (4)$$

بتعويض العلاقة (1-3) في (1-4) نجد:

$$M_d^t = \frac{2}{c} = \frac{2}{\frac{\sqrt{2bt}}{r}} = \frac{1}{2} \sqrt{\frac{2bT}{r}} = \sqrt{\frac{2bT}{4r}} = \sqrt{\frac{bT}{2r}}$$

ومنه:

$$M_d^t = \sqrt{\frac{bT}{2r}} \dots \dots \dots (5)$$

هذا عن الكمية المطلوبة من النقد بالصيغة الإسمية، أما الصيغة الحقيقية فهي تكتب على الشكل التالي:

$$\frac{M_d^T}{P} = \sqrt{\frac{bT}{2p^2r}}$$

حيث: P: المستوى العام للأسعار

وبوضع:

$$\gamma = \sqrt{\frac{b}{2p^2}}$$

و:

$$\frac{M_d^T}{p} = m_d^T$$

فإنها تكتب على النحو التالي:

$$m_d^T = \gamma \sqrt{\frac{T}{r}} \dots \dots \dots (6)$$

إن أهم المستوحاة من نموذج بومول يمكن ادراجها في النقاط الآتية:

1- توضح لنا علاقة الأرصدة النقدية لغرض المعاملات مع مستوى الدخل، سعر الفائدة وتكاليف التحويل، حيث نلاحظ وجود علاقة طردية بين الكمية المطلوبة من النقد لدفع المعاملات مع مستوى الدخل (T) وتكاليف التحويل (b) كما أنه توجد علاقة عكسية مع سعر الفائدة.

2- نلاحظ كذلك وجود اقتصاديات الحجم حيث أن نسبة الزيادة في الطلب على النقد لغرض المعاملات تكون أقل من نسبة الزيادة في الدخل، مما يدل على أن أصحاب الدخل المرتفعة يطلبون أرصدة نقدية أقل نسبياً من أصحاب الدخل الضعيفة، أي أن الطلب على النقد لغرض المعاملات ليس تابعا فقط الى مستوى الدخل وإنما يتأثر (c) كذلك بتوزيعه.

3- في حالة انعدام تكاليف التحويل أي أن: (b=0)، فإن الطلب على النقد لغرض المعاملات يكون معدوماً، أي أنه لا توجد أهمية لاحتفاظ بالنقد كوسيط للتبادل.

4- لقد افترضنا بأن تكلفة التحويل (b) ثابتة، من الممكن افتراضها أنها تتغير مع حجم التحويل، كما في العلاقة التالية:

$$b+hC \quad \text{حيث: } 0 < h < 1$$

إذن تصبح دالة التكاليف الكلية على النحو التالي:

$$TC=(b+hc) \left(\frac{T}{C}-1\right)+r\frac{C}{2}$$

5- على المستوى الاقتصادي ككل، نلاحظ أن السياسة النقدية في ظل هذا النموذج لها تأثير كبير على مستوى الدخل وذلك في ظل اقتصاد يعمل دون مستوى التشغيل التام، فمن أجل سعر فائدة معين، فإن مضاعفة الكتلة النقدية تؤدي بالضرورة إلى تغير في مستوى الدخل وهو ما يعرف بقاعدة الجذر التربيعي. أما في حالة اقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل التام فإن التغير في الكتلة النقدية يؤدي إلى تغير في مستوى الأسعار بنفس النسبة، أي أن دالة الطلب على النقد لغرض المعاملات هي دالة متجانسة من الدرجة صفر.

لقد تم اختيار هذا النموذج من طرف باحثين أمريكيين وهما J.N. و S. R: BECKMA و FOREMAN سنة 1987، واتضح بأن كثيرا من الأشخاص الذين تم اختيارهم ليس لهم نفس السلوك الذي يفترضه النموذج، بمعنى أن الأمثلية التي يتحدث عنها النموذج غير محققة في أرض الواقع.¹

المطلب الثاني: نموذج توبين

استمد توبين وظيفة لتفضيل السيولة التي تصور العلاقة بين سعر الفائدة والطلب على النقود (أي، تفضيل الاحتفاظ بالثروات في شكل نقود وهو ما يعتبر مصدر آمنا وبلا مخاطر)، ويزعم أنه مع زيادة معدل الفائدة (أي معدل العائد على السندات)، سيتم جذب أصحاب الثروات بصفة عامة لتحصيل جزء أكبر من ثرواتهم في السندات وبالتالي تقليل احتياطهم من المال، والعكس صحيح.²

¹ محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر باستخدام تقنية نماذج اشعة الانحدار الذاتي (1970_2004)، عبدلي إدريس، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر العامة، ص ص 40-42.

² نظريات الطلب على المال محفظة بومول توبين ونجح المخزون، 2022/02/17، <https://triangleinnovationhub.com>, 12h47m.

الفرع الأول: تقديم نموذج توبين للطلب على النقود

يرى توبين أن العائد على النقود مؤكد ويساوي الصفر، بينما العائد على السندات يكون مقرونا بمخاطر ناجمة عن تقلبات أسعارها لهذا نجد أن الأشخاص لهذا نجد أن الأشخاص يحتفظون دائما بكمية من النقود مهما كان سعر الفائدة لأن العائد عليها مؤكد. وبما أن الاحتفاظ بسندات سعر الفائدة لأن العائد عليها مؤكد. و أن الاحتفاظ بالسندات يحمل صفة المخاطرة على عكس الاحتفاظ بالنقد الذي يكون خال من هذه الصفة، فإن توبين يفترض أنه عند التوازن يحاول المضاربون التوزيع في حقيبتهم والاحتفاظ بالسندات والنقد معا، بمعنى أنهم يحاولون الاحتفاظ بموجودات مختلفة أحدهما ذات مردود معدوم، وأصول مالية (سندات) ذات مردود موجب، حيث يتوقع حامل السند الحصول على عائد من السند ناتج من مصدرين: عائد يتمثل في سعر الفائدة، وعائد يتمثل في الأرباح الرأسمالية أو الأرباح الناتجة عن الزيادة في سعر السند وقت بيعه.

لهذا اعتبر توبين أن العائد على النقود معدوم بينما العائد على السندات يساوي:

$$RB=r+g$$

RB : يمثل مجموع العائد على السندات.

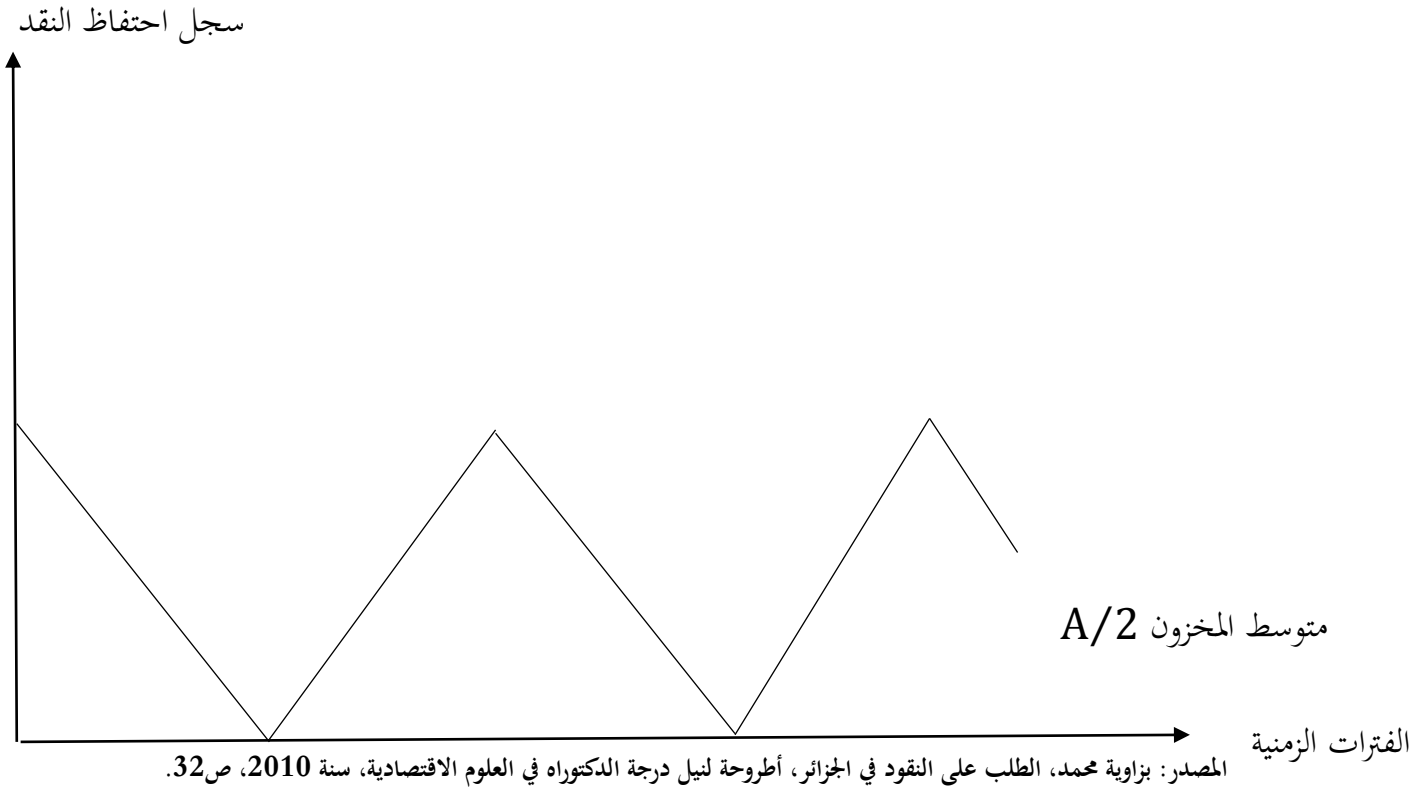
r : تمثل سعر الفائدة على السندات.

g : تمثل الربح الرأسمالي على السندات.

يأخذ نموذج توبين الشكل التالي عند تقاطع المعلمين يكون مستوى مخزون النقود مساويا للصفر فيقوم الشخص ببيع السندات ليصبح مستوى حجم النقود عند (A) بعدها يبدأ الشخص بصرف نقوده فيبدأ مخزون النقود في الانخفاض إلى أن يصل إلى نقطة الصفر فيقوم الشخص ببيع السندات للرجوع بمستوى النقود إلى النقطة (A)، ثم يبدأ بصرفه إلى أن ينفذ فيقوم بعملية بيع السندات للرجوع بمستوى السندات من جديد.¹

¹ - جمعي سميرة، محددات الطلب على النقود في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي خلال الفترة (1970،2016)، مرجع سبق ذكره، ص ص112-113.

الشكل (1-6): التمثيل البياني لنموذج توين للطلب على النقود بهدف المبادلات.



المطلب الثالث: نموذج كافان (cagan) ووالن (whalen)

اهتم كافان بضرورة احتواء معادلة الطلب على النقود على معدل التضخم، في حين نجد أن والن حاول من خلال نموده معرفة مدى تأثير دافع الاحتياط بأسعار الفائدة، لهذا سيتم التعرف على النموذجين بالتفصيل.

الفرع الأول: نموذج كافان 1956

قام كافان (cagan)¹ بالاهتمام بتغيير معدل التضخم المتوقع في دراسة للطلب على النقود، حيث تمثلت معادلة الطلب على الأرصدة النقدية في الشكل الآتي:

$$\log \frac{M_t}{P_t} = \beta_0 + \beta_1 \log y_t + \beta_2 R_t + E_t \dots \dots \dots (1)$$

¹_cagan Philip ; The money Trudy numic s of hyperinflation ; études in the quantity the oryx of money ; in Milton Friedman ; the université of Chicago press Chicago ; 1956 ; p117.

حيث:

$\frac{M_t}{P_t}$: تمثل الأرصدة النقدية الحقيقية.

P_t : يمثل المستوى العام للأسعار.

Y_t : يمثل الدخل الحقيقي.

$R_t = r_t + \pi_t$ يمثل معدل الفائدة الاسمي وهو بدوره يساوي

مع:

r_t : يمثل معدل الفائدة الحقيقي.

π_t : يمثل معدل التضخم المتوقع.

بتعويض معدل الفائدة الاسمي (R_t) بما يساويه في المعادلة (1) نحصل على:

$$\log \frac{M_t}{P_t} = \beta_0 + \beta_1 \log Y_t + \beta_2 (r_t + \pi_t) + E_t \dots \dots \dots (2)$$

إن التضخم المتوقع (π_t) بالنسبة ل كافان هو عبارة عن متوسط مرجح لمعدلات التضخم الحالية والماضية

حيث:

$$\pi_t - \pi_{t-1} = \gamma (\Delta P_t - \pi_{t-1})$$

أي أن التضخم المتوقع يصبح مساويا ل:

$$\pi_t = \gamma \Delta P_t - \gamma \pi_{t-1} + \pi_{t-1}$$

$$\pi_t = \gamma \Delta P_t + \pi_{t-1} (1 - \gamma) \dots \dots \dots (3)$$

حيث: $0 \leq \gamma \leq 1$

حيث:

γ : هو الميل.

بتعويض π_t في المعادلة (2) نحصل على:

$$\log \frac{M_t}{P_t} = \beta_0 + \beta_1 \log Y_t + \beta_2 r_t + \beta_2 (\gamma \Delta P_t + \pi_{t-1} (1 - \gamma))$$

وبالتالي نتحصل على معادلة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية ل (cagan):

$$\log \frac{M_t}{P_t} = \beta_0 + \beta_1 \log Y_t + \beta_2 r_t + \beta_2 \gamma \Delta P_t + \beta_2 (1 - \gamma) \pi_{t-1} + E_t \dots \dots \dots (4)$$

الفرع الثاني: نموذج والن 1966

اهتم هذا النموذج بالتعمق في دافع الاحتياط وحاول والن من خلال نموذج معرفة مدى تأثير هذا الدافع بأسعار الفائدة، فيرى أن الفرد يخصص رصيда نقديا معيناً بغرض مواجهة الاحتياطات الطارئة والتي نرسم له ب (M)، فبهذا الفعل هو يستغني عن عائد نقدي قيمته (r) جراء تنازله عن توظيف رصيده النقدي المخصص للنفقات الطارئة في شكل أصول مالية، وبذلك قد يتحمل تكلفة الفرصة المضاعفة المساوية ل M.r. هذا من جهة، من جهة أخرى قد يواجه الشخص احتمال وقوع مشكل آخر وهو إذا ما كان الرصيد النقدي المخصص للنفقات أقل من النفقات الطارئة فهو بذلك أمام حالة عجز (P) بالإضافة إلى تحمله تكاليف تغطية هذا العجز التي تقدر ب C ولهذا فإن التكاليف الكلية (E) الخاصة بالاحتفاظ بالأرصدة النقدية لدافع الاحتياط تكون على الشكل التالي:

$$E = M.r + P.c$$

ومادام يتمتع الافراد بسلوك عقلاني يؤدي بهم إلى تقليل التكاليف إلى أدنى مستوياتها، فما علينا الا اشتقاق معادلة التكاليف الكلية (E) بالنسبة للمتغير (M) وجعلها مساوية إلى الصفر، غير أن والن أخذ بعين الاعتبار احتمالات العجز الصافي الخاضعة إلى توزيع طبيعي توقعه الرياضي مساوي للصفر وتشتته، حسب (CHEBYCHER) احتمال أن ينحرف المتغير عن متوسطه أكثر من K مرة والانحراف المعياري (δK) يساوي أو أقل ($\frac{1}{K^2}$).

وإذا رمزنا إلى العجز الصافي ب Δ فيمكن التعبير عن هذا في:

$$P(\Delta > \delta K) \leq \frac{1}{K^2}$$

وبما أن توزيع الاحتمالات يفترض أن يكون له قيمة مساوية للصفر، فيمكن التعبير عن مضاعف معيار الانحراف K على النحو التالي:

$$K = \frac{M}{\delta}$$

بتعويض K في المتراجحة السابقة نتحصل على:

$$P(\Delta > \frac{M}{\delta} \delta) \leq \frac{\delta^2}{M^2} \rightarrow P(\Delta > M) \leq \frac{\delta^2}{M^2}$$

لكن من المفترض أن تقع الوحدات الاقتصادية في عجز أكبر مما تتوقع وبالتالي فيمكن التعبير عن أكبر قيمة لاحتمال تحقق حالة العجز في:

$$P = \left(\frac{\delta^2}{M^2}\right)$$

بالتعويض نجد:

$$E = M \cdot r + \frac{\delta^2}{M^2} C$$

وكما تم الذكر سابقا ومن أجل تقليل التكاليف إلى أدنى مستوياتها، نشق بالنسبة المعادلة E للمتغير M وجعلها مساوية للصفر.

$$\frac{dE}{dM} = 0 \rightarrow r + \frac{-2Mc\delta^2}{M^4}$$

$$\rightarrow r + \frac{-2c\delta^2}{M^3} = 0$$

$$\rightarrow r = \frac{2c\delta^2}{M^3}$$

$$\rightarrow M^3 = \frac{2c\delta^2}{r}$$

$$\rightarrow M = \sqrt[3]{\frac{2C\delta^2}{r}}$$

$$\rightarrow M_d^P = \sqrt[3]{\frac{2c\delta^2}{r}}$$

ما يمكن استخلاصه من معادلة والن مايلي:

-الطلب على النقود لغرض الاحتياط له علاقة طردية مع تكاليف تغطية العجز (C) و δ^2 .

-الطلب على النقود لغرض الاحتياط له علاقة عكسية مع العائد النقدي (r) .¹

¹ _ جمعي سميرة، محددات الطلب على النقود في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي خلال الفترة (1970_2016)، مرجع سابق ذكره، ص ص 116-117.

خلاصة:

تؤدي النقود في الاقتصاديات الحديثة عدة وظائف وتقوم بعدة أدوار ولها اثار مختلفة على المتغيرات الاقتصادية، ولذلك حاولنا من خلال دراستنا لهذا الفصل ان نعرض بعض اهم المفاهيم حول النقد، وكذلك ماهية الأنظمة النقدية واهم النظريات المفسرة للطلب على النقود، واهم النقاط التي توصلنا اليها هي:

- ان للنقود وظائف اختلف علماء الاقتصاد في تقسيمها بحيث تم تقسيمها الى وظائف اصلية ومكملة بالإضافة الى اختلاف أنواعها وذلك حسب المعيار المعتمد، وأيضا اهم الوظائف التي تقوم بها النقود.
 - تطور النقود عبر التاريخ عبر مراحل، ودورها الهام في توجيه وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
 - يلعب الطلب على النقود دورا مركزيا في التحليل الاقتصادي الكلي، وهو سلوك يهدف الى الاحتفاظ بالرصيد النقدي، كما يتحدد الطلب على النقود بمتغيرات اقتصادية متعددة منها: الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، معدل الفائدة، سعر الصرف، المستوى العام للأسعار.
 - دوافع الطلب على النقود المتمثلة في الطلب على النقود بغرض المعاملات، بدافع المضاربة وبدافع الاحتياط.
 - تعددت النظريات المفسرة للطلب على النقود والتي تطرقنا اليها بالشكل التسلسلي التاريخي بداية من نظرية كمية النقود للاقتصاديين التقليديين الكلاسيكيين، وتليها النظرية الكينزية للاقتصادي البريطاني كينز وبعدها النظرية الحديثة لفريدمان، وقد اختلفت هذه النظريات في تحديد دوافع الطلب على النقود.
 - ظهرت نماذج حديثة للطلب على النقود حيث تمثلت في ان احتفاظ الافراد بالأرصدة النقدية بهدف إتمام المبادلات يتأثر هو الاخر بمستوى سعر الفائدة ولا يتأثر فقط بمستوى الدخل كما افترض كينز.
- سنتطرق في الفصل الموالي الى الأنظمة والسياسة النقدية، وذلك بدءا من الأنظمة النقدية، والسياسة النقدية، والتنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية.

الفصل الثاني:

■ الأنظمة والسياسة النقدية

تمهيد:

اتبعت الأمم الأنظمة النقدية المختلفة وفقا لحالة التطور الاقتصادي والاجتماعي في هذه الأمم، والنظام النقدي بلا شك جزء من التنظيمات التي وجدت مع الجماعة كاللغة والاوزان والمقاييس، وهو نظام تاريخي يتشكل وفق ظروف المجتمع، فالنظم النقدية أدوات اقتصادية لتسهيل انتاج وتبادل السلع وهي تعكس بالضرورة الواقع الذي وجدته لخدمته ولا تسير الا وفقا له، ولهذا نجد هذا النظام يتباين من مجتمع الى آخر.

كما تعتبر السياسة النقدية مكونا رئيسيا من مكونات السياسات الاقتصادية الكلية التي تشمل أيضا السياسة المالية، ورغم وجود بعض الحالات التي تتعارض فيها اهداف السياسة النقدية واهداف السياسات الاقتصادية الأخرى الا انه لا بد من وجود تنسيق بينها جميعا لتحقيق هدف مشترك تسعى الدول للوصول اليه، وتنفيذ السياسة النقدية له تأثير على الاقتصاد الحقيقي من خلال التأثيرات التي تحدثها بالأساس على مستويات الانفاق الكلي وعلى كل من جانبي العرض والطلب على النقود في المجتمع.

وعليه بناء على ما ذكرناه سوف نتطرق في هذا الفصل الى ما يلي:

✓ المبحث الأول: الأنظمة النقدية؛

✓ المبحث الثاني: السياسة النقدية؛

✓ المبحث الثالث: التنسيق بين الساسة المالية والسياسة النقدية.

المبحث الأول: الأنظمة النقدية

اتبعت الأمم الأنظمة النقدية المختلفة وفقا لحالة التطور الاقتصادي والاجتماعي في هذه الأمم، ولم يكن اختيار أي نظام نقدي عملية انتقائية، وإنما كان هذا الاختيار يجري وفقا لخصائص النظام النقدي من حيث المرونة والكفاءة والفاعلية، إضافة الى اعتبارات العدالة الاجتماعية المتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وغني عن البيان ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب استقرار قيمة وحدة النقود أي استقرار القوة الشرائية لوحدة النقود، وهذه ليست الا شروط لأي نظام نقدي فعال وكفؤ.

المطلب الأول: مفاهيم حول الأنظمة النقدية

يعد النظام النقدي في الاقتصاد الوطني أحد اهم المكونات الأساسية التي تهدف الى تحقيق الاستقرار والتوازن في الاقتصاد، فاذا استقرت قيمة العملة الوطنية يستقر الإنتاج والبيع والشراء والتداول وتستقر الدخل، الامر الذي يؤدي لزيادة معدلات النمو في الاقتصاد الوطني. ومنه سنتناول في هذا المطلب مفهوم الأنظمة النقدية واهم خصائصها؛

الفرع الأول: مفهوم النظام النقدي

ينصرف المقصود من النظام النقدي لأي مجتمع الى جملة من العناصر والاسس التي تشكل قواعد النظام النقدي، وهي:¹

1- النقود المستخدمة في التداول والتي تتكون من النقود بمعناها الواسع (M2، M3) او النقود بمعناها الضيق (M1)، وعموما هي النقود التي تتألف من النقود الورقية والمسكوكات المعدنية المساعدة ونقود الودائع والأصول المالية عالية السيولة.

2- المؤسسات النقدية التي تختص بإدارة النظام النقدي مثل الوزارة المالية والبنك المركزي والبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى.

3- التشريعات والأنظمة والقواعد والإجراءات التي تهدف الى الضبط والتحكم في كمية النقود، وتحقيق استقرار النظام النقدي وضمان كفاءته ومرونته من ناحية وإنجاز ميزة السهولة واليسر من ناحية أخرى. ومن

¹ - محمد احمد الافندي، " النقود والبنوك "، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، 2009، الصناء، ص53.

الواضح ان درجة تقدم وكفاءة النظام النقدي تختلف باختلاف درجة التطور الاقتصادي والمالي والنقدي في كل بلد.

* النظام النقدي مجموعة القواعد والإجراءات التي تحكم عملية اصدار وسك النقود، بالإضافة الى سحب العملة النقدية من التداول، وتحديد وحدة التعامل النقدي. وتتباين الأنظمة النقدية من دولة الى أخرى تبعاً لطبيعة التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها كل دولة من الدول والتي بموجبها تشكل نظامها النقدي.¹

الفرع الثاني: خصائص النظام النقدي

يتوافق الاقتصاديين النقديين على سمات وملامح أساسية ينبغي ان تتوفر في أي نظام نقدي كفؤ وفعال، وعلى اية حال فان أبرز خصائص النظام النقدي هي:²

1. المرونة:

يقصد بها ان يكون النظام النقدي قادراً على توفير المستوى المرغوب من السيولة النقدية اللازمة لمواكبة حاجات الاقتصاد الوطني في أوقات الركود الاقتصادي واوقات الانتعاش الاقتصادي، وتحقق مرونة النظام النقدي أيضاً بسهولة قابلية تحويل النقود الى العملات الأجنبية وبما يمكن من تسهيل إتمام مبادلات التجارة الخارجية وتدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية.

2. الاولويات المتعددة والعدالة الاجتماعية:

النظام النقدي المرغوب هو الذي تكون أولوياته الاقتصادية متعددة ومنها، ضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتأمين الاستقرار الاقتصادي، ومن متطلبات الاستقرار الاقتصادي ان يكون النظام النقدي قادراً على تحقيق استقرار قيمة وحدة النقود، أي المحافظة على استقرار القوة الشرائية لوحدة النقود. لان في ذلك ترسيخاً لقيم العدالة الاجتماعية بين الناس وحماية حقوقهم واموالهم من التعرض للمخاطر والخسائر الناجمة من عدم استقرار قيمة الوحدة النقدية.

¹ - محمود الوادي، حسين سمحان وواحد اخر، " النقود والمصارف"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010، عمان، الأردن، ص29.

² - محمد احمد الافندي، " النقود والبنوك"، مرجع سابق ذكره، ص53-54.

3. الكفاءة والفاعلية:

يقصد بها ان يكون النظام النقدي قادرا على إدارة السياسة النقدية والجهاز المصرفي بشكل صحيح وفعال، وبما يمكن من تامين حقوق المودعين ويكفل الأمان والضمان بين الأطراف المتعاملين في إطار النظام النقدي. ولا غرو ان التطبيق الصحيح للأنظمة والقواعد القانونية المتعلقة بإدارة النقود يعزز حالة الأمان والثقة لأنه يضمن تحقيق ما يلي:

__استقرار تداول النقود وضمان قابليتها للوفاء بالالتزامات بكل يسر وسهولة.

__استقرار القوة الشرائية لوحدة النقود.

ولا ريب ان المؤشر العام لكفاءة وفعالية أي نظام نقدي تكمن في مدى قدرته على تحقيق الاستقرار النقدي، وهو المؤشر الأساس الذي يتوقف عليه استقرار القوة الشرائية للوحدة النقدية للقاعدة او النظام النقدي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الثاني: أنواع الأنظمة النقدية

ان خصائص وعناصر النظام النقدي هي نفسها خصائص وعناصر القواعد النقدية ولذلك فان مضمون الأنظمة النقدية ينصرف الى القواعد النقدية.

وبعبارة أخرى فان العلاقة بين النظام النقدي والقواعد النقدية هي علاقة وثيقة ومتداخلة، وعليه سنتطرق في هذا المطلب الى أنواع الأنظمة النقدية او القواعد النقدية.

الفرع الأول: النظام النقدي السلعي

هو ذلك النظام النقدي الذي تكون فيه النقود السلعية وسيلة مبادلة، ولها قيمة ذاتية، كما يعرف النظام النقدي السلعي على انه إعطاء صيغة القبول العام لسلمة ما، وبشروط محددة من اجل القيام بوظائف النقود.¹

في النظام النقدي السلعي تتجسد القاعدة النقدية في سلعة تختار من بين السلع الأخرى نظرا لأهميتها في التبادل واستعمالها المتكرر، تحظى بالقبول العام لتكون أداة لقيام القيم وتبادل السلع الأخرى، وبناء على ذلك فقط تعددت السلع التي لعبت دور النقود باختلاف المجتمعات وتباين عاداتها الاستهلاكية

¹ - العلواني عديلة، "الميسر في الاقتصاد النقدي"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 37.

وانماط تنظيمها الاجتماعي والاقتصادي. يعتبر النظام النقدي السلعي نظاما نقديا، حيث ترتبط قيمة الوحدة النقدية عضويا بالقيمة الذاتية للسلعة التي تتجسد فيها، وتحدد القيمة الذاتية للسلعة على أساس منفعتها (قيمة الاستعمال)، أي مقدرتها على اشباع حاجة، كما تتحدد أيضا على أساس قيمتها التبادلية التي ترتبط هي الأخرى بدرجة ندرتها، ويدل هذا الامر على ان ندرة السلعة المختارة لتكون نقودا يعد امرا مهما للغاية لاستقرار قيمة الوحدة النقدية.¹

الفرع الثاني: النظام النقدي المعدني

في هذا النظام نوعين رئيسيين هما نظام المعدن الواحد وهو ارتباط وحدة النقد بنوع واحد من المعادن (الذهب او الفضة) ونظام المعدنين ارتباط وحدة النقد بنوعين من المعادن (الذهب والفضة معا).

أولا: نظام المعدن الواحد

نظام المعدن الواحد هو قاعدة الفضة او قاعدة الذهب، ان تكون النقود او وحدة النقود الرئيسية من معدن واحد، ومن المعروف ان المجتمعات البشرية اتبعت أولا قاعدة الفضة، ثم تحولت كثير من الأمم عن استخدامها الى قاعدة الذهب منذ أواخر القرن 18.

وبطبيعة الحال فانه لا توجد اختلافات جوهرية بين قاعدة الفضة وقاعدة الذهب من حيث طبيعة عملها، لذلك فان دراسة أحدهما يغني عن دراسة الاخر جريا وراء العرف الذي اتبعه الاقتصاديون النقديون، لذلك سنقوم بدراسة قاعدة الذهب باعتبارها معلما رئيسيا في قاعدة المعدن الواحد.²

➤ قاعدة الذهب (Gold standard):

يقصد بها العلاقة التي تربط بين العملة المتداولة وكمية الذهب المكونة لهذه العملة وفقا لنسبة ثابتة بين وحدة النقد ووزن معين وعتبار محدد من الذهب وتتميز بمجموعة من الخصائص أهمها³:

— وجود علاقة بين كمية النقود المتداولة في الدولة وكمية الذهب التي بحوزة السلطات النقدية.

— وجود علاقة ثابتة قانونية بين وحدة النقد ووزن معين وعتبار محدد من الذهب أي وجود سعر ثابت لوحدة النقد بالنسبة للذهب.

¹ - لطرش الطاهر، " تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 23.

² - محمد احمد الافندي، " النقود والبنوك"، مرجع سابق ذكره، ص 55.

³ - المرجع نفسه، ص ص 55-56.

ومن اشكالها:

*المسكوكات الذهبية.

*السبائك الذهبية.

*الصرف بالذهب.

1. نظام المسكوكات الذهبية (Gold coin standard):

يمثل هذا النظام الذهب المتداول حيث ان النقود تسك في الذهب الذي تحتوي فيه الوحدة النقدية على وزن معين (ثابت) من الذهب يساوي قيمتها الاسمية، وتتبادل مع العملات الأخرى بسعر التعادل مع الذهب، ويشترط لتطبيق هذا النظام تحقيق ما يلي:¹

-تحديد وزن وعيار الوحدة النقدية الذهبية المتداولة، بحيث تكون الوحدة النقدية المتداولة (الدينار، الدولار، جنيه الإسترليني) مساوية لوزن معين من الذهب وبمعيار معين، على سبيل المثال وزن الجنيه الإسترليني كان مساويا 7.3 غراما من الذهب

-توفر الحرية الكاملة لكل من يرغب بسك الذهب بأية كميات دون تحمل نفقات على ذلك، بهدف منح زيادة القيمة الاسمية عن القيمة الحقيقية للذهب.

-ضمان حرية تحويل المسكوكات الذهبية الى سبائك ذهبية دون قيود وذلك من اجل المحافظة على القيمة الاسمية مع القيمة الحقيقية للمسكوكات.

-حرية استيراد وتصدير الذهب بهدف المحافظة على استقرار وثبات القيمة الداخلية والخارجية للعملة.

-توافر قابلية تحويل جميع أنواع العملات الى سبائك ذهبية، فان وجدت أوراق نقدية فإنها تكون قابلة للهدف بالمسكوكات الذهبية.

وبموجب هذا النظام، فان القيمة الاسمية للوحدة النقدية يساوي قيمة ما تحتويه من معدن الذهب، ويتميز هذا النظام بدرجة عالية من الأمان، وبسهولة التعامل به داخل الدولة وفي المعاملات الخارجية،

¹ - محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، وواحد اخر، "النقود والمصارف"، مرجع سابق ذكره، ص 31-32.

واستمر العمل به حتى الحرب العالمية الأولى، حيث اخذت الدول تتحول عنه ما عدا الو. م. أ التي احتفظت به حتى نهاية عام 1933م. وذلك للأسباب التالية:¹

*عملية انتقال النقود الذهبية من يد الى أخرى هو نوع من الترف غير الضروري، ومن الممكن تحقيق قاعدة الذهب من غير الحاجة الى وجود نقود ذهبية قيد التداول.

*عدم كفاية الإنتاج العالمي من الذهب لتلبية الاحتياجات النقدية المتزايدة في الدول المختلفة.

2. نظام السبائك الذهبية (Gold bullions standard):

في ظل هذه الصورة تختفي المسكوكات الذهبية من التداول ولكن تظل النقود مرتبطة بالذهب.² والسبائك الذهبية هي عبارة عن قطع ذهبية لا تجعل من الذهب عملة متداولة ولكن اكتفت بربط العملة المتداولة بمقدار معين من الذهب الموجود في خزائن البنك المركزي وهي غير قابلة للاستبدال به والا وفق شروط. اي هي تعني ان الأوراق النقدية المتداولة (الكتابية) لم تعد هناك إمكانية لتحويلها الى مسكوكات بل الى سبائك، وقد يكون الغطاء الذهبي لهذه الأوراق كاملا ام نسبيا حسب النظام المعمول به، من شروط قيامه:³

__تحديد سعر ثابت للذهب بالعملة الوطنية، او تعريف العملة الوطنية بوزن معين من الذهب.

__استعداد السلطات النقدية لبيع وشراء الذهب على شكل سبائك لا يقل وزنها عن مقدار معين بالسعر المحدد قانونيا ومهما كانت الكمية.

__التوقف عن سك المسكوكات الذهبية النقدية ووقف استخدامها في التداول النقدي وهذا معناه الغاء حرية الافراد في سك وصهر الذهب الذي كان مسموحا به في ظل المسكوكات الذهبية.

3. نظام الصرف بالذهب (Gold exchange standard):

يعتبر هذا النظام خروج غير مباشر من نظام قاعدة الذهب، حيث تكون وحدة النقد فيه غير قابلة للتحويل الى الذهب، ولكن تكون قابلة للتحويل الى عملة دولة أخرى مرتبطة ارتباطا مباشر بالذهب، أي

¹ - محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، وواحد اخر، " النقود والمصارف"، مرجع سابق ذكره، ص32.

² - السيد عبد المولى، " النظم النقدية والمصرفية"، دار النهضة العربية، مصر، 1988، ص14.

³ - العلواني عديلة، " المسير في الاقتصاد النقدي"، مرجع سابق ذكره، ص ص38-39.

قابلة للتحويل الى ذهب، وبذلك نجد ان هناك وسيطا بين وحدة النقد المتداولة وبين الذهب كالاتي، تحويل وحدة النقد الى عملة قابلة للتحويل الى ذهب ثم تحويل هذه الأخيرة الى وزن نسبي من الذهب.¹

وعلى هذا الأساس، تصبح وحدة النقد مرتبطة بالذهب ارتباطا من الدرجة الثانية، حيث هناك وسيط لا بد ان تمر به حتى تتحول الى ذهب، هذا الوسيط هو العملة الأجنبية القابلة للتحويل الى ذهب، وفي هذه الحالة لا تتحدد قيمة وحدة النقد طبقا لقاعدة الذهب، ولكن طبقا لقيمة العملة الأجنبية القابلة للتحويل، وقد سمي هذا النظام نظام التحويل من الدرجة الثانية " بمعنى انه طبقا لهذا النظام يوجد نوعين من العملات، عملات تلعب دورا عالميا بالغ الأهمية وتسمى بالنقود المركزية (Monnaie convertible) وعملات تابعة (monnaie satellites) وتستند في إصدارها على عملة ارتكازية أي القابلة للتحويل لتكون غطاء لها بدلا من الذهب.²

وهنا نجد ان هذا التقسيم للعملات هو أساس نظام الصرف بالذهب، ففي اول الامر كانت العملة هي المحور او الارتكاز هي الجنيه الإسترليني حيث كان هو الأساس الذي يستند عليه في سداد الالتزامات الدولية وكان يتمتع بغطاء اصدار كامل من الذهب، وبمرور الوقت أصبح الدولار يقف جنبا الى جنب مع الجنيه الإسترليني، حيث أصبح نظام الصرف بالذهب يستند على هاتان العملتان " الدولار الإسترليني".³

الا انه بحلول الثلاثينات، بدأت الأهمية النسبية للجنيه الإسترليني في الزوال وذلك بظهور مصادر جديدة للطاقة غير الفحم الذي كان يشكل معظم صادرات بريطانيا، ومن ثم أصبح الدولار يمثل الاحتياطي النقدي الذي يحل محل الذهب في إطار النظام النقدي القائم على أساس قاعدة الصرف بالذهب، وحتى يعمل هذا

النظام بشكل فعال لا بد من توفر المقومات التالية:⁴

__تحديد سعر صرف ثابت للعملة الوطنية، مقابل العملة الأجنبية القابلة للصرف بالذهب.

__عدم وجود اية قيود على تحويل العملة الى الخارج او استيرادها منه.

¹ رمزي ركي، " التاريخ النقدي والتخلف "، الطبعة السادسة، دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ، ص96.

² احمد فريد مصطفى، سهر محمد السيد حسين، " السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو "، مؤسسات شباب الجامعة، 2000، ص 11-12.

³ المرجع نفسه، ص12.

⁴ نظام الصرف بالذهب، " ستار تايمز "، 12h28m، 2021-12-30، <https://www.star.times.com>

التزام السلطات النقدية ممثلة في بنكها المركزي، ببيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للصرف بالذهب وبسعر ثابت.

ثانيا: نظام المعدنين (Bemetalic standard)

هو مصطلح اقتصادي للنظام النقدي تكون فيه قيمة العملة معرفة بشكل مكافئ لكمية محددة من معدنين، وغالبا ما كان الذهب والفضة، بحيث يشكلان قيمة تحويل ثابتة. حيث كان هذا النظام بديلا ممكنا للغطاء الذهبي (او قاعدة الذهب) بالإضافة الى قاعدة الفضة في عدة دول في العالم مما أتاح استخدام الذهب والفضة بشكل غير محدد في سك العملة.¹

والعامل الأساسي في استقرار تداول المعدنين معا هو استمرار تعادل النسبة بين قيمتهما السوقية والنسبة بين قيمتهما القانونية، اما إذا اختلفت هاتان النسبتان فان المعدن الذي يرتفع قيمته السوقية عن قيمته القانونية يميل الى الاختفاء من التداول ويحل محله المعدن الرديء (الرخيص بدلا منه).²

وهذه الظاهرة أطلق عليها قانون جريشام الذي يقوم على التفريق بين ما أطلق عليه النقود الرديئة والنقود الجيدة فالأولى هي النقود التي تكون قيمتها السوقية³ اقل من قيمتها القانونية⁴. والثانية هي النقود التي تكون قيمتها السوقية أكبر من قيمتها القانونية⁵.

فمثلا إذا ارتفع في السوق قيمة الذهب عن قيمته القانونية، فان افراد المجتمع سيلجؤون لتحويل العملات الذهبية التي بحوزتهم الى ذهب للاستفادة من الفرق بين قيمة الذهب السوقية كسلعة وبين القيمة القانونية للذهب كعملة، وبذلك يختفي الذهب كعملة من السوق وتبقى الفضة هي العملة المتداولة في السوق وبالتالي سيختفي نظام المعدنين ويتحول الى نظام المعدن الواحد. ويرى أيضا نظام المعدنين ان هذا النظام أفضل من نظام المعدن الواحد وذلك ل⁶:

1- يؤدي نظام المعدنين لتوسيع حجم الكتلة النقدية وزيادة الدخل الكلي للنقود، كما ويتيح مرونة أكبر في تلبية حاجات الافراد من النقود.

¹ - نظام المعدنين، " ويكيبيديا "، 19h10m، 2021-12-30، <https://ar.wikipedia.com>

² - محمد إبراهيم عبد الرحيم، " اقتصاديات النقود والبنوك "، مرجع سابق ذكره، ص 73.

³ - القيمة السوقية، ونقصد بها قيمة الذهب او الفضة كبضاعة يتحدد سعرها في السوق وفق العرض والطلب.

⁴ - القيمة القانونية بين المعدنين الذهب والفضة هي التي اعتمدت حسب القانون (1غرام ذهب = 15 غرام فضة).

⁵ - مروان عطوان، " أزمت الذهب والفضة في العلاقات النقدية الدولية "، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1992، ص 31.

⁶ - محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، وواحد اخر، " النقود والمصارف "، مرجع سابق ذكره، ص 35-36.

2- ان ارتفاع القيمة السوقية لاحد المعدنين، الذي يدفع افراد المجتمع الى صهر تلك العملة لبيعها في السوق على شكل سبائك، سيؤدي الى زيادة عرض ذلك المعدن في السوق وبالتالي الى انخفاض قيمته وعودة التعادل بين القيمة السوقية للمعدن مع قيمته القانونية كعملة.

ثالثا: نظام النقد الورقي الالزامي (او نظام النقود المتداولة)

قاعدة النقد الورقية هي القاعدة التي تكون فيها الوحدة النقدية الورقية نقود الزامية بحكم القانون الوطني للدولة وغير قابلة للتحويل الى ذهب او أي معدن اخر، وتعرف وحدة التحاسب النقدية بالنسبة الى نفسها مع تمتعها بقوة ابراء غير محدودة.¹

وبالتالي لا يصبح النقد النهائي او الأساسي سلعة ذات قيمة تجارية ولكن ورقة نقدية تمتلك قوة القانون، في ظل القاعدة الائتمانية للنقد أصبح النقد الورقي الاختياري نقدا إزاميا بذاته، وبالتالي اخذ مكان النقد السلعي وأصبح نقدا نهائيا او أساسيا تعرف وحدة التحاسب النقدية بالنسبة له بذاته، وأصبحت نقود الودائع النوع الوحيد للنقد الاختياري المتداول. النقد الورقي النهائي يستمد كيانه من القانون المحلي للجهة المصدرة وهي هنا الدولة، ويتداول في داخل الحدود السياسية للدولة التي تصدره، وتغدو القيمة الخارجية للوحدة من هذا النقد تتحدد في أسواق الصرف الحرة وفقا للعوامل التي تحكم عرضه والطلب عليه، ولم يعد هناك حدودا عليا او دنيا لأسعار الصرف كما هو الحال بالنسبة لحدود تصدير واستيراد الذهب، اما وقد أصبح النقد الورقي نقدا مدارا من قبل السلطات النقدية بالدولة، حيث تتولى السلطات النقدية بالدولة (البنك المركزية او الخزانة) مسؤولية تحديد معدل تغيره في وقت معين، مسترشدا في تحديدها بمعدل تغيره بأهداف اقتصادية معينة تستهدف المساهمة في تحقيقها، وعليه يتحقق الربط بين التغير في العرض النقدي والنشاط الاقتصادي.²

ويتميز نظام النقد الورقي ب:³

_ مرونة الإصدار النقدي، والقدرة على عرض النقود بحرية كبيرة، خلاف الجمود والقيود التي كان يعاني منها نظام الذهب.

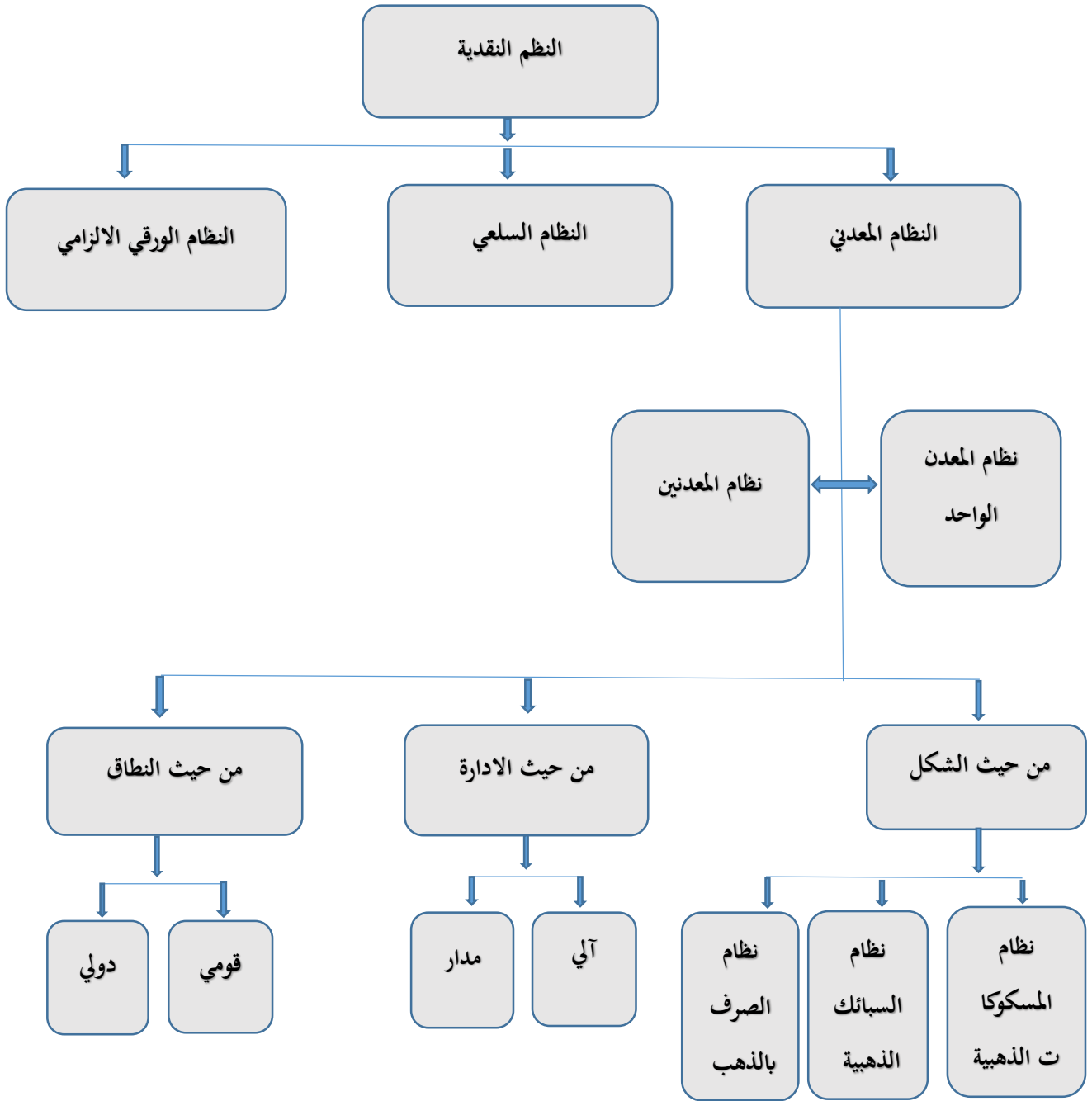
¹ محمد احمد الافندي، " النقود والبنوك "، مرجع سابق ذكره، ص 73.

² نظام النقد الورقي الالزامي، " النقود والعملات " 22h00m، 2021-12-31، <https://3omlat.1blog.spot.com>

³ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، وواحد اخر، " النقود والمصارف "، مرجع سابق ذكره، ص 37.

اعطاء الأولوية لتحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي، وذلك من خلال تسخير السياسة النقدية (بأدواتها المختلفة) لخدمة الأهداف الاقتصادية القومية، خلاف ما كان عليه الحال في ظل قاعدة الذهب ان تعطى الأولوية والافضلية لتحقيق التوازن الخارجي.

شكل (1-2): مخطط توضيحي لأنواع النظم النقدية



المصدر: محمد غزت غزلان، "اقتصاديات النقود والمصارف"، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2002، ص، 42.

المطلب الثالث: اهداف الأنظمة النقدية

للنظام النقدي اهداف مشتقة من اهداف النظام الاقتصادي وهي تنحصر في عدة اهداف ترتبط بواقع الاقتصاد وطبيعته وتطوراته واحتياجاته، والتي من أهمها:¹

1-المحافظة على قابلية تحويل النقود الوطنية الى عملات اجنبية لما في ذلك من اثار جانبية على التجارة الخارجية والاستثمارات وتوازن ميزان المدفوعات.

2-تأمين مرونة عرض النقد وتوفير السيولة اللازمة التي تناسب حاجات الاقتصاد الوطني.

3-الإدارة الناجحة للنظام النقدي وذلك من خلال سلطة المصرف المركزي على المصارف التجارية وعلى المؤسسات المالية بحيث يراقب كل عمل او تصرف ليضمن الاستقرار ومنع الانحرافات.

4-يسعى كل نظام اقتصادي لتحقيق اهداف المنظمة الاقتصادية او سياسة الدولة الاقتصادية بما ينعكس ذلك إيجابا على حياة المواطنين.

وأیضا:²

1-كفاءة إدارة النقود المتداولة في الاقتصاد وهذا من خلال المرونة الديناميكية في سبر كمية النقود المتداولة، ومرونة التحويل بين مختلف اشكال النقود والذي في حد ذاته يتطلب التحكم في التكنولوجيات الجديدة المطبقة في البنوك.

2-ثبات قيمة وحدة النقد وهذا من خلال المحافظة على استقرار القيمة الحقيقية لوحدة النقد أي المحافظة على القوة الشرائية وهذا بالمحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار لان قيمة النقد ما هي الا مقلوب المستوى العام للأسعار.

3-المساهمة في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد لتحقيق التوسع والنمو في النشاطات من خلال إقامة مشروعات إنتاجية جديدة او توسيعها.

¹ اهداف الأنظمة النقدية، " blogeposh "، 10h30m، 2021-12-31، <https://www.blogeposh.com>

² فليح حسن خلق، " النقود والبنوك "، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 40.

المبحث الثاني: السياسة النقدية

من المعروف ان السياسة النقدية في الدولة هي احدى السياسات الاقتصادية العامة، حيث نجد ان السياسة النقدية اخذت مكانتها ما بين السياسات الاقتصادية الأخرى وهذا ما أدى الى إعطاء الحكومات دور رئيسي لهذه السياسة فيما يتعلق بالقضاء على التضخم والمحافظة على الاستقرار النقدي داخليا (استقرار الأسعار) وخارجيا (استقرار معدل الصرف) وبالتالي تحقيق التوازن الكلي.

المطلب الأول: ماهية وأنواع السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية احدى اهم مكونات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي ومنه سنتناول في هذا المطلب مفهوم السياسة النقدية واهم أنواعها.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

عرفت السياسة النقدية بأنها عبارة عن سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة بغرض تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية، حيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الانكماش ورفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي.¹

ويعرفونها أيضا بأنها مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تطبقها السلطات المهيمنة على شؤون النقد والائتمان من خلال التأثير على كمية وسائل الدفع عن طريق إدارة حركة التوسع والانكماش في العرض النقدي بالقدر الذي يزيد من مستوى النشاط الاقتصادي.²

ويعرفها (George pariente) على انها مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد احداث أثر على الاقتصاد، ومن اجل ضمان استقرار أسعار الصرف، وحسب فوزي القيسي (عميد سابق لكلية الاقتصاد في العراق) هو التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفاعلية

¹ - محمد ضيف الله القطابري، " دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية، تحليلية، قياسية) "، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص18.

² - المرجع نفسه، ص18.

الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية.¹

ونستخلص من التعاريف السابقة ان السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والوسائل المباشرة والغير المباشرة الهادفة الى التأثير في كمية العرض النقدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

الفرع الثاني: أنواع السياسة النقدية

تتمثل أنواع السياسة النقدية التي تنتهجها البنوك المركزية في نوعين أساسيين وهما:

1. السياسة النقدية التوسعية:

تهدف هذه السياسة الى زيادة النمو والنشاط الاقتصادي في البلاد، اذ يتم استخدامها في حالات الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، حيث تقوم هذه السياسة بتخفيض أسعار الفائدة من خلال اتباع التدابير المختلفة لتوفير المال وتشجيع الانفاق، كما انها تزيد من عرض العملة في الأسواق لتعزيز الاستثمار والانفاق الاستهلاكي، مما يساعد الشركات والافراد على الحصول على القروض بأسعار منخفضة لتوسيع الأنشطة الإنتاجية والانفاق على السلع الاستهلاكية الكبيرة، بحيث تستهدف الزيادة الاجمالية المعروضة من النقود في الاقتصاد بسرعة اكبر من المعتاد بهدف مكافحة البطالة خلال فترة الركود.²

2. السياسة النقدية الانكماشية

في حالات الرواج الاقتصادي (ارتفاع مستويات النشاط الاقتصادي) وظهور ضغوط تضخمية، يعمل البنك المركزي على تبني مجموعة من الإجراءات على صعيد السياسة النقدية التي تستهدف من خلالها تقليل مستويات المعروض النقدي، ورفع أسعار الفائدة لحد القطاع المصرفي على تقليل مستويات منح الائتمان لامتناس الضغوط التضخمية.³

وهذا يمكن من تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة معدل البطالة، والذي يكون مطلوب عادة للحد من التضخم، ومثال على هذا، في أوائل 1980م عندما سجل التضخم مستويات قياسية من خانتين وكان حول 15%، قام الاحتياطي الفيدرالي برفع سعر الفائدة المرجعي ليسجل 20% ورغم ان الفائدة المرتفعة

¹ عبد المجيد القدي، "مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 53.

² أنواع السياسة النقدية، "موضوع"، 21h12m، 03-02-2022، <https://mawdou3.com>.

³ محمد ادريس، "السياسة النقدية"، كتيبات تعريفية، العدد السابع عشر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2021، ص 16-17.

أدت الى الركود الا انها استطاعت وعلى مدار السنوات القليلة القادمة من إعادة التضخم الى المستويات المرغوب فيها حول 3%-4%¹.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

يطلق على الأجهزة المسؤولة عن إدارة شؤون النقد والائتمان مصطلح السلطات النقدية، وهي تتكون من البنك المركزي والخزينة العمومية ووزارة المالية. ويعتبر البنك المركزي المسؤول المباشر عن رسم وتنفيذ السياسة

النقدية، ويقوم باستخدام أدوات لتحقيق اهداف مرسومة المصنفة الى أدوات كمية وأدوات كيفية (نوعية) والتي سنتطرق اليها في هذا المطلب.

الفرع الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية

وتسمى في بعض الكتب بالأدوات العامة او الأساليب الغير مباشرة، وتهدف الى التأثير على الحجم الكلي للنقود والائتمان بصرف النظر عن وجوه استعمال هذا الائتمان ومن ادواتها:

1. اعادة الخصم (Re-discount price):

وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم الحوالات التي لديها، او تلك الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي على قروضه وسلفياته للبنوك التجارية.

وتعتبر سياسة سعر الخصم من أقدم أساليب السياسة النقدية التي اتبعتها البنوك المركزية للرقابة على الائتمان، حيث بدا بنك إنجلترا في استخدام هذه السياسة منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، وكانت من الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية في الولايات المتحدة الامريكية حتى عام 1925م، ويرتبط تحديد سعر الخصم بظروف سوق الائتمان. حيث تلجا السلطات النقدية الى تخفيض سعر إعادة الخصم عندما تريد التوسع في حجم الائتمان والعكس في حال رغبتها في تقليص حجم الائتمان.²

وقد نادى "ملتون فريدمان" على استبعاد سياسة سعر الخصم كأداة من أدوات السياسة النقدية وذلك للأسباب الآتية:³

¹ - أنواع السياسة النقدية، " سطور"، 20h45m، 202-02-03، <https://sotor.com>.

² - محمد ضيف الله القطابري، " دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، (نظرية، تحليلية، قياسية)، مرجع سابق ذكره، ص 26-27.

³ - المرجع نفسه، ص ص 27-28.

1- انما تتأثر بالمناخ الاعلامي السائد، فاذا سار الاعلام يوجه الناس على تخفيض نفقاتهم وتأجيلها للمستقبل في الوقت الذي تنتهج فيه السلطات النقدية سياسة توسعية، فان سياسة سعر الخصم ستتحقق في تحقيق أهدافها بسبب التأثير الإعلامي المعاكس.

2- ضرورة حذو البنوك التجارية حذو البنك المركزي في الخطط التي يضعها كشرط لنجاح سياسة سعر الخصم، وتحديدًا تلك البنوك التي تعتمد على البنك المركزي في توفير أموالها، اما تلك التي لا تحتاج للاقتراض من البنك المركزي وتمتلك السيولة اللازمة لتسيير نشاطها، فان سياسة سعر الخصم بالنسبة لها تصبح عديمة الفعالية، لذا تصنف سياسة سعر الخصم بأنها اقل أدوات السياسة النقدية فعالية، سواء في أوقات التضخم او في أوقات الكساد، ويرى البعض ان فعالية هذه الأداة ترتبط بما يلي:

* وجود سوق نقدي منظم تتحقق فيه علاقة وثيقة بين سعر الخصم وبقية أسعار الفائدة في سوق النقود.

* وجود أسواق مالية متقدمة لبيع وشراء الأوراق الأخرى.

2. نسبة الاحتياطي القانوني (Reserve ratio):

وهي تلك النسبة او الرصيد من النقود التي يلزم البنك المركزي البنوك التجارية الاحتفاظ بها لديه في شكل نقود سائلة، او ودائع جارية او آجلة.

وقد بدا استخدام هذه الأداة من قبل السلطات النقدية لمراقبة وتوجيه الائتمان بعد الحرب العالمية الثانية، وتعتبر من اهم أدوات وأساليب السياسة النقدية حيث يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني عندما يرغب في تنفيذ سياسة انكماشية لعلاج حالة التضخم في حين يقوم البنك بتخفيض تلك النسبة عندما يرغب في انتهاج سياسة توسعية لعلاج حالة الكساد التي يعاني منها الاقتصاد وتستخدم هذه الأداة في البلدان النامية لتمويل الاحتياجات الموسمية اللازمة لتسويق بعض المحاصيل الزراعية، حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من اجل زيادة قدرة البنوك التجارية على منح المزيد من السلفيات والقروض.¹

وتعتبر سياسة الاحتياطي القانوني ذات افضلية على سياسة السوق المفتوحة من حيث الرقابة على الائتمان لعدة اعتبارات أهمها:²

¹ - نبيل سدره محارب، " النقود والمؤسسات المصرفية "، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1968، ص 329.

² - سامي خليل، " اقتصاديات النقود والبنوك "، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص 575-576.

*أنها وسيلة مباشرة وتحقق نتائج فورية بمجرد اصدار التوجيهات من البنك المركزي، وبذلك فهي تقلل من الوقت اللازم لظهور أثرها على البنوك التجارية.

*أنها لا تحتاج الى سوق واسعة ومتقدمة للتعامل ولذلك فهي مناسبة للاستخدام في البلدان النامية.

الا ان هناك بعض الموانع التي تجعل فعالية هذه السياسة محدودة وخاصة في البلدان النامية ومن أبرز تلك، الموانع ما يلي:¹

-وجود فائض احتياطي لدى بعض البنوك التجارية وبالتالي فان تغيير نسبة الاحتياطي لن يؤثر على النشاط الائتماني للبنوك التجارية.

-إذا لم يتغير طلب الائتمان في نفس الاتجاه الذي يريده البنك المركزي فان تخفيض نسبة الاحتياطي قد لا تكون ذات أثر فعال على الائتمان وخاصة اثناء فترات الكساد.

-رغم ان هذه السياسة سريعة وفعالة في تأثيرها على تغيير مقدار الاحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية الا ان هذه السياسة لا يمكن استخدامها بشكل متكرر في تغيير كمية العرض النقدي.

ورغم كل ما سبق فان هذه السياسة تظل من أفضل الأدوات التي يمتلكها البنك المركزي وخاصة في ظل عدم فعالية سياسة السوق المفتوحة بسبب عدم توفر الشروط اللازمة لنجاحها وخاصة في البلدان النامية، وأفضل طريقة لنجاح البنك المركزي تكمن في المزج المناسب لكل الوسائل الكمية من اجل التوجيه والرقابة على الائتمان خصوصا في البلدان النامية التي تفتقر للأسواق المالية والنقدية المتطورة.²

3. عمليات السوق المفتوحة (Open market operations):

وهي عبارة عن قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية في سوق الأوراق المالية، كأذونات الخزانة، وبعض الأوراق المالية الأخرى بهدف التأثير في سيولة السوق النقدية، حيث يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية من البنوك التجارية والسوق المالي عندما يرغب في زيادة حجم سيولة السوق

¹ - مصطفى رشدي شيحة، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، اسكندرية، مصر، 1982، ص 254-255.

² - عبد الحميد القاضي، "السياسة النقدية والائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية"، مصر المعاصرة، جانفي 1974، ص 15-16.

النقدية، في حين يقوم ببيع الأوراق المالية للجمهور والبنوك التجارية في حالة رغبته في تنفيذ سياسة انكماشية.¹

4. نسبة السيولة (liquidity ratio):

وهي عبارة عن نسبة الأصول السائلة لدى البنك الى مجموع التزاماته وتعني التزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بجزء من أصولها في شكل أصول عالية السيولة لضمان سيولة البنك وحماية حقوق المودعين، وأصبحت هذه الأداة منذ عام 1945م من الأدوات الأساسية المستخدمة في الرقابة على مقدرة البنوك التجارية في منح الائتمان وحماية حقوق المودعين.²

ثانيا: الأدوات الكيفية (النوعية) للسياسة النقدية (the quality tools):

تعرف الرقابة الكيفية بأنها تلك السياسة التي تستهدف توجيه الائتمان الى مجالات الإنتاج السلعي والحد من الائتمان في المجالات غير الإنتاجية كالمضاربة في أسواق الأوراق المالية وأسواق المواد الأولية.³

وقد بدأ استخدام أساليب الرقابة الكيفية في إنجلترا منذ عام 1924م بهدف مساندة السياسة الاقتصادية التي تسعى الحكومة الى تحقيقها، مع ان البلدان الرأسمالية لم تعطي أساليب الرقابة الكيفية أي اهتمام، ويرجع ذلك الى ان اهتمام هذه البلدان يقتصر على تحقيق الاستقرار النقدي، مما جعلها تركز على استخدام أساليب الرقابة الكمية لعلاج حالات التضخم، ويتوقف نجاح استخدام أساليب الرقابة بهدف تخفيض سيولة السوق النقدية للحد من قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.⁴

ويتوقف نجاح عمليات السوق المفتوحة على العوامل الآتية:⁵

-مدى حجم وطبيعة السوق النقدية تكون معبرة بشكل كبير عن إمكانية النقود والائتمان لاقتصاد ما.

¹ - محمد ضيف الله القطابري، " دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، (نظرية، تحليلية، قياسية)، مرجع سابق ذكره، ص30.

² - المرجع نفسه، ص31

تحتسب نسبة السيولة من خلال العلاقة التالية: نسبة السيولة = $\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{أقل الأصول تحولاً إلى النقد}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

³ - محي الدين الغريب، " اقتصاديات النقود والبنوك "، دار الهنا للطباعة، القاهرة، مصر، 1979، ص90.

⁴ - محمد ضيف الله القطابري، " دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، (نظرية، تحليلية، قياسية)، مرجع سابق ذكره، ص31-32.

⁵ - مصطفى رشدي شبيحة، " الاقتصاد النقدي والمصرفي "، مرجع سابق ذكره، ص250-251.

-مدى توفر الصكوك المتمثلة في اذونات الخزانة والأوراق المالية الأخرى التي يمكن تداولها في السوق النقدية.

-مدى تلاقي مصالح البنوك التجارية مع توجه البنك المركزي حيث تزداد فعالية عمليات السوق المفتوحة بتلاقي تلك المصالح وتقل بتصادمها.

-درجة تقدم الوعي الائتماني والمصرفي يعتبر محددًا هامًا لزيادة فعالية السوق المفتوحة.

ويذكر ان استخدام سياسة السوق المفتوحة في البلدان النامية لا تزال محدودة بسبب ضيق أسواق الأوراق المالية في بعض هذه البلدان وانعدامها في البعض الآخر، لذا يتم الاستعاضة عنها بالأساليب والسياسات المباشرة كسياسة الاحتياطي القانوني وسياسة سعر الخصم.¹

*أبرز الأساليب الكيفية تتمثل فيما يلي:²

1-تحديد أسعار فائدة متفاوتة حسب نوع القرض.

2-تحديد حصص معينة لكل نوع من أنواع القروض كزيادة القروض الموجهة لأغراض الصناعة على حساب القروض الموجهة للإنفاق على السلع الاستهلاكية.

3-زيادة القروض التي يكون ضمانها الأوراق المالية الحكومية عن غيرها تشجيعًا للأفراد والمصارف في اقتناء هذا النوع من الأصول.

4-تحديد اجل الاستحقاق لكل قرض بحسب أوجه استخدامه، بحيث يزيد الاجل في القروض الصناعية والزراعية ويقل في القروض الاستهلاكية.

5-ضرورة الحصول على موافقة البنك المركزي لقروض المصارف التجارية التي تتجاوز قيمة معينة.

ثالثًا: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (the direct tools):

يقصد بها مجموعة الأساليب التي يلجأ إليها البنك المركزي بهدف دعم وتقوية دور أساليب الرقابة الكمية والكيفية.³

¹ -نبيل سدره محارب، "النقود والمؤسسات المصرفية"، مرجع سابق ذكره، ص475.

² -محي الدين الغريب، "اقتصاديات النقود والبنوك"، مرجع سبق ذكره، ص91.

³ -محمد ضيف الله القطايري، "دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، (نظرية، تحليلية، قياسية)، مرجع سابق ذكره، ص33.

اما أبرز أساليب المباشرة فيتمثل فيما يلي:

1. أسلوب العلانية:

وفيه يقوم البنك المركزي بنشر بيانات صحيحة عن حالة الاقتصاد القومي وما يناسبه من سياسة معينة للائتمان المصرفي ووضعها امام الجمهور، وذلك بهدف كسب ثقة الراي العام والبنوك التجارية من اجل اقناعهم في مساندة ودعم السياسة النقدية التي يقرها البنك المركزي في التوجيه والرقابة على الائتمان ويرتبط نجاح هذا الأسلوب بدرجة التقدم الاقتصادي والوعي المصرفي حيث يعتبر أكثر نجاحا في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية.¹

2. أسلوب الاقناع الادي:

ويتمثل في التوجيهات والتصريحات والنصائح التي يوجهها البنك المركزي للبنوك التجارية من خلال عقد اللقاءات مع مسؤولي هذه البنوك لتوضيح هدف البنك المركزي الذي يرمي تحقيقه في شؤون النقد والائتمان. ويتوقف نجاح هذا الأسلوب على مدى تفهم البنوك التجارية لسياسة البنك المركزي طوعا، وفي حال عدم نجاح هذا الأسلوب، فان البنك يضطر الى استخدام أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة.²

3. أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة:

وفيه يصدر البنك المركزي الأوامر والتعليمات المباشرة للبنوك التجارية والتي تصبح ملزمة والا تعرضت للعقوبات من قبل البنك المركزي، ويحقق هذا الأسلوب نجاحا في الرقابة على الائتمان وخاصة في البلدان المتخلفة التي لا تنجح أساليب الرقابة الكمية والنوعية في تحقيقها.³

اما فيما يتعلق باي الأدوات أكثر استخداما في مجال السياسة النقدية فذلك يختلف باختلاف النظام الاقتصادي، حيث نجد ان الأنظمة الرأسمالية تستخدم الأساليب الكمية، اما الأنظمة الاشتراكية فتستخدم الأدوات المباشرة، واما البلدان النامية فإنها تستخدم مزيجا من الأساليب الكمية والكيفية.⁴

¹ - محمد ضيف الله القطايري، " دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، (نظرية، تحليلية، قياسية)، مرجع سابق ذكره، ص34.

² - محي الدين الغريب، " اقتصاديات النقود والبنوك"، مرجع سابق ذكره، ص92.

³ - محمد زكي شافعي، " مقدمة في النقود والبنوك"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة التاسعة، 1981، ص374.

⁴ - عبد الحميد القاضي، " السياسة النقدية والائتمانية كاداة التنمية الاقتصادية"، مرجع سابق ذكره، ص10.

المطلب الثالث: اهداف السياسة النقدية

تبدأ إستراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطات النقدية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من اجل الوصول الى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الاقتصادية العامة، وعموما هناك اتفاق واسع على ان الأهداف الرئيسية النهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام وللسياسة النقدية بشكل خاص هي:

1. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

2. العمالة الكاملة.

3. تحقيق معدل عال من النمو.

4. نوازن ميزان المدفوعات.

جاءت هذه الأهداف الرئيسية لتطور معرفة دور السياسة النقدية، ففي البداية قبل الثورة الكينزية كانت السياسة الوحيدة الموجودة بيد السلطات النقدية هي السياسة النقدية، وكان هدفها الوحيد هو تحقيق استقرار الأسعار ومكافحة التضخم، وبعد ازمة 1929م جاءت الكينزية بسياسة أخرى بديلة هي السياسة المالية وظهر هدف اخر لها وهو تحقيق العمالة الكاملة. وفي منتصف الخمسينات أصبح هناك هدفا اخر للسياسة النقدية هو تحقيق معدل عال من النمو، وفي السنوات الأخيرة ظهر هدف رابع للسياسة النقدية وهو توازن ميزان المدفوعات.¹

وستقوم بتفصيل هذه الأهداف النهائية في هذا المطلب:

1. استقرار المستوى العام للأسعار:

يتم اللجوء للسياسة النقدية لحل إشكالية عدم استقرار الأسعار باعتبار ان النقود أكثر العوامل تأثيرا في تقلبات الأسعار، ويرى (فريدمان) ان هناك صعوبة في ضبط الأسعار بمعزل عن ضبط معدل زيادة كمية النقود، وقد استشهد بتجارب المانيا وإيطاليا وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية.

وهذا لا ينفي وجود عوامل أخرى قد تمارس تأثيرا في تقلبات الأسعار كالاكتكارات والنقابات العالمية وتغيرات سعر الصرف وغيرها، الا ان تغيرات عرض النقد تظل الأساس في تحقيق الاستقرار الإقتصادي، لذلك تسعى السلطات النقدية للتحكم في كمية عرض النقد بما يتناسب مع متطلبات النمو الإقتصادي،

¹ - صالح مفتاح، " النقود والسياسة النقدية، (المفهوم، الأهداف، الأدوات) "، مرجع سابق ذكره، ص134.

وفي الوقت الذي يرى فيه الكثير من الاقتصاديين ان التضخم مشكلة اقتصادية يجب محاربتها بينما يرى البعض الاخر ان قليلا من التضخم قد يكون مفيدا للنمو الاقتصادي وخاصة في حالات الرخاء.¹

2. العمالة الكاملة:

تهدف معظم دول العالم المتقدم والنامي الى الوصول الى العمالة الكاملة حيث تعمل قوانينها وتشريعاتها لتحقيق اقصى عمالة ممكنة ومازالت تمثل هدف السياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة.

يعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة بانها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفؤ لقوة العمل، مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج أساسا عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبيان الاقتصادي، وتتحقق العمالة الكاملة عندما يكون لكل شخص لديه مهارة ويرغب في العمل منصب عمل، وتظهر أهمية العمالة الكاملة في انها وسيلة وليست غاية، لان الوصول الى تحقيق العمالة هو الوصول الى انتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ويطلبها. ولذلك تبقى العمالة الكاملة هدفا طويل الاجل ترسمه الحكومات تسعى جاهدة للوصول اليه نظرا لما للبطالة من مضار على الاقتصاد، فهي تعبر عن هدر في طاقات المجتمع الإنتاجية وضياع في موارد الإنتاج وكلما زاد انتشارها كلما قلت فرصة تعظيم النمو الاقتصادي.

كما ان لديها سلبيات اجتماعية أخرى كالإحباط والفسل لدى الافراد العاطلين عن العمل، ومحاربة البطالة وتحقيق هدف العمالة الكاملة يجب ان تلمس إجراءات السياسة النقدية تنشيط الحياة الاقتصادية لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة العمالة.

نستنتج مما تقدم ان السياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، في الاقتصاد الجزائري ان تحقيق العمالة الكاملة لم يكن من ضمن الأهداف المعلنة للسياسة الاقتصادية سواء في مرحلة النظام الاشتراكي او بعد الإصلاحات الاقتصادية سنة 1988م، وانما كان من ضمن الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية وتنفيذ المخططات العامة، اما بعد الإصلاحات فانه يكون ضمن برامج الحكومات ولكن في شكل حلول جزئية والتخفيف من حدة البطالة.²

¹ - محمد ضيف القطابري، " دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، (نظرية، تحليلية، قياسية) "، مرجع سابق ذكره، ص22.

² - صالح مفتاح، " النقود والسياسة النقدية، (المفهوم، الأهداف، الأدوات) "، مرجع سابق ذكره، ص 137-138.

3. تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي:

يعتبر من اهم اهداف السياسات الاقتصادية، وقد بدا الاهتمام بدور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان الاهتمام قبل ذلك على هدف تحقيق العمالة الكاملة، ودور السياسة النقدية هو تحقيق معدل مرتفع للاذخار والتأثير على معدل الاستثمار من خلال التوسع الائتماني، حتى يمكنها الوصول الى مرحلة الانطلاق التي تضع إقتصادياتها على طريق النمو الذاتي السريع.

ويمكن استخدام السياسة النقدية في رفع مستوى النمو الاقتصادي عن طريق تخفيض معدلات الفائدة مما يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم وبالتالي توظيف عمالة أكثر وزيادة الدخل في النهاية، رفع مستوى المعيشة والنمو، وحتى يكون هناك سير سليم للاقتصاد فان ذلك يتوقف على قدرة الدائرة النقدية على الوفاء باحتياجات الدائرة العينية.

وتتميز الاقتصاديات في عمومها بتقلبات اقتصادية ذات طابع دوري، قسمها "جوقلار" الى أربعة مراحل: التوسع، الانكماش، التطهير، العودة الى الانطلاق وتؤثر مثل هذه التقلبات على اقتصاديات الدول، خاصة مرحلة الانكماش التي تؤثر على الأداء الاقتصادي ومعدلات التوظيف وهنا يمكن للسياسة النقدية أداء دور مهم في تخفيف الاثار السلبية لهذه التقلبات بانتهاج سياسة توسعية ائتمانية في أوقات الانكماش وسياسة ائتمانية تقييدية في ذروة الرواج والتي عادة ما يصاحبها معدلات تضخم مرتفعة.¹

4. توازن ميزان المدفوعات:

تلعب السياسة النقدية دورا كبيرا في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات من خلال رفع سعر إعادة الخصم الذي يدفع البنوك التجارية الى رفع أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها لعملائها، فيتسبب ذلك في انخفاض حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يؤدي الى انخفاض أسعار السلع المحلية، الامر الذي يشجع المستوردين من خارج البلد على زيادة استيرادهم من السلع والخدمات المحلية، كما ان ارتفاع أسعار الفائدة المحلية يعتبر عامل جذب للأموال الأجنبية للداخل، وهذا من شأنه زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ومن ثم تقليل العجز في ميزان المدفوعات. ويرى البعض ان السياسة النقدية قد تحقق التوازن في ميزان المدفوعات في حال اتباع سياسة تعويم سعر الصرف، اما في حالة ثبات سعر الصرف فان السياسة المالية تكون أكثر فعالية في تحقيق ذلك.

¹ - السياسة النقدية، الأهداف والغايات، الأدوار، والاثار، " مجلة المحاسب العربي "، 18h05m، 08-02-2022،

<https://www.aam-web.com>.

والتوازن قد يكون داخلي وقد يكون خارجي، فالداخلي هو ذلك التوازن الذي يحقق التوظيف الكامل دون تضخم، أما التوازن الخارجي فيتم عن طريق التوازن في ميزان المدفوعات الذي يشمل تحركات النقود كونها أكثر نجاحا في تحقيق التوازن الخارجي في حين تكون السياسة المالية أكثر نجاحا في تحقيق التوازن الداخلي، إلا أن المشكلة التي تواجه الاقتصاديين عند وضعهم للسياسة النقدية تتمثل في التعارض بين الأهداف المختلفة لتلك السياسة، فعندما يصممون سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة والنمو الاقتصادي، فإنهم يواجهون مشكلة ارتفاع الأسعار (التضخم) لأن زيادة مستوى التشغيل يؤدي إلى زيادة الدخل ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاعها.

كما أن هدف تحقيق العمالة الكاملة وتوازن ميزان المدفوعات يظهر نوعا آخر من التعارض، بحيث زيادة الصادرات يؤدي إلى زيادة الدخل ومن ثم زيادة الطلب على السلع المحلية التي ترتفع أسعارها بسبب زيادة الطلب عليها مما يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات ومن ثم اختلال التوازن في ميزان المدفوعات، أما التعارض الآخر فيظهر بين هدف زيادة النمو واستقرار الأسعار، حيث يرى البعض أن النمو في الأجل الطويل يتطلب استقرار مستوى الأسعار في حين يرى البعض الآخر أن التضخم يعتبر أمرا ضروريا للدفع بعملية التنمية.

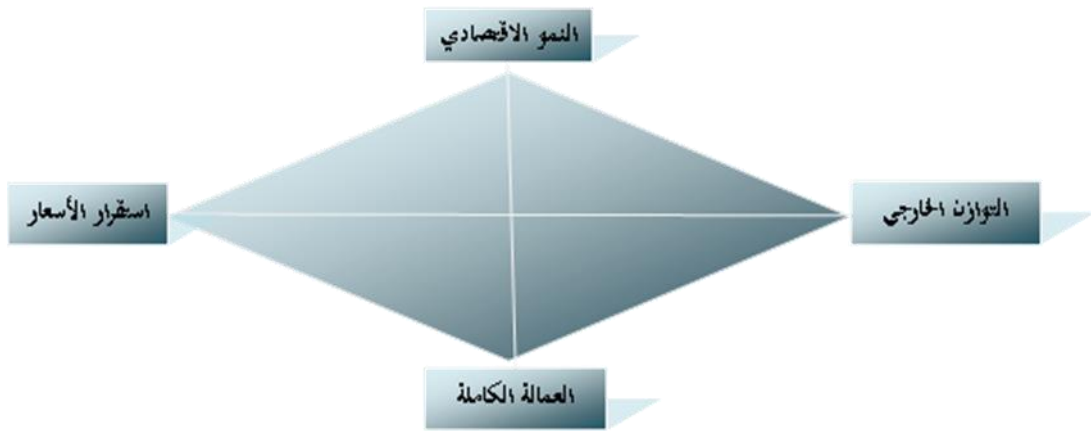
وللتوفيق بين تلك التعارضات يسعى متخذو القرار إلى اختيار السياسات التي تحقق أفضل الأهداف بأقل تأثيرات سلبية ممكنة على التوازن الاقتصادي الناتج من تطبيق السياسة النقدية المنفذة.¹

مما سبق يمكن أن نضع أهداف السياسة النقدية من خلال ما يسمى بالمربع السحري لكالدور،

The magic Box of Kaldor كما هو موضح في الشكل التالي:

¹ - محمد ضيف الله القطايري، " دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، (نظرية، تحليلية، قياسية) "، مرجع سابق ذكره، ص 23-25.

الشكل رقم (2-2): المربع السحري لكالدور The Magic Box of Kaldor



Source: Delaplace, M. (2003). Monnaie et Financement de l'économie. Paris : Ed Dunod P 118

المبحث الثالث: التنسيق بين السياسة النقدية والمالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية

احتل التنسيق بين السياستين المالية والنقدية مكانة مهمة لدى صناع القرار الاقتصادي في عديد من الدول، لذلك برزت أهميته وتعاليت النداءات المطالبة بضرورة اضعاف المصادقية على أداء البنوك المركزية في تطبيقه للسياسة النقدية وتحقيق أهدافها، وعدم تعارض ذلك مع توجهات السلطة المالية في تنفيذها لبرامج السياسة المالية الرامية إلى تحقيق زيادة الناتج والتوظيف.

ومن خلال الجدل القائم حول فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية وضبط الاختلالات من بينها التضخم، نتناول في الفصل الثاني ثلاث مباحث الآتية:

المطلب الأول: ماهية وشروط التنسيق بين السياسة المالية والنقدية

إن التنسيق بين السياسات المالية والنقدية أصبح حتمية اقتصادية وهذا تجنبا لأي تعارض قد يحصل عند تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية وتحقيقا للأهداف المرجوة من قبل صناع القرار.

الفرع الأول: مفهوم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

هناك عدة مفاهيم للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية نذكر منها:

-يقدم Begg تعريفا مبسطا للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية ينصرف مضمونه إلى التداير التي تضمن أن القرارات التي يتم اتخاذها من قبل صناع القرار بإحدى السياستين لا يترتب عليها آثارا غير مباشرة على السياسة الأخرى.

-ويقدم Marszalek تعريفا آخر، حيث يعرف التنسيق بين السياستين على أنه الآلية التي يتم من خلالها التفاوض بين سلطتين تتمتع كل منهما باستقلالها عن الأخرى، وذلك بغية تحقيق أفضل النتائج المرجوة من كليهما، وخلق الإطار الملائم لتفعيل أداء كلتا السلطتين.

-ويتفق معه في ذلك Loayz و Bennet إذ يشيران إلى ضرورة أن ينظر إلى قضية التنسيق باعتبارها علاقة بين سلطتين مستقلتين و ليست كعلاقة بين سلطتين تعتمد كل منهما على الأخرى، حيث يسهم تمتع البنك المركزي باستقلالته في تحقيق الاستقرار في الأسعار، وتحقيقه الانضباط المالي.¹

¹ - منى كمال، الاطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية و النقدية، www.mpra.ub.unimunchen.de/Munich، Personal RePEc Archive(MPRA)، نوفمبر 2010، ص ص 11-12.

الفرع الثاني: شروط التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

إن هدف التنسيق بين السياسات المالية والنقدية هو تعظيم الأداء الاقتصادي ككل في الأجل الطويل، ويمكن التأكد من ذلك عن طريق تحقيق:

1. أهداف السياسة النقدية والتي تتضمن:

- الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- تقوية البنك المركزي وتحقيق استقلاله.

2. أهداف السياسة المالية والتي تتضمن:

- تدنية تكاليف خدمة الدين العام.
- تحقيق مستوى عال من التوظيف.

ولتحقيق هذه الأهداف لابد من تنسيق بين السياستين المالية والنقدية والذي يقع تحت شروط أساسية:

1 - قوة السياسة المالية والنقدية:

من الأهمية أن تكون كل من السياسة المالية والنقدية واضحة وموضوعة بدقة، حتى تستطيع كل من السلطة المالية والسلطة النقدية أن ينسقا بين سياستهما ويأتي ذلك من منطلق أن ضعف إحدى السياستين يقع على كاهل الأخرى، كما أن التنسيق الكفء بين السياستين المالية والنقدية يشترط فعاليتها وهو شرط ضروري ليكونا معا برنامجا قويا يتمتع بالوصول إلى مصداقية لكلتا السياستين.

2- المشاركة الكاملة في صياغة وتنفيذ السياسات:

يتطلب التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية مشاركة كاملة بين السلطة المالية و السلطة النقدية في صياغة و تنفيذ السياسات و الرقابة في تأثيراتها، والإتفاق على رد الفعل المناسب في إطار صياغة موحدة، حيث لاحظ فاليليا (Valila 1999) إن تضارب السياسة النقدية و السياسة المالية هو سبب أساسي لنقص المصداقية لدى الوحدات الاقتصادية اتجاه تلك السياسات الأخرى، و قد اقترح مارس (Mars 1995) التركيز على إعادة تشكيل السياسات المالية بما يتناسب مع السياسات النقدية بهدف مكافحة التضخم بالاعتماد على الضريبة المباشرة و الانضباط المالي.

ويمكن ملاحظة أن وجود تضارب بين السياسات المالية والنقدية هو سبب نقص المصادقية لدى الوحدات الاقتصادية، حيث يفيد التعاون والموائمة بين السياستين في تحقيق الأهداف المشتركة لذا يستوجب على كل من السلطة النقدية والسلطة المالية اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق التنسيق بينهما تجنباً لأي تعارض مستقبلي في تجسيد الآليات وتحقيق الأهداف المرجوة.¹

الفرع الثالث: أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

يري Mishkin أن أحد الدروس الهامة التي يمكن استخلاصها من كل من فرضية الهيمنة المالية التي قدمها Sargent و Wallace وأيضاً من الأدبيات التي تناولت النظرية المالية للمستوى العام للأسعار يتمثل في ضرورة تأكيد ما قد يترتب على تبني سياسات مالية غير مسؤولة من تعقيد لوظيفة السلطات النقدية في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار، فقد يفرض العجز المالي الضخم في الموازنة العامة ضغوطاً على السلطات النقدية لتمويل الدين الحكومي، مما يؤدي إلى تسارع النمو النقدي ومن ثم ارتفاع معدل التضخم، و لذلك فإن وضع قيود على ارتباط السلطات النقدية بتمويل العجز المالي الضخم يسهم في أن تسيّر السياسة المالية في محاذة السياسة النقدية، مما يسهل من قدرة السلطات النقدية على الاستمرار في السيطرة على معدل التضخم.

وقد أسهم ظهور فرضية الهيمنة المالية والنظرية المالية للمستوى العام للأسعار في تأكيد أهمية قضية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية من خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي.

استعراض كلا الإسهامين:

حاول كل من Wallace و Sargent في دراستهما إبراز تأثير تزايد أثر المديونية الحكومية على فعالية السياسة النقدية، فقد أوضحا أنه على الرغم من تأكيد فريدمان مساهمة السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة من خلال مساهمتها في السيطرة على التضخم، و على الرغم من توافر خصائص الاقتصاد النقدي من حيث الارتباط بين القاعدة النقدية و المستوى العام للأسعار، فقد تظل قدرة السياسة النقدية على السيطرة على التضخم محدودة، فعلى سبيل المثال قد تؤدي إجراءات السياسة النقدية الهادفة إلى تخفيض التضخم من خلال الحد من النمو النقدي، إلى رفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي حيث يتم التحول من التمويل النقدي إلى التمويل من خلال السندات الحكومية، الأمر الذي يؤدي إلى

¹ - شليق عبد الجليل، "التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018، ص ص 67-68.

رفع مدفوعات الفائدة وبالتالي إلى زيادة عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي في المستقبل، و يحدث ارتفاع أكبر في النمو النقدي ومعدل التضخم في الأجل الطويل، وقد يساهم انخفاض المديونية الحكومية في استعادة فعالية السياسة النقدية في السيطرة على التضخم، إذا ما انخفض معدل الفائدة الحقيقي بحيث يقل عن معدل النمو الاقتصادي.

أما الإسهام الثاني فيتمثل في النظرية المالية للمستوى العام للأسعار (FTPL)، حيث قدم الاقتصادي الشهير Woodford في إحدى دراساته الهامة تلك النظرية حول كيفية تحديد مستوى الأسعار والتي أوضح فيها أن اختبار الحكومة لأسلوب تمويل العجز يلعب دورا حاسما في تحديد المسار المستقبلي لمعدل التضخم، ووفقا لتلك النظرية تستحوذ السياسة المالية على معظم الاهتمام في تحديد مستوى الأسعار لذلك أطلق عليها Woodford النظرية المالية لمستوى الأسعار.

واستنادا إلى تلك النظرية يتحدد مستوى الأسعار بتساوي القيمة الحقيقية للدين الحكومي مع القيمة الحالية للفائض بالميزان الحكومي الأساسي، وهو ما يعني إمكانية أن تمثل السياسة المالية ركيزة اسمية، حيث تعد تلك السياسة محددًا للمستوى العام للأسعار في ظل هذه النظرية، وقد أشار كل من Christiano و Fitzgerald إلى التأثير الهام للنظرية المالية لمستوى الأسعار على أداء البنك المركزي لوظيفته الهامة في تحقيق الاستقرار السعري، فبينما توصي وجهة النظر التقليدية إلى ضرورة استقلال البنوك المركزية عن السلطات المالية للحد من الضغوط المحتملة التي قد يتعرض لها الأول مما يؤثر سلبا على قرارات السياسة النقدية، وتلعب النظرية دورا هاما في إبراز أهمية اتباع سياسة مالية ملائمة لغرض تحقيق الاستقرار في الأسعار، فتحقيق الاستقرار السعري لا يتطلب فقط ملائمة وإنما يتطلب أيضا سياسة مالية ملائمة، وهو الأمر الذي أكده Woodford في دراسة أخرى، حيث يري أن تحقيق ذلك الاستقرار لا يتطلب التعهد بقاعدة ملائمة للسياسة النقدية فحسب، ولكنه يقتضي أيضا اتباع قاعدة ملائمة للسياسة المالية، حيث يقترح أن تتضمن قاعدة تايلور Taylor Rule والتي يستند إليها تصميم السياسة النقدية هدفا لا بد منه من تحقيقه لحجم العجز المالي في الموازنة الحكومية.

مما سبق يتضح أن التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية يعطي نتائج أفضل من أي بديل (البدائل الثلاث سألقة الذكر)، فهذا التنسيق لن يجعل السلطة المالية تمول عجز الميزانية بأقل من تكاليف فقط وإنما سوف يحسن من توسيع سوق رأس المال المحلي، حيث أن وجود التنسيق سوف يعزز من ثقة الوحدات الاقتصادية في توليفة السياسات الاقتصادية.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والنقدية والترتيبات المؤسسية اللازمة للتنسيق بينهما

يتطلب التنفيذ الفعال للسياستين المالية والنقدية تحقيق درجة عالية من التكامل والتنسيق بين صانعي السياستين، وهذا ما يجعل بلوغ الأهداف أكثر سهولة، وذلك لأن الأثر النهائي الذي تحدثه هاتين السياستين على المتغيرات المستهدفة يعتمد على كيفية تأثير كل منهما على الآخر، وبغياب التنسيق بينهما، ستكون هناك حالة من عدم الإستقرار المالي والنقدي تنعكس سلبا على تلك المتغيرات.

الفرع الأول: الترتيبات المؤسسية الواجب توفرها لتحقيق التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

أولاً- الترتيبات المؤسسية الواجب توفرها لتحقيق التنسيق بين السياستين المالية والنقدية:

أ- استقلالية البنك المركزي:

يتعين على البنك المركزي التحكم في نمو المعروض النقدي بشكل يتوافق والنمو في الناتج المحلي الإجمالي بما يؤدي إلى الاستقرار النقدي ومن ثم الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وأن عدم الاستقرار في الأسعار من ناحية ارتفاعها المستمر سوف يكون مكلفا وفي حقيقة الأمر يعد استبعاد تلك التكاليف متعلقا أساسا باستقلالية البنك المركزي عن مالية الحكومة، بحيث يمكن اعتبار استقلالية البنك المركزي إحدى المسائل المرتبطة بقوة الوضع المالي للدولة، لذلك فزيادة مدى استقلالية البنك المركزي تكفل وجود سياسة نقدية فاعلة في مجال التحكم في التضخم في الفترتين القصيرة و الطويلة، فإذا واجهت السلطات المالية بنكا مركزيا مستقلا يستهدف سياسة لمكافحة التضخم، فإن توقعات هذه السلطات أو الحكومة بأنها لن يتم تدبير العجز في الميزانية العامة، بواسطة البنك المركزي سوف يحد من تحقيقها لهذا العجز، ويؤيد ذلك تاريخ العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتمويل الحكومي، فكلما زاد مدى الاستقلالية كلما انخفضت نسبة العجز في الميزانية الذي يتم تمويلها عن طريق البنك المركزي.

وفي هذا السياق تقاس استقلالية البنك المركزي من الناحية الاقتصادية من خلال قدرتها على اختيار أدوات السياسة النقدية وكذلك حدود التمويل المباشر لميزانية الحكومة، حيث أن التوجه نحو استقلالية البنك المركزي يصاحبه عدم التمويل النقدي أي أن البنوك المركزية لا تقرض أو على الأقل لا تقدم قروضا جديدة للحكومة وفي بعض الحالات يسمح بإقراض محدود و قصير الأجل للحكومة، وحتى تكون تلك الاستقلالية في اختيار الأدوات كاملة يجب أن لا تكون السياسة النقدية مرتبطة بقيود مالية مفروضة من طرف الحكومة، ولمثل هذه الأسباب نصت وثيقة ميثاق الممارسات الجيدة لشفافية السياسات النقدية و

المالية في جزء منها والصادرة عن صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، أن تحديد التشريعات المنشئة للبنوك المركزية لا بد أن تضمن للبنوك المركزية سلطة استخدام أدوات السياسة النقدية لتحقيق هدف أو أهداف السياسة النقدية.

ب-وضع ضوابط على إقراض البنك المركزي للحكومة لغرض تمويل العجز في الميزانية:

الاعتمادات والقروض المصرفية وتسهيلات السحب على المكشوف (التسيقات) من بين أشكال القروض المهمة التي يقدمها البنك المركزي للحكومة، وقد توجد للحكومة أو البنك المركزي قواعد أو حدود مرسومة مسبقا لنطاق إقراض الحكومة من البنك المركزي، و من الممكن أن تشمل شروط هذه القروض وحدودها قيود على ظروف منحها وقيودا أخرى على حجم أو مبلغ أو مدة هذه القروض، حيث تعد آجال وشروط القروض عوامل مهمة تتحكم في العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي، ولعل أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي وأخطرها في نفس الوقت تقديمه القروض المباشرة للحكومة لمواجهة عجز الميزانية وفي هذه الحالة يتم إقراض الحكومة من قبل البنك المركزي عن طريق إصدار جديد للنقد، لكن ولضمان الاستقرار النقدي يتعين على البنك المركزي أن يصدر النقد تبعا للحاجات الاقتصادية للدولة بما يخدم هدف المحافظة على استقرار قيمة العملة المصدرة والمحافظة على مستويات الأسعار، وبصفتها مسؤولة عن تسيير السياسة النقدية للحكومة، يتزايد في الوقت الحالي التوجه نحو تحديد مسؤولية البنوك المركزية على النحو الذي يكفل لها أكبر قدر ممكن من الاستقلالية وفي كثير من البلدان تشدد قوانين البنك المركزي على استقلالية البنك في إدارة عملياته وتمنع أو تقيد تمويله عجز المالية العامة بصورة مباشرة، لذلك يساعد وضع الحدود القصوى للاقتراض الحكومي وممارسات إدارة المخاطر السليمة في حماية الميزانية العامة من صدمات خدمة الدين العام، وفي الأخير يجب الإشارة إلى أن هذا الترتيب المؤسسي الذي يتوجب توفره لتحقيق التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يتوقف من جهة على مدى التزام البنك المركزي والحكومة بنظام لاستهداف التضخم ومن جهة أخرى على التزام الحكومة بتطبيق القواعد المالية المعروفة.

ج-الحد من التعارض بين السياسة المالية والنقدية:

يمكن الحد من التعارض بين السياستين المالية والنقدية من خلال تبني سياسة اقتصادية موجهة بالأساس نحو تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي كشرط ضروري لتحقيق الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي، وتشير هذه السياسة إلى ضرورة أن يتمتع البنك المركزي بالاستقلالية الفعلية في تحقيق هدف واضح وصريح يتمثل في تحقيق الاستقرار في الأسعار، لذا غالبا ما تمنح الحكومة البنك المركزي درجة عالية من الاستقلالية المؤسسية لعزل عملية تصميم السياسة النقدية عن ضغوط الحكومة على المدى القصير، غير أنه

يبقى من النادر أن يتم تسيير السياسة النقدية بمعزل عن السياسة المالية التي تتبعها الحكومة، وغالبا ما تؤخذ السياسة المالية في الاعتبار عند تصميم السياسة النقدية بغية تحقيق سياسة اقتصادية كلية متماسكة ومتسقة، وتسهم السياسة الاقتصادية الموجهة نحو تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي في الحد من التعارض بين هدف البنك المركزي (تخفيض التضخم) وهدف الحكومة (النمو الاقتصادي)، ومن زاوية أخرى أجريت دراسات اقتصادية عديدة لتقييم العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي وأظهرت في الغالب النتائج المتعلقة بتلك الدراسات علاقة عكسية بين هذين المتغيرين.

وتظهر أهمية التوجه نحو الحد من التعارض بين أهداف السياستين المالية و النقدية بسبب الخوف من أن يقود ذلك التعارض إلى فقدان فعالية السياستين معا في التأثير على النمو الاقتصادي و التضخم، و هو ما ينجر عنه في العادة معاناة الاقتصاد من ظاهرة الكساد التضخمي التي كما هو معلوم يتزامن فيها الارتفاع في معدلات التضخم والبطالة، و من جهة أخرى فمن غير المستبعد أن يكون لإصدار الدين العام أو تحويل عجز الميزانية إلى سيولة نقدية أثر كبير على الوضع الائتماني العام داخل الاقتصاد (ارتفاع سعر الفائدة وما يتبعه من تأثيرات على النمو الاقتصادي)، و بالمثل من الممكن أن يكون لاستيعاب مبالغ كبيرة من السيولة تكاليف مهمة على الميزانية تتحملها الحكومة (نمو الدين العام وما يتبعه من تأثيرات على النمو الاقتصادي) وبالتالي من الممكن أن تكون لعمليات المالية العامة عواقب نقدية وخيمة (ارتفاع معدل النمو النقدي والتضخم).

وهذا يستوجب ضرورة إيجاد حل لمشكلة التعارض بين السياستين المالية والنقدية، وفي هذا الإطار لجأت العديد من البلدان إلى اعتماد استهداف معدل للتضخم، حيث أصبح وضع هدف واضح لنسبة التضخم بوصفه غاية نهائية للسياسة النقدية مرغوبا بشكل كبير ومتزايدا في السنوات الأخيرة، وهذا على خلفية أنه ينظر إلى إجراءات استهداف نسبة التضخم بأنها قادرة على تقوية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بحيث يتمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية في إطار استهداف التضخم هو الوصول إلى معدل التضخم المحدد، والذي لا يمكن أن يتبع بهدف آخر ما لم يكن منسجما وغير متعارض مع الهدف الأساسي، ويمكن للسياسة النقدية التي تستهدف معدل التضخم تحقيق هدف النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

د- التدابير التي من شأنها تحقيق التوازن المالي أو خفض العجز في الميزانية العامة :

من واجب الحكومة اتباع قواعد مالية تحد من ارتفاع الدين العام و تزايد العجز المالي، حيث من المفترض أن تعمل هذه القواعد على تحقيق الانضباط المالي، الذي يمكن أن ينعكس إيجابا على استعادة

فعالية السياسة النقدية في مجال التحكم في تغيرات الأساس النقدي و التضخم على المدى الطويل، و بشكل عام يمكن تلخيص هذه القواعد في قواعد السياسة المالية و التي تشمل قواعد عجز الميزانية العامة الهادفة إلى خفض السنوي للعجز المالي بالميزانية حتى يتم تحقيق التوازن و قواعد الاقتراض و التي تهدف إلى تحقيق الرشد في اختيار طرق التمويل العام و أخيرا قواعد الدين التي تهدف إلى استدامة الحكومة عند مستويات آمنة.¹

ثانيا -آلية تنفيذ التنسيق:

إن التنسيق بين السياسات المالية والنقدية على المستوى العملي يعد أمرا ضروريا، فيستوجب تنفيذ التنسيق بين السياسات آليات وذلك من خلال برمجة الأطر النقدية، أو الاتفاق على اتباع مزيج من السياسات النقدية والمالية من خلال عمليات التنسيق اليومية، وذلك في مرحلة تصميم السياسات وتنفيذها، والرقابة والتعديل وقت اللزوم.

1-برمجة الأطر النقدية:

برزت أهمية برمجة الأطر النقدية كإطار لتصميم السياسة النقدية من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف النقدية للبنك المركزي في فترة زمنية معينة، وإبرازه للتداخل بين السياستين المالية والنقدية، ويوجد هناك نوعان من البرمجة النقدية هما:

1.1 البرنامج النقدي بمفهومه الواسع (الاستهداف النقدي):

هذا البرنامج يتضمن تقدير التطورات الشهرية وربع السنوية للإجماليات النقدية (المجاميع النقدية)، ويتم الأخذ بهذا النوع من البرامج في حالة عدم تطور الأسواق المالية، وكذا عند استخدام الأدوات المباشرة في إدارة السياسة النقدية، و يسهم هذا النوع من البرامج النقدية في رسم الأهداف الرئيسة للسياستين المالية والنقدية، تقدير دالة الطلب على النقود و تحديد مصادر الائتمان المحلي، كما يتم تحديد التغير المستهدف في الأرصدة النقدية في ضوء التطورات التي تطرأ على صافي الأصول الأجنبية، و صافي الأصول المحلية، أخذا في الاعتبار التقديرات الخاصة بمعدل التضخم والنمو الاقتصادي، أداء ميزان المدفوعات، وتجدد الإشارة أنه لا يمكن الاعتماد على البرنامج في التنسيق بين السياستين المالية والنقدية على المستوى اليومي.

¹ - محمد بلعدي، " واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2011) "، مجلة العلوم الانسانية، عدد37، جوان 2012، كلية العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة 2، الجزائر، صص 272-274.

في الواقع تركز فعالية سياسة الاستهداف النقدي في إطار البرمجة النقدية على مدى استقرار العلاقة بين القاعدة النقدية (هدف وسيط) ومعدل التضخم (هدف نهائي)، وعادة ما يتم في ظل تنفيذ هذه السياسة ربط التغير المتوقع في معدل القاعدة النقدية بمدى التغير في الناتج الحقيقي وسرعة النقود، إلا أنه يمكن كذلك لصعوبة التنبؤ بمستوى الموارد الضريبية والإنفاق الحكومي في المستقبل أن يؤدي إلى عدم استقرار العلاقة بين القاعدة النقدية والتضخم، وبالتالي عدم تحكم البنك المركزي في نمو القاعدة النقدية أو المجاميع النقدية.

2.1. إدارة نقود الاحتياطي:

تستخدم في وضع تقديرات يومية وأسبوعية لنقود الاحتياطي بالبنك المركزي، ويؤدي تطور الأسواق المالية ونضج سوق النقود إلى تطبيق هذا النوع من البرامج النقدية، كما يرتبط استخدام هذا النوع من البرامج مع تطور الأدوات غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية، وتسهم إدارة نقود الاحتياطي في رسم السياسات النقدية التي يمارسها البنك المركزي في سوق النقود، ولذلك يتم الاستعانة بهذا البرنامج في التنسيق اليومي بين السياستين المالية والنقدية.

2. التنسيق على المستوى اليومي:

في سبيل تعزيز عملية التنسيق بين السياستين على المستوى اليومي، اتجه العديد من البنوك المركزية إلى وضع برامج لإصلاح سوق النقود، حيث تمثل الهدف من تلك البرامج في تحقيق الاستقرار في معدلات الفائدة لليلة واحدة، بحيث تتسق و المعدلات الرسمية التي تعلنها لجان السياسة النقدية التابعة للبنوك المركزية، وإلى توفير إطار جيد لإدارة سيولة الجهاز المصرفي وكما يتطلب التنسيق على المستوى اليومي أن تتبادل سلطات إدارة الدين العام و السلطات المالية والنقدية المعلومات المتعلقة باحتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية من السيولة، نظرا لأن العمليات النقدية تتم في أغلب الحالات باستخدام أدوات وأسواق الدين الحكومي، كما يكون لاختيار الأدوات النقدية وإجراءات التشغيل أثر على عمل هذه الأسواق، وربما هذا الوضع المالي للمتعاملين في تلك الأسواق تتطلب الإدارة الفعالة للسياسة النقدية فهما تماما للتدفقات المالية الحكومية قصيرة وطويلة الأجل، لذلك كثيرا ما يعقد مسؤولو إدارة الدين والمسؤولين عن السياسة المالية والنقدية اجتماعات لبحث عدد كبير من قضايا السياسة الاقتصادية، كما يتم التنسيق فيما بينهم بخصوص عملياتهم السوقية للتأكد من أنهم لا يعملون جميعا في نفس الجزء من السوق في الوقت ذاته، لذلك فإن عملية التنسيق اليومي سوف تضمن تجنب السياسة المالية للديون العامة الضخمة وسيطرة السياسة النقدية

على التضخم ضمانا لاستدامة الديون وتحديد مستوى الأسعار الذي سيساهم في استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي ودرء كل المخاوف حول مواقف السياستين وقدرتهما على تحمل أعباء تحقيقه.¹

المطلب الثالث: فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل نموذج مغلق (IS – LM):

يستخدم العديد من الباحثين تحليلات نموذج (IS – LM) لتوضيح الفاعلية النسبية للسياستين النقدية والمالية وكيفية تأثر الانتاج بالتغيرات النقدية والمالية من خلال ميول هذه المنحنيات والتي اصبحت ذات أهمية خاصة في تطبيقها لهذه السياسات.

الفرع الأول: أثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي:

وتتمثل أدوات السياسة المالية في تغيير كل من الانفاق أو الضرائب أو كلاهما معا، مما يؤثر في الطلب الكلي وبالتالي في مستوى الانتاج والدخل في الاتجاه المرغوب تماشيا مع متطلبات السياسة المالية وظروف النشاط الاقتصادي، وتنقسم السياسة المالية وفقا لأهدافها إلى:²

1. سياسة مالية توسعية:

وتستخدم في حالة وجود فجوة انكماشية أي عندما يكون الاقتصاد في حالة كساد أو ركود والتي تتميز بارتفاع مستويات البطالة في الاقتصاد، ولمعالجة هذه الفجوة الانكماشية تقوم السلطات المالية إما بزيادة الانفاق أو تخفيض الضرائب أو سياسة الميزانية المتساوية، والتي تتمثل في زيادة الانفاق الحكومي والضرائب بنفس المقدار، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة مستوى الدخل والانتاج وكذلك مستوى التوظيف، ويوضح ذلك بيانيا بانتقال منحنى (IS) إلى جهة اليمين من (IS₁) إلى (IS₂)، مما يترتب عليه زيادة كل من مستوى الدخل القومي التوازني وسعر الفائدة.

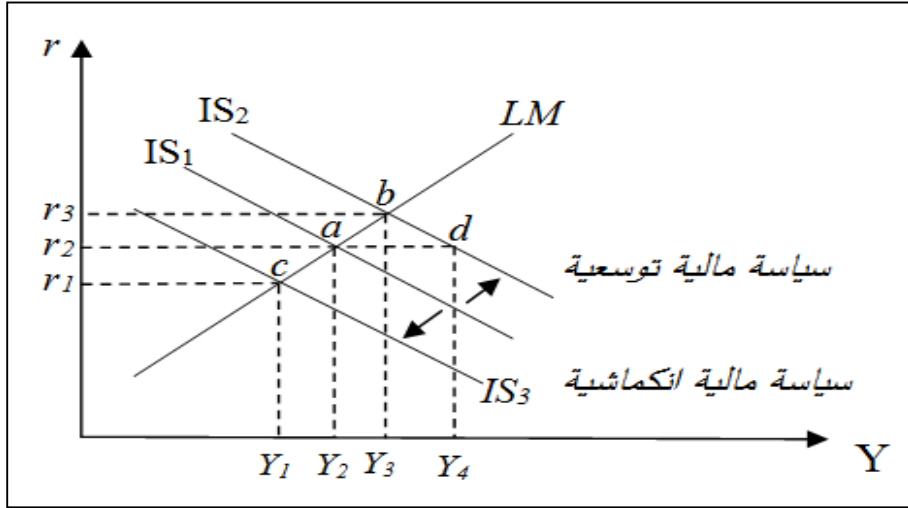
2. سياسة مالية انكماشية:

¹ - شليق عبد الجليل، "التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر"، رجع سابق ذكره، ص 101-103.

² - علي عبد الوهاب نجا وآخرون، "اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية"، ط1، مكتبة وفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 285-286.

وتستخدم في حالة وجود فجوة تضخمية أي عندما يعاني الاقتصاد من مستويات مرتفعة من التضخم أو ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، ولمعالجة هذه الفجوة التضخمية تقوم السلطات المالية إما بتخفيض الانفاق الحكومي أو زيادة ضرائب أو تخفيض الإنفاق و الضرائب بنفس المقدار، مما يحد من الزيادة في الطلب الكلي ويعمل على امتصاص القدرة الشرائية المتزايدة بالمجتمع ويتضح ذلك بيانياً بانتقال (IS) إلى جهة اليسار من (IS₁) إلى (IS₃)، مما يترتب عليه انخفاض كل من مستوى الدخل القومي التوازني وسعر الفائدة، ويمكن إيضاح العوامل المحددة من فعالية السياسة المالية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تتبع آليات التغير الذي يحدث في سوق الإنتاج والنقد مع قيام الدولة باتباع إحدى السياستين السابقتين باستعمال الشكل التالي الذي يبين أثر السياسة المالية على التوازن في سوق الإنتاج و النقد:¹

الشكل رقم(2-3): أثر السياسة المالية على التوازن في سوق الإنتاج وسوق النقد



المصدر: رمضان محمد مقلد، أسامة أحمد الفيل، مرجع سابق، ص 255.

الفرع الثاني: أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي:

¹ - رمضان محمد مقلد، أسامة أحمد الفيل، " النظرية الاقتصادية الكلية "، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 255.

وتتمثل أدوات السياسة النقدية في تغيير العرض النقدي مما يؤثر في الطلب الكلي، كون الاستثمار يعتبر أحد مكونات الكلب الكلي، فزيادة المعروض النقدي يؤثر في سعر الفائدة التوازني في السوق النقدي الذي يؤثر بدوره في الاستثمار، وبالتالي في مستوى الطلب الكلي ومستوى الإنتاج والدخل في الاتجاه المرغوب تماشياً مع متطلبات السياسة النقدية وظروف النشاط الاقتصادي، وتنقسم السياسة النقدية وفقاً لأهدافها إلى نوعين:¹

1. سياسة نقدية توسعية:

وتستخدم في حالة وجود فجوة انكماشية أي عندما يكون الاقتصاد في حالة كساد أو ركود والتي تتميز بارتفاع مستويات البطالة في الاقتصاد ولمعالجة هذه الفجوة الانكماشية تقوم السلطات النقدية في زيادة المعروض النقدي، حيث يقوم البنك المركزي إما بتخفيض سعر الخصم أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول كمشتري في سوق الأوراق المالية أو استخدام جميعها معاً، مما يزيد من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع و من ثم يزداد عرض النقود في المجتمع، مما يترتب عليه انخفاض سعر الفائدة وبالتالي يزداد الاستثمار ويؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج والدخل وكذلك مستوى التوظيف، ويوضح ذلك بياناً بانتقال منحنى (LM) إلى جهة اليمين من (LM₁) إلى (LM₂) بمقدار المضاعف $\Delta Y = \frac{1}{k} \Delta MS$ مما يترتب عليه انخفاض سعر الفائدة وزيادة مستوى الدخل.

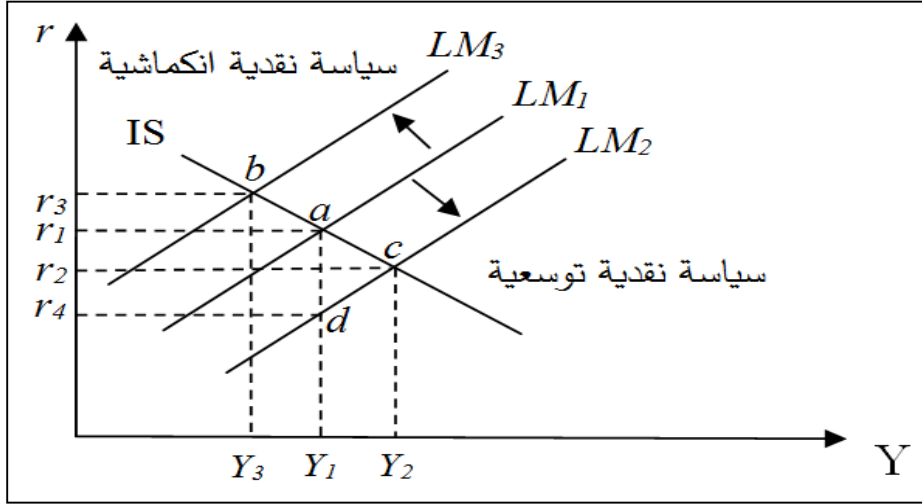
2. سياسة نقدية انكماشية:

وتستخدم في حالة وجود فجوة تضخمية أي عندما يعاني الاقتصاد من مستويات مرتفعة من التضخم أو ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، ولمعالجة هذه الفجوة التضخمية تقوم السلطات النقدية بتخفيض العرض النقدي حيث يقوم البنك المركزي إما برفع سعر الخصم أو برفع نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول كبائع في سوق الأوراق المالية أو استخدامها جميعاً معاً، مما يحد من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع ويؤدي إلى انخفاض عرض النقود في المجتمع وارتفاع أسعار الفائدة التي تعرقل الاستثمارات وتؤدي إلى تخفيضها وبالتالي انخفاض مستوى الدخل والطلب الكلي، ومن ثم امتصاص القوة الشرائية المتزايدة في المجتمع وهو ما يحد من التضخم، ويوضح ذلك بياناً بانتقال منحنى (LM) جهة اليسار من (LM₁) إلى (LM₃) مما يترتب عليه ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض مستوى الدخل، ويمكن إيضاح العوامل المحددة لفعالية السياسة النقدية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تتبع آليات

¹ - علي عبد الوهاب نجا وآخرون، اقتصاديات النقود البنوك والأسواق المالية"، مرجع سابق ذكره، ص 295-296.

التغير الذي يحدث في سوق الانتاج والنقد مع قيام الدولة باتباع إحدى السياستين السابقتين بالاستعانة بالشكل التالي الذي يبين أثر السياسة النقدية على التوازن في سوق الإنتاج و النقد:

الشكل رقم(2-4): أثر السياسة النقدية على التوازن في سوق الإنتاج وسوق النقد

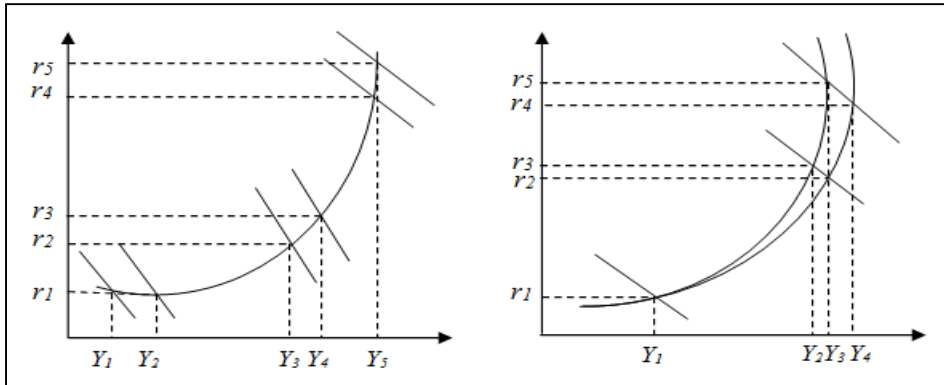


المصدر: علي عبد الوهاب نجا وآخرون، مرجع سابق، ص 296.

الفرع الثالث: التداخل بين السياسة المالية والنقدية:

إن استمرار وتوسع السلطات العامة وزيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي أدى إلى زيادة أهمية أدوات السياستين المالية والنقدية والجمع بينهما لتحقيق الأهداف المرجوة منهما داخل الاقتصاد، وهنا لابد من الموازنة بين فعالية كل سياسة مع الأخرى والمقارنة بينهما وتوضيح مدى ومتى يتحقق نجاح كلا السياستين، وسنتعرض إلى مرونة منحنى (LM) بشكل خاص وفق الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(2-5): التداخل والتفاعل بين السياسة المالية والسياسة النقدية



المصدر: عمر صخري، مرجع سابق، ص 239-240.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن تقاطع منحنى (IS) و (LM) يحدث بصفة عامة في ثلاث مناطق؛ والمعروفة في الاقتصاد الكلي بالمنطقة الكينزية والمنطقة الوسطى والمنطقة الكلاسيكية.¹

فالسياسة المالية تختلف فعاليتها عند هذه المناطق الثلاثة، فخلال المنطقة الكينزية عند مصيدة السيولة ومستوى الدخل المنخفض؛ فإن السياسة المالية تكون فعالة أكثر بزيادة مستوى الدخل، فإذا زاد الإنفاق الحكومي أو انخفضت الضرائب أو تم تطبيق سياستين معا ترتب على ذلك انتقال منحنى (IS) إلى اليمين، ونتيجة لذلك سيرتفع مستوى الدخل من (Y_1) إلى (Y_2) ، ولتمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي فإنه من الضروري الاقتراض من الجمهور بافتراض أن عرض النقود ثابت، وخاصة أن الأرصدة النقدية المخصصة للمضاربة تكون متوفرة بكثرة وبالتالي سيقبل الجمهور على قرض الحكومة هذه الأرصدة النقدية العاطلة، وما يجدر ملاحظته هنا أن زيادة الإنفاق الحكومي في المجال الكينزي لم يؤثر نهائيا على معدل الفائدة حيث بقيت عند مستوى (I_1) وبالتالي فإن الاستثمار سيبقى بدون تغيير، أما فيما يتعلق بالمنطقة الكلاسيكية فالسياسة المالية تكون عديمة الفعالية لأن انتقال منحنى (IS) إلى اليمين لا تؤثر على مستوى الدخل بل يبقى ثابت عند (Y_5) ، كما أنه في هذا المجال يكون الطلب على النقود بدافع المضاربة معدوما، وبالتالي فإن السبيل الوحيد للحكومة لتمويل الزيادة في إنفاقها مع فرضية ثبات عرض النقود هو بيع السندات لأن ارتفاع معدلات الفائدة من (I_4) إلى (I_5) سوف يشجع الأفراد على الاقتراض عوضا عن الاستثمار في البضائع الرأسمالية، وبالتالي فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي سوف يقابله انخفاض معادل في الاستثمار مما يترك مستوى الدخل بدون تغيير.²

أما إذا تقطع منحنى (IS) و (LM) في المنطقة الوسطى تكون السياسة المالية فعالة في زيادة الدخل، ولكن بشكل أقل من المجال الكينزي، فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) إلى اليمين جهة الأعلى، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل من (Y_3) إلى (Y_4) وترتفع الفائدة أيضا من (I_2) إلى (I_3) وبذلك سينخفض الاستثمار قليلا.³

أما السياسة النقدية فتكون غير فعالة في تغيير مستوى الدخل في المنطقة الكينزية لأن الاقتصاد في حالة مصيدة السيولة، فالزيادة في عرض النقود تكون كلها على شكل أرصدة عاطلة بسبب توقع ارتفاع

¹ - اجري خيرة، " اثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2019، ص 169.

² - عمر صخري، " التحليل الاقتصادي الكلي"، ط 5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 263-264.

³ - عبد القادر خليل، " مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية"، الجزائر، 2014، ص 206.

الفائدة، وبالتالي فالتغير في عرض النقود لا يغير من مستوى الدخل، وتكون السياسة النقدية فعالة في زيادة مستوى الدخل إذا كان الاقتصاد في المنطقة الوسطى، ويلاحظ من الشكل أعلاه أن زيادة عرض النقود أدى إلى إزاحة منحني (LM) إلى اليمين مما أدى إلى تغير الدخل من (Y_2) إلى (Y_3) ، فزيادة عرض النقود يؤدي إلى تخفيض الفائدة من (r_3) إلى (r_2) مما أدى إلى ارتفاع الاستثمار الذي بدوره أدى إلى ارتفاع الدخل.

أما في المجال الكلاسيكي فإن السياسة النقدية تصبح فعالة تماما في تغيير مستوى الدخل، وفعاليتها هنا تكون أكبر من المنطقة الوسطى فنلاحظ من الشكل أعلاه أن زيادة عرض النقود أدى إلى إزاحة منحني (LM) إلى اليمين وانتقل مستوى الدخل من (Y_3) إلى (Y_4) ، مع العلم أن في المجال الكلاسيكي لا يوجد طلب على النقود لأجل المضاربة، فإن الزيادة في عرض النقود سوف تؤدي إلى زيادة الإنفاق الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع في مستوى الدخل إلى (Y_4) .¹

يمكن استخدام كلا السياستين في آن واحد في المنطقة الوسطى التي تحتوي على فعالية كل من السياستين المالية والنقدية، وهذا ما يقرره الكلاسيكيون الجدد والكينزيون الجدد، أما في المنطقة الكينزية فهي تشير إلى الفعالية المطلقة للسياسة المالية وغياب كلي للسياسة النقدية وعلى عكس المنطقة الكلاسيكية التي تشير إلى الفعالية المطلقة للسياسة النقدية وغياب كامل للسياسة المالية.²

الفرع الرابع: الدمج بين السياستين في آن واحد:

إن عملية الدمج بين السياستين النقدية والمالية يطلق عليها مصطلح Policy-mix، الذي يعبر عن حالات أو تحركات كل من منحنى (IS) ومنحنى (LM).³

وحسب مجموعة من الاقتصاديين هناك أربعة أنواع من التوليفات الممكنة للمزيج بين السياستين المالية والنقدية:⁴

¹ - عمر صخري، " التحليل الاقتصادي الكلي "، مرجع سبق ذكره، ص ص 264-265.

² - اجري خيرة، " اثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017 "، مرجع سابق ذكره، ص 171.

³ - David Findlay, Macroéconomie, 4^{ème} Editions, Pearson, Paris, France, 2007, p 76.

⁴ - اجري خيرة، " اثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017 "، مرجع سبق ذكره، ص 172.

- سياسة مالية توسعية مع سياسة مالية انكماشية:

وهذه العملية من شأنها إنعاش الطلب الكلي والعمالة وفي نفس الوقت تعمل هذه التوليفة على إحداث الضرر بالاستثمار وبالتالي في النمو في الأجل الطويل، ولكن مدى هذا التأثير يتوقف على مدى حساسية الاستثمار للتغير في سعر الفائدة.

- سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية توسعية:

وهذه التوليفة تكون في صالح الاستثمار لأن الجمع بين الانكماش المالي والتوسع النقدي سيؤدي إلى تدني أسعار الفائدة ومنه زيادة الاستثمارات، وهذه العملية تتوقف على مدى حساسية الاستثمار للتغير في سعر الفائدة، ولكن لا تكفي الزيادة في الاستثمار للتعويض عن الانخفاض في الانفاق الحكومي وبالتالي انخفاض الدخل وفرص العمل.

- سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية توسعية:

فطالما أن المعروض النقدي مناسب لأسعار الفائدة فإن التوسع المالي سيتسبب بزيادة الدخل والعمالة والاستثمار والنمو الاقتصادي.

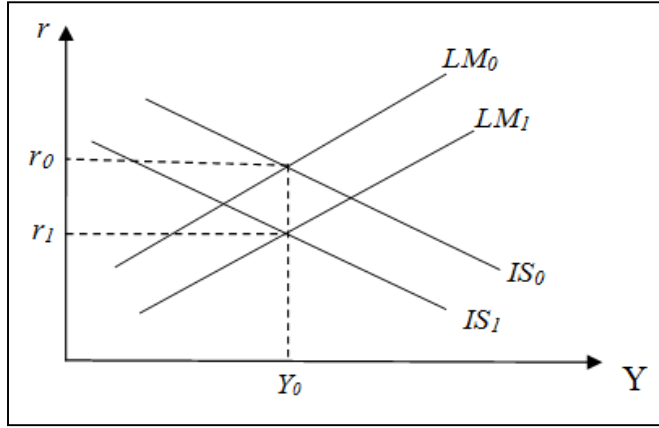
- سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية انكماشية:

وهذه التوليفة تستعمل في الغالب لمعالجة معدلات التضخم المرتفعة.

والشكل التالي يبين لنا آثار التغيرات في أدوات السياسة النقدية (M_s) و المالية (G, T) من أجل تحقيق الأهداف المرجوة في الاقتصاد، ولتوضيح أكثر إحدى أربع التوليفات المذكورة سابقاً وأثرها على الطلب الكلي بإجراء تغييرات في أسعار الفائدة وتركيبية الإنتاج، فيتضح من خلال الشكل أن مستوى الاستخدام التام يتحقق عند مستوى إنتاج (Y_0) وعند سعر فائدة مرتفع (I_0)، الذي من شأنه أن يتسبب في تحقيق مستوى منخفض جداً من الاستثمار، وفي مثل هذه الحالة يتم تخفيض سعر الفائدة عن طريق رفع مستمر لمعدلات الضرائب ومن ثم يتم انتقال منحنى (IS) من (IS_0) إلى (IS_1) متسبباً في تقليص حجم الطلب الاستهلاكي، إلا أنه في نفس الوقت يمكن مواجهة مثل هذه الحالة عن طريق زيادة عرض النقود ومن ثم تخفيض سعر الفائدة وتحفيز الطلب الاستثماري والعودة بالاقتصاد إلى مستوى (Y_0) وعند مستوى سعر فائدة منخفض (I_1)، وهكذا أدى هذا التغير المزيج بين السياستين المالية والنقدية المتمثل في تقليص حجم الميزانية واستخدام سياسة نقدية توسعية لعرض النقود، إلى تغير تركيبية مستوى الدخل عند التوازن (Y_0) إذ مع ثبات (G) انخفض مستوى الإنفاق الاستهلاكي وازداد مستوى

الاستثمار، على ذلك يمكن أن تتغير أدوات السياسة بالاتجاه المعاكس لتغير تركيبة الطلب دون انتقال منحني الطلب داخل الاقتصاد.¹

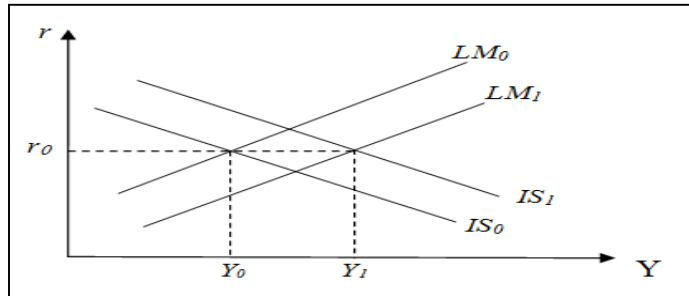
الشكل رقم (2-6): المزج بين السياستين المالية والنقدية في اتجاهين متعاكسين



Source: Olivier Blanchard et Autres, «Macroéconomie », 6^{ème} Edition Pearson, France, 2016, P 142.

يؤدي استخدام أدوات السياستين بالاتجاه المعاكس بعضها لبعض إلى حالة من عدم التيقن حول النتائج المتوقعة، خاصة وأن مقدار التغير في كل من هذه الأدوات سيعتمد على حالة الاقتصاد السائد قبل استخدام هذه السياسات وقبل الشروع بمثل هذا المزيج من السياستين من أجل تغيير تركيبة الدخل، فإن مسألة اعتماد سياستين متعاكستين تؤدي إلى معالجة المشاكل الموجودة في الاقتصاد دون التغير في مستويات الدخل، وأن اعتماد هذه السياستين في نفس الاتجاه تؤدي بدرجة كبيرة إلى تغير مستوى الدخل، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-7): المزج بين السياستين المالية والنقدية في نفس الاتجاه



المصدر: اجري خيرة، مرجع سابق، ص 173.

¹ - ضياء مجيد الموسوي، "أسس علم الاقتصاد-نقود، بنوك، دورات اقتصادية، علاقات اقتصادية دولية"، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 98-99.

ففي هذه الحالة يمكن دمج أثر السياستين معا في نفس الاتجاه لإحداث التغيير في المستوى التوازني للدخل دون تغيير مستوى سعر الفائدة، فهذه الوضعية توضح حالة التمويل بالعجز عن طريق الزيادة في خلق النقود وبالتالي انتقال (LM) إلى اليمين وفي نفس الوقت الزيادة في الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) إلى اليمين.¹

¹ - اجري خيرة، " اثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017"، مرجع سابق ذكره، ص 173-174.

حاولنا من خلال دراستنا لهذا الفصل ان نعرض بعض اهم المفاهيم حول الأنظمة النقدية وكذا ماهية السياسة النقدية والتنسيق بين السياسة النقدية والمالية، ومن اهم النقاط التي توصلنا اليها هي:

- الأنظمة النقدية واهم خصائصها المتمثلة في المرونة، الأولويات المتعددة، العدالة الاجتماعية، الكفاءة والفعالية بالإضافة الى الأهداف التي تسعى الى تحقيقها.
- أيضا اهم أنواع الأنظمة النقدية المتمثلة في النظام النقدي السلعي والنظام النقدي المعدني، نظام النقد الورقي الالزامي.
- قدرة السياسة النقدية على التأثير في النشاط الاقتصادي تتوقف على نوع الأداة المستخدمة وعلى القناة المتبعة للانتقال هذه السياسة الى الأهداف النهائية التي تسعى الى تحقيقها.
- أنواع السياسة النقدية التي تنتهجها البنوك المركزية المتمثلة في السياسة النقدية التوسعية والسياسة النقدية الانكماشية.
- تكامل هام وقوي بين السياسة المالية والسياسة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام والاستقرار الاقتصادي على وجه الخصوص.
- يعود الترابط بين هاتين السياستين ان مكونات الطلب الكلي تتأثر بمستوى سعر الفائدة السائد من جهة كما انها تتأثر بمستوى الضرائب والانفاق وتغيراتها من جهة أخرى، بالإضافة الى ذلك تأثرها بطريقة تمويل فائض او عجز الموازنة ويترتب على ذلك ضرورة استخدام مزيج بين السياستين معا.

سنتطرق في الفصل الموالي الى تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال (2000-2020)، وذلك بدءا من أدوات واهداف السياسة النقدية في الجزائر ثم ملامح تطبيق السياسة النقدية في الجزائر، الى دراسة قياسية لتقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر.

الفصل الثالث:

■ تقدير دالة الطلب على النقود

في الجزائر (2000-2020)

تمهيد:

يعتبر الطلب على النقود متغير اقتصادي بدرجة كبيرة من الأهمية بحكم تأثيره وتأثيره على كامل المتغيرات الاقتصادية، إذ يعد الطلب على النقود عنصراً أساسياً في الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال خلق توازن بين عرض النقود والطلب عليه، وذلك للحد من الاضطرابات النقدية، حيث يعد الطلب على النقود شرطاً مهماً لنجاح السياسة النقدية الفعالة، كما تبحث دالة الطلب على النقود عن الأسباب التي تؤدي بالأفراد إلى الاحتفاظ بالأرصدة النقدية حيث يمكن السلطة النقدية من تقرير أنسب السياسات النقدية الواجب تطبيقها في ظل الوضع الاقتصادي الذي تمر به الدولة، حيث تمتلك السياسة النقدية عدة أدوات والتي تستطيع من خلالها التأثير على العرض النقدي باعتباره متغير خارجي (مستقل)، إلا أن الطلب يبقى متأثراً بعوامل لا بد على السلطات النقدية التعرف على مدى تأثيرها عليها.

عانت النماذج التقليدية للطلب على النقود من عدة مشاكل متعددة من أهمها عدم قدرتها على التنبؤ بكمية النقد المطلوبة، ويعود السبب في ذلك إلى عدم كفاءة هذه النماذج، كما يرجع السبب إلى الافتراضات الضمنية التي تنطلق منها هذه النماذج.

ونسبة إلى عدم كفاءة هذه النماذج يتم تقدير دالة الطلب على النقود في هذه الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) حيث يعتبر هذا النموذج أكثر كفاءة عن النماذج الأخرى في تقدير دالات الطلب على النقود.

حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

✓ المبحث الأول: أدوات واهداف السياسة النقدية في الجزائر؛

✓ المبحث الثاني: ملامح تطبيق السياسة النقدية في الجزائر؛

✓ المبحث الثالث: دراسة قياسية لتقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر.

المبحث الأول: أدوات وأهداف السياسة النقدية في الجزائر

شهد العالم تغيرات عديدة في البنية التحتية خلال الثمانينات، ومن بينها الجزائر وكغيرها من الدول النامية التي تأثرت بشكل مباشر بالأزمات العالمية، ما استدعى من الدولة القيام بإصلاحات مالية ونقدية مع منطوق التحول إلى اقتصاد السوق كان أساسها القطاع المالي والنقدي.

المطلب الأول: تطورات السياسة النقدية في الجزائر 1999-2020

لقد مرت السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري بعدة تحولات وتغييرات من خلال أوامر، أنظمة وقوانين تنظم وتتحكم في سيرورة تنفيذ السياسة النقدية، وسنستعرض أهم التطورات الحاصلة خلال الفترة 1990-2020.

الفرع الأول: قانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض:

يعتبر كمنطلق فعلي لعمل السياسة النقدية، صدر في 14 أبريل 1990 وقد جاء هذا القانون من أجل إلغاء التعدد في مراكز السلطة النقدية، وحدد الإطار القانوني لعمليات بنك الجزائر، ووضع السلطة في يد هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض، وقد كان هذا النظام كمحصلة لمجموعة من إصلاحات سابقة للانتقال نحو اقتصاد السوق وتحرير النظام المالي من القيود المفروضة عليه، كما جاء بأفكار جديدة حول دور القطاع المصرفي وتنظيمه.¹

ومن بين أهداف إصدار قانون النقد والقرض نلخصها كالاتي:²

- ✓ سد الفراغ القانوني وإعطاء البنك المركزي المكانة في إدارة النقد والقرض بشكل يحميه من التعرض لضغوطات سياسية تؤثر سلبا على الاقتصاد،
- ✓ تسقيف تسبيقات البنك المركزي للخزينة العمومية،
- ✓ تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية،
- ✓ انشاء سوق نقدية حقيقية (بورصة)،

¹ - شليق عبد الجليل، " التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر"، مرجع سابق ذكره، ص 143.

² - أبو بكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المجلد 2، العدد السابع، برلين، ألمانيا، 2018، ص 189.

✓ إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك،
 ✓ إعطاء الاستقلالية للمؤسسات المالية والبنكية، لتعمل وفقا لمعايير اقتصاد السوق والمتمثلة في الربحية والمردودية المالية. وقد نصت المادة 55 من قانون النقد والقرض أن مهمة بنك الجزائر تتمثل في¹: توفير أفضل الشروط لتحقيق نمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الانتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بجميع الوسائل والأدوات الملائمة لتوزيع القرض، ويسهر على حسن تسيير وإدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج واستقرار سوق الصرف".

الفرع الثاني: الأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض: هو عبارة عن نص تشريعي معدل ومتمم لما جاء به قانون رقم (90-10) خاصة المتعلقة بتسيير القطاع المصرفي المحدد من طرف مجلس النقد والقرض، والذي أعطى استقلالية أكبر للبنك المركزي وتحرير البنوك التجارية من القيود الإدارية، وقد تعرض القانون المعدل لكل جوانب والمجالات التي تخص النقود والبنوك، وأصبحت السلطات النقدية المكلفة بتسيير السياسة النقدية من اختصاص مجلس النقد والقرض²، وأهم ما نص عليه الأمر (03-11) من القانون المعدل للنقد والقرض ما يلي:

✓ فصل مجلس الإدارة المكلف بتسيير البنك عن مجلس النقد والقرض وتوسيع صلاحية هذا الأخير فيما يخص السياسة النقدية، سياسة الصرف، التنظيم والإشراف وأنظمة الدفع³؛
 ✓ توفير أحسن حماية للبنوك والعمل على انسياب أفضل للمعلومة المالية ووضع منتجات مالية جذابة، وتشديد العقوبات على الانحرافات والتجاوزات في ممارسة النشاطات البنكية⁴؛

¹ المادة 55، القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد والقرض، مؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق 14 أبريل 1990؛ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية؛ العدد 16، السنة 27، 18 أبريل 1990، ص 527.

² منصورى زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية: الواقع والتحديات، جامعة الشلف، يومي 14-15 سبتمبر 2014، ص 431.

³ بناني فتيحة، علاقة استقلالية البنك المركزي بفعالية السياسة النقدية، مجلة معارف، السنة 12، العدد الثاني والعشرون، جامعة البويرة، الجزائر، 2017، ص 71.

⁴ سالمي رشيد، أسامة بوشريط، أثر السياسة النقدية في التشغيل والتضخم-حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد الخامس عشر، جامعة خيس ملبانية، الجزائر، 2016، ص 95.

- ✓ تكثيف التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المسائل المالية، لتطوير محتوى المناقصات للعلاقات الاقتصادية والمالية، وإنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الأرصد الخارجية والمديونية؛¹
- ✓ وبالنسبة لدور البنك المركزي فيما يخص رسم السياسات النقدية، فقد حدد في الأمر (03-11) في قانون النقد والقرض في المادة 35: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي".²

الفرع الثالث: الأمر (04-10) المتعلق بالنقد والقرض:

تم في هذا الأمر رقم (04-10) المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم للقانون (03-11) وضع مجموعة من الشروط المتعلقة بمنح تراخيص اعتماد البنوك وتفعيل دور اللجنة المصرفية في مراقبة نشاط البنوك والمؤسسات المالية، وأهم ما جاء فيه كما يلي:

- ✓ توسيع صلاحيات بنك الجزائر، فحسب المادة 02 من الأمر (04-10) التي تعدل المادة 35 من الأمر (03-11) " تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القروض وتنظيم السيولة، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته".³

- ✓ سمح الأمر (04-10) بترخيص مساهمة رأس المال الأجنبي مع البنوك والمؤسسات المالية الوطنية بنسبة 51% على الأقل من رأس مال المؤسسة البنكية والمالية؛⁴

¹ بوشنب موسى، فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر 2000-2013، مجلة معارف، السنة 10، العدد التاسع عشر، جامعة بويرة، الجزائر، 2015، ص 95.

² الأمر رقم (03-11) المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (90-10)، المادة 35، المتعلقة بصلاحيات بنك الجزائر وعملياته، ص 5.

³ الأمر رقم (04-10) المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (03-11)، المادة 02 المتممة للمادة 35، ص 01.

⁴ بهناس العباس، بن أحمد لخضر، النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد الرابع، جامعة الجلفة، الجزائر، 2013، ص 42.

✓ يقوم البنك المركزي بتنظيم وتسيير مركزية المخاطر للمؤسسات والعائلات ومركزية المخاطر لعوارض الدفع؛¹

الفرع الرابع: الأمر (10-17) المتعلق بالنقد والقرض:

نظرا للنتائج السلبية التي مست المؤشرات الكلية للاقتصاد والتي تبين التعرض المباشر للاقتصاد الوطني للصددمات الخارجية، مما يبين عجز الاصلاحات وعدم تحقيقها للأهداف المسطرة، فكانت حتمية مواصلة الاصلاحات لتمس جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع البنكي والمالي، وتعزز ذلك بصدور الأمر (10-17) الذي يعد بمثابة الضوء الأخضر لبنك الجزائر لإقراض الخزينة التي هي بحاجة إلى تمويل قدره 57 مليار دج سنة 2017 و إلى 1815 مليار دج سنة 2018، واللجوء إلى التمويل غير التقليدي (طباعة النقود) لمنع العودة إلى المديونية الخارجية²، ونصت المادة 45 مكرر من الأمر (10-17) على: " بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي و لمدة (05) سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للإستثمار. تنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات"³.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في ظل الاصلاحات النقدية

شرعت السلطات النقدية في إصلاح أدوات السياسة النقدية، حيث انتقل بنك الجزائر لتحقيق أهدافه من استخدام الأدوات المباشرة كتأطير القروض؛ مراقبة نسب الفوائد وتحديد أسعار الصرف إلى استخدام الأدوات الغير المباشرة كالإحتياطي الإجباري؛ سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة⁴، وسمح

¹ فراج الطيب، بروكي عبد الرحمن، دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2015، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد الثالث، جامعة بشار، الجزائر، 2017، ص 23.

² اجري خيرة، " اثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017"، مرجع سابق، ص 207.

³ الأمر رقم (10-17) المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (03-11)، المادة 01 المتممة للمادة 45، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 57، 2017، ص 04.

⁴ عبد الصمد سعودي، حسين بالعجوز، " إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثاني عشر، جامعة الشلف، الجزائر، 2014، ص 47.

إصلاح أدوات السياسة النقدية التي أرسيت دعائم تطبيقها منذ سنة 1994 لبنك الجزائر بتهيئة عدة أدوات نقدية تتمثل أهمها عموما كالتالي:

الفرع الأول: أداة معدل إعادة الخصم:

يعتبر أهم أداة في يد السلطة النقدية، يتدخل بها بنك الجزائر للتحكم في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية وبالتالي التحكم في حجم المعروض النقدي، وهو من أقدم الأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي للتأثير على سيولة البنوك التجارية، ويوضح الجدول التالي تطور معدلات إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

الجدول رقم(3-1): تطور معدلات إعادة الخصم خلال الفترة 1990-2020

المعدل	إلى	بحسب إبتداء من
7,00%	1990/05/21	1989/05/02
10,50%	1991/09/30	1990/05/22
11,50%	1994/04/09	1991/10/01
15,00%	1995/08/01	1994/04/10
14,00%	1996/08/27	1995/08/02
13,00%	1997/04/20	1996/08/28
12,50%	1997/06/28	1997/04/21
12,00%	1997/11/17	1997/06/29
11,00%	1998/02/08	1997/11/18
9,50%	1999/09/08	1998/02/09
8,50%	2000/01/26	1999/09/09
7,50%	2000/10/21	2000/01/27
6,00%	2002/01/19	2000/10/22
5,50%	2003/05/31	2002/01/20
4,50%	2004/03/06	2003/06/01
4,00%	2016/09/30	2004/03/07
3,50%	2020/03/14	2016/10/02
3,25%	2020/04/28	2020/03/15

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الثالث رقم 56، ديسمبر 2021، ص 19.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع معدل إعادة الخصم خلال الفترة من سنة 1990 إلى غاية سنة 1995 وهذا تزامنا مع برنامج التثبيت الاقتصادي القصير الأجل، والهدف منه الحد من توسع الكتلة النقدية (M2) عن طريق رفع أسعار الفائدة الإسمية إلى مستويات بعيدة عن التضخم، وكذا تطبيق أسعار فائدة حقيقية موجبة والوصول إلى معدلات تضخم منخفضة.¹

ليبدأ بالإنخفاض إلى غاية سنتي 1998 و 1999 ويسجل 9,5% وهي فترة نهاية برنامج التعديل الهيكلي، ليواصل الانخفاض إلى 4% سنة 2004 وبقاءه ثابت بغرض زيادة عرض النقد لتنشيط الاقتصاد تزامنا مع برنامج الإنعاش الاقتصادي، ليشهد بعد ذلك سنة 2016 تخفيض آخر حتى سنة 2020 قدره 3,5% ثم 3,25% لإعادة تمويل المصارف التجارية.²

الفرع الثاني: أداة الاحتياطي الإجباري:

أدرجت هذه الأداة في قانون النقد و القرض (90-10) حيث " يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها احتياطيا يحسب على مجموع توظيفاتها حيث لا يمكن أن يتعدى هذا الإحتياطي معدل 28% من المبالغ المعتمدة في حسابه"³، وفي أكتوبر 1994 وبموجب التعليم رقم (94-16) حدد معدل الاحتياطي الاجباري بنسبة 2,5% بهدف تنظيم السيولة في الاقتصاد، والتي لم تستعمل بشكل خلال التسعينات بسبب نقص السيولة المصرفية والتبعية الحصرية للبنوك والبنك المركزي الجزائري⁴، والجدول التالي يبين تطور معدل الاحتياطات الإجبارية.

¹ غريبي أحمد، أسامة بوشريط، " تطور الكتلة النقدية وأثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية"، العدد الخامس، جامعة المدية، الجزائر، 2016، ص 190.

² اجري خيرة، " اثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017"، مرجع سابق، ص 209-210.

³ فضيل رايس، " التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر 1989-2010"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012-2013، ص 201.

⁴ بقبق ليلي أسمهان، بورقة سنوسي، " دور قناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة-حالة الجزائر، دراسة قياسية 1990-2014"، مجلة الاقتصاد والمالية، مجلد 2، العدد الأول، جامعة الشلف، الجزائر، 2016، ص 13-14.

الجدول رقم (3-2): تطور معدلات الاحتياطات الاجبارية خلال الفترة (2001-2020)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل الاحتياطي الاجباري %	3	4,25	6,25	6,5	6,5	6,5	6,5	8	8	9
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل الاحتياطي الاجباري %	9	11	12	12	12	8	4	10	10	3

المصدر: بنك الجزائر: -النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول رقم 5، ديسمبر 2008، ص 17.

- النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول رقم 21، مارس 2013، ص 17.

- النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول رقم 42، جوان 2018، ص 17.

- النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الثالث رقم 48، ديسمبر 2019، ص 17.

- النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الثالث رقم 56، ديسمبر 2021، ص 17.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع معدل الاحتياطي الإجباري من 2,5 % منذ سنة 1994 إلى 3% سنة 2001 بموجب التعليم رقم (01-01) ، ليواصل الارتفاع إلى 6,5 % سنة 2004 من أجل تقليص فائض السيولة التي كانت تعيشها البنوك الجزائرية، وبقيت هذه النسبة بدون تغيير خلال الفترة 2004-2007 إلى حين صدور التعليم رقم (07-13) سنة 2007 المعدلة والمتممة للأمر السابق (04-02) المتعلق بنظام الاحتياطات الاجبارية، وتم رفع معدلات الاحتياطي الإجباري إلى 8% سنتي 2008 و 2009، ويتواصل ارتفاعه إلى حد أقصى بلغ 12% سنة 2013 بموجب التعليم رقم (13-02) الهادفة لحل اشكالية فائض السيولة تفاديا لما قد ينجر عنها من ارتفاع مستويات التضخم في حال توجيهها إلى قروض غير مجدية للاقتصاد، وبغية توفير سيولة إضافية، باشر بنك الجزائر في شهر أوت 2017 في تخفيض معدل الإحتياطي الإجباري من 8% إلى 4% (بعد التخفيض من 12% إلى 8% المجرى في شهر ماي 2016) وهذا لضمان مستوى نمو معتبر للقروض الموجهة للاقتصاد¹، وتم إعادة رفعه في جانفي 2018 إلى 8% ومرة أخرى في جوان 2018 إلى 10%.²

¹ بنك الجزائر، " حوصلة حول التطورات التقديرية والمالية لسنة 2018 وتوجهات سنة 2017 "، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018، ص 05.

² بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع رقم 45، مارس 2019، ص 17.

الفرع الثالث: أداة عمليات السوق المفتوحة:

تمت أول عملية للسوق المفتوحة في الجزائر عام 1996، حيث قام بنك المركزي الجزائري بشراء سندات عمومية قصيرة الأجل لا تتجاوز مدة استحقاقها 6 أشهر¹، ونظرا لضيق السوق النقدية وضعف تطور سوق السندات فإنه يصعب على بنك الجزائر القيام بعمليات السوق المفتوحة للتأثير في حجم الإئتمان المصرفي²، وعرفت عودتها بإصدار تعليمية رقم (16-06) المتعلقة بعمليات السوق المفتوحة الخاصة باعادة تمويل البنوك بتاريخ 1 سبتمبر 2016، وكان الهدف منها إدارة السياسة النقدية لجعل معدل العمليات ل (7) أيام المعدل التوجيهي لبنك الجزائر، ودخلت حيز التنفيذ عمليات السوق المفتوحة إبتداء من مارس 2017 في ظرف تقلص في السيولة المصرفية، حيث قام بنك الجزائر بتمويل المصارف باستخدام هذه الأداة (ل 7 أيام، 3 أشهر، 6 أشهر، 1 سنة) بمعدل فائدة توجيهي ب 3,5 %، حيث بلغ اجمالي إعادة التمويل 85000 مليون دج في مارس 2017 و 386221,98 مليون دج في جوان لتتخفف إلى 4000 مليون دج في نوفمبر من نفس السنة.

المطلب الثالث: الكتلة النقدية، مكوناتها ومقالاتها:

للكتلة النقدية دور هام في معرفة الوضعية النقدية لأي بلد حيث التحكم في نموها يعد من أسباب الاستقرار النقدي، وهي في الجزائر تأخذ الأشكال التالية³:

✓ النقود القانونية:

تتكون من الأوراق النقدية المتداولة الصادرة عن بنك الجزائر والنقود المساعدة الصادرة فائدة الخزينة؛

✓ النقود الكتابية:

هي النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنكي لآخر، وتتكون من الودائع تحت الطلب لدى البنوك وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير؛

فالمتاحات النقدية (M1) = النقود القانونية + النقود الكتابية.

¹ مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، " أداء السياسة النقدية في ظل الاصلاحات الاقتصادية "، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثالث والعشرون، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005، ص 303-304.

² فتحي ملياني، " السياسة النقدية في الجزائر في ظل حركة رؤوس الأموال، مجلة الاقتصاد الاقتصاد الجديد "، المجلد 01، العدد الثامن عشر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2018، ص 150.

³ اجري خيرة، " اثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017 "، مرجع سابق، ص 222.

✓ أشباه النقود:

تشمل كل من ودائع الأجل وودائع الإدخارية في البنوك التجارية.

$$(M2) = (M1) + \text{أشباه النقود.}$$

(M3): عبارة عن الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M2) مضاف إليها الأوراق المالية كالأسهم والسندات.

(M4): تدعى بالسيولة الإجمالية و تشمل (M3) زائد الأصول و الخصوم النقدية لدى البنوك المتخصصة.

الفرع الأول: مكونات الكتلة النقدية:

يهدف البنك المركزي من خلال استهداف للمجاميع النقدية إلى التحكم في كمية النقود، وهذا وفقا للظروف الاقتصادية السائدة، وفيما يلي سيتم تحليل تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم(3-3): تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2018

الوحدة مليون دينار جزائري

(M2)		أشباه النقود	(M1)				السنوات
معدل النمو % (M2)	الكتلة النقدية (M2)		النقود (M1)	الودائع لدى الخزينة وحساب البريد الجاري	ودائع للإطلاق	التداول النقدي خارج ب. م	
11,312	343005	72923	270082	29595	105546	134942	1990
21,068	415270	90276	324933	34682	133111	157200	1991
24,232	515902	146183	369719	44027	140841	184851	1992
21,617	627427	180522	446905	46661	188933	211311	1993
15,314	723514	247680	475834	56395	196452	222986	1994
10,510	799562	280455	519107	53740	210775	249767	1995
14,444	915058	325958	589100	64188	234029	290884	1996
18,191	1081518	409948	671570	79116	254833	337621	1997
47,243	1592461	766090	826372	88382	347570	390420	1998
12,363	1789350	884167	905183	96812	368375	439995	1999
13,031	2022534	974350	1048184	96156	467502	484527	2000
22,297	2473516	1235006	1238510	106433	554927	577150	2001
17,303	2901532	1485191	1416341	109485	642168	664688	2002
15,608	3354422	1724043	1630380	130135	718905	781339	2003
11,436	3738037	1577456	2160581	158317	1127916	874347	2004
11,223	4157585	1736164	2421421	276054	1224403	920964	2005
18,668	4933744	1766105	3167640	335849	1750432	1081358	2006
21,502	5994608	1761035	4233573	378662	2570418	1284493	2007
16,037	6955968	1991040	4964928	459791	2965163	1539975	2008
3,120	7173052	2228893	4944159	572873	2541937	1829348	2009
15,442	8280740	2524281	5756460	735461	2922370	2098629	2010
19,907	9929188	2787489	7141699	1034027	3536191	2571481	2011
10,936	11015100	3333600	7681500	1349000	3536200	2952300	2012
8,410	11941500	3691700	8249800	1481300	3564500	3204000	2013
14,615	13686800	4083700	9603000	1483300	4460800	3658900	2014
0,129	13704500	4443400	9261100	1244600	3908500	4108100	2015
0,815	13816300	4409300	9407000	1164400	3745400	4497200	2016

8,383	14974600	4708500	10266100	1035800	4513300	4716900	2017
11,099	16636700	5232600	11404100	1105500	5371800	4926800	2018

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المصادر التالية:

- Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie.2012, Série Rétrospectives, PP 30-47-48-61-62

- النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول رقم 21، مارس 2013، ص 11.

- النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الثالث رقم 48، ديسمبر 2019، ص 11.

نلاحظ من الجدول أعلاه أهم التغيرات النقدية منذ سنة 1990، حيث كان هناك نمو متواصل للكتلة النقدية بالمفهوم (M2) وبلغت حوالي 343005 مليون دج سنة 1990، لتصل إلى 627427 مليون دج سنة 1993، وهذا راجع لتطبيق سياسة نقدية توسعية بالاصدار النقدي الموجه لتغطية العجز الموازي، واحتياجات الإئتمان لدى المؤسسات العامة¹، وبدأ هذا التوسع في الإنخفاض في السنوات الأولى من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي خاصة سنوات 1994، 1995، 1994، بسبب اعتماد سياسة نقدية انكماشية، وارتفعت خلال سنتي 1997 و1998 وهذا التوسع بسبب زيادة في عرض السيولة المالية في ودائع الأعوان الاقتصاديين في البنوك.²

أما خلال الفترة 2000-2009 فكان التوجه توسعي تزامنا مع مرحلة الإصلاحات الاقتصادية مستهلة ببرنامج الإنعاش الاقتصادي من سنة 2001 إلى سنة 2004، حيث يعود سبب الارتفاع نمو الكتلة النقدية إلى زيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بفضل ارتفاع أسعار المحروقات، وكذا ضخ كتلة نقدية كبيرة في الاقتصاد بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، والتراكم المتزايد للإدخار المالي لمؤسسات قطاع المحروقات الذي يمثل الجزء الأكبر من الودائع للأجل منذ سنة 2000، والتراجع المستمر في معدلات النمو للكتلة النقدية خلال الفترة 2002-2005 يعود لاتباع السلطة النقدية لسياسة التكييف والتوسع، وذلك بإحداث توسع نقدي مناسب لبلوغ مستوى من التضخم.

وفيما يخص البرنامج التكميلي لدعم النمو في الفترة من 2005 إلى سنة 2009 استمرت السلطات في سياسة نقدية توسعية بهدف تمويل البرنامج الخماسي، وسجلت زيادة مستمرة في معدلات نمو الكتلة النقدية وذلك بسبب ارتفاع في معدل التداول النقدي خارج البنوك ويعود ذلك إلى عمليات سحب كبيرة

¹ بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، " السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006) "، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 41، مصر، 2008، ص 30.

² بن البار احمد، " أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص 207.

من البنوك خلال سنتي 2005 و2006 لتنامي السوق الموازية، سرعان ما ينخفض النمو سنة 2009 إلى 3,12 % بسبب التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية وانخفاض الودائع تحت الطلب.

وفي خضم متابعة الإصلاحات الاقتصادية، تمت مواصلة السياسة النقدية التوسعية من أجل دعم تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي الممتد من 2010 إلى غاية 2014، والملاحظ عودة الارتفاع والتوسع في معدلات الكتلة النقدية سنتي 2010 و2011 وهذا راجع للارتفاع في معدل نمو الودائع لدى الخزينة وحساب البريدي الجاري لزيادة مداخيل الأجر وتحويلات الميزانية الجارية، سرعان ما تراجع نمو الكتلة النقدية سنتي 2012 و2013 بسبب الأزمة الأوروبية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية والتي تعتبر المصدر الأساسي لعملية إصدار النقود، وكذا الانخفاض الشديد في أسعار النفط ما أدى إلى تقلص حجم صادرات المحروقات، لتعود معدلات نمو الكتلة النقدية للارتفاع سنة 2014 لتبني الدولة لسياسة نقدية توسعية لدعم السياسة المنتهجة خلال الفترة في إطار تشجيع تشغيل الشباب والقضاء على البطالة.

وقد عرفت السنوات الأخيرة منعرجا منذ 2015 بسبب الانخفاض الكبير لودائع الأجل لقطاع المحروقات وتقلص الموارد المجمع على مستوى النظام المصرفي والمالي، والملاحظ في هذه الفترة ارتفاع التداول النقدي في الاقتصاد الموازي، ليعود النمو في الكتلة النقدية سنة 2018 وذلك راجع لسياسة التمويل غير التقليدي لمنع العودة إلى المديونية الخارجية.

الفرع الثاني: مقابلات الكتلة النقدية:

تعتبر الكتلة النقدية ديون على مؤسسة الإصدار، حيث لا يصدر البنك المركزي الجزائري النقد إلا من العناصر التالية: صافي الموجودات الخارجية، القروض المقدمة للدولة، والقروض الموجهة للاقتصاد، والجدول التالي يبين تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (3-4): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2018.

الكتلة النقدية (M2)	نسبتها إلى الكتلة النقدية %	القروض الموجهة للاقتصاد	نسبتها إلى الكتلة النقدية %	القروض المقدمة للدولة	نسبتها إلى الكتلة النقدية %	صافي الموجودات الخارجية	السنوات
343005	72,00	246 979	48,7	167 043	1,90	6 535	1990
415270	78,47	325 848	38,28	158 970	5,85	24286	1991
515902	79,92	412 310	43,99	226 933	4,39	22641	1992
627427	35,10	220 249	84,13	527 835	3,13	19618	1993
723514	42,27	305 843	64,76	468 537	8,35	60399	1994
799562	70,74	565 644	50,23	401 587	3,29	26298	1995
915058	84,89	776 843	30,66	280 548	14,64	133949	1996
1081518	68,54	741 281	39,17	423 650	32,39	350309	1997
1592461	56,90	906 181	45,41	723 181	17,63	280710	1998
1789350	64,31	1150733	47,39	847 899	9,48	169618	1999
2022534	49,13	993737	33,50	677 477	38,36	775948	2000
2473516	43,60	1078448	23,03	569 723	52,99	1310746	2001
2901532	43,66	1266799	19,94	578 690	60,51	1755696	2002
3354422	41,14	1380166	12,62	423 406	69,84	2342663	2003
3738037	41,06	1535029	-0,55	-20 596	83,44	3119174	2004
4157585	42,81	1779754	-22,44	-933 184	100,53	4179656	2005
4933744	38,62	1905440	-26,43	-1304048	111,78	5515046	2006
5994608	36,79	2205242	-36,59	-2193176	123,70	7415563	2007
6955968	37,60	2615516	-52,15	-3627346	147,31	10246964	2008
7173052	43,03	3086545	-48,64	-3488923	151,76	10885743	2009
8280740	39,47	3268092	-40,97	-3392949	144,87	11996565	2010
9929188	37,53	3726510	-34,31	-3406604	140,22	13922408	2011
11015100	38,92	4287600	-30,27	-3334100	135,63	14940000	2012
11941500	43,18	5156300	-27,09	-3235400	127,50	15225200	2013
13686800	47,52	6504600	-14,56	-1992400	114,96	15734500	2014
13704500	53,10	7277200	4,14	567500	112,19	15375400	2015
13816300	57,25	7909900	19,41	2682200	91,17	12596000	2016
14974600	59,30	8880000	31,33	4691900	74,97	11227400	2017
16636700	59,96	9976300	38,02	6325700	57,01	9485600	2018

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على

- Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie.2012, Série Rétrospectives, PP. 30-47-48-61-62

نلاحظ من خلال الجدول هيمنة القروض الموجهة للاقتصاد في تغطية الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-1992 وذلك تطبيقا لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، لتسجل انخفاض سنتي 1993 و1994 نتيجة تبني سياسة ائتمانية تقييدية في مجال منح القروض مقابل تطور ملحوظ في مساهمة القروض المقدمة للدولة نتيجة إعادة الهيكلة والتطهير المالي للمؤسسات العمومية، لتعود القروض الموجهة للاقتصاد في السيطرة على تغطية الكتلة النقدية ماعدا سنة 1997 نتيجة ظهور العجز الموازي وتكفل الخزينة بإعادة شراء الذمم المترتبة عن المؤسسات المنحلة وتطهيرها ماليا، أما الفترة 2001-2015 تميزت بوضعية نقدية جيدة حيث أصبح صافي الموجودات الخارجية المكون الأساسي للإصدار نتيجة ارتفاع في الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية واحتياطي الذهب، والملاحظ من خلال الجدول بدأ الانخفاض المستمر في صافي الموجودات الخارجية منذ سنة 2015 إلى غاية 2018 وتدنت الوضعية المالية الصافية للدولة اتجاه النظام المصرفي تحت تأثير العجز الموازي الممول من خلال الاقتطاعات من صندوق ضبط الموارد، مقابل عودة القروض الموجهة للاقتصاد بسبب لجوء المصارف إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر ووضع حيز التنفيذ للتمويل التقليدي ما شجع التوسع في منح القروض للاقتصاد، وكذلك عرفت القروض الموجهة للدولة نمو واسع وذلك بسبب التمويل النقدي للخزينة، ففي نهاية 2017 قد بلغ 2185 مليار دج يشمل 570 مليار لتمويل العجز و997 مليار لتسديد جزء من ديون الخزينة المستحقة وكذا 154 مليار بموجب تمويل برنامج السكن "عدل" و264 مليار لتسديد جزء من القرض الوطني السندي و200 مليار مخصصة للصندوق الوطني للاستثمار.

المبحث الثاني: ملامح تطبيق السياسة النقدية في الجزائر

أدركت الجزائر على غرار مختلف الدول المتحولة إلى اقتصاد السوق أهمية اعتماد سياسة نقدية مستندة إلى قوى السوق، وبناء نظام مصرفي ومالي سليم لضمان استقرار الأسعار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: استقلالية بنك الجزائر

هناك مؤشرات لاستقلالية البنك المركزي التي تعتمد على تركيز مهمته في ضبط واستقرار المستوى العام للأسعار.

الفرع الأول: الإطار القانوني لاستقلالية بنك الجزائر:

صدرت في شأن بنك الجزائر قوانين ولوائح وتنظيمات وأوامر لتحديد إطاره القانوني، ومن خلال ما تم إصداره من قوانين يتبين مدى استقلالية بنك الجزائر.

1. نصت المادتان 13 و 19 من الأمر (03-11)¹ بتولي إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاث نواب محافظ معينين جميعهم بمرسوم رئاسي، وكما يدير بنك الجزائر مجلس النقد والقرض يتمتع بصلاحيات واسعة لإدارة شؤونه ويتكون من المحافظ ونوابه وثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة معينين بمرسوم رئاسي، وحسب المادة 22 من القانون (90-10)² يعين المحافظ لمدة ست سنوات ويمكن تجديدها مرة واحدة، وتتم إقالة المحافظ ونوابه بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية.

2. صلاحيات بنك الجزائر في تصميم السياسة النقدية وتنفيذها:

تنوعت صلاحيات بنك الجزائر وأهدافه حسب القوانين الصادرة على مر السنوات، فقد حددت مهمة بنك الجزائر في مجال النقد والقرض والصرف في المادة 55 من القانون (90-10) وذلك بتوفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة، ثم جاء التعديل في مهمة بنك الجزائر في المادة 02 من الأمر (10-04)³ و التي تتمثل في الحرص على استقرار الأسعار كهدف أول؛ ثم توفير أفضل الشروط لنمو سريع للاقتصاد، كما نصت المادة 62 من الأمر (03-11) على أن مجلس النقد والقرض يقوم بإصدار النقد والقرض وتحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها و تقييمها.

¹ الأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض، مؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 هجرية الموافق 26 غشت 2003، الجريدة الرسمية، العدد 52، 2003/08/27.

² القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد والقرض، مؤرخ في 19 رمضان 1410 هجرية الموافق 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية، العدد 16، 1990/4/18.

³ الأمر (10-04) المتعلق بالنقد والقرض، مؤرخ في 16 رمضان 1431 هجرية الموافق 26 غشت 2010، يعدل ويتمم القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 50، 2010/09/01.

3. تدخل الحكومة في السياسة النقدية:

رغم الصلاحيات الواسعة التي أسندت إلى بنك الجزائر في تصميم السياسة النقدية إلا أن المادة 63 من الأمر (03-11) قوضت ذلك من خلال النص التالي: "يلعب المحافظ مشاريع الأنظمة إلى الوزير المكلف بالمالية الذي يتاح له أجل عشرة أيام لطلب تعديلها؛ قبل إصدارها خلال اليومين اللذين يليان موافقة المجلس عليها؛ ويجب على المحافظ أن يستدعي حينئذ المجلس للاجتماع في أجل خمسة أيام ويعرض عليه التعديل المقترح، ويكون القرار الجديد الذي يتخذه المجلس نافذا مهما يكن مضمونه".

4. الاستقلالية المالية والمسائلة:

نصت المادة 9 من الأمر (03-11) والمادة 02 من الأمر (10-04) على أن بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويحكمه التشريع التجاري، ولاي خضع لاجراء المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة.

وينشر بنك الجزائر تقريرا سنويا حول التطور الاقتصادي والنقدي للبلاد، بتقديم بيان للمجلس الشعبي الوطني متبوعا بنقاش، وكذا إرسال وضعية حساباته المقلدة في نهاية كل شهر لوزير المالية، مع نشر هذه الوضعية في الجريدة الرسمية وذلك ما نصت المادتين 30 و31 من الامر (03-11).

الفرع الثاني: واقع استقلالية بنك الجزائر بناء على الوضعية النقدية والاقتصادية:

بالرغم من توفر مؤشرات الاستقلالية إلا أن بنك الجزائر ساهم بقوة في مساندة البرنامج المالي الحكومي التوسعي الرامي إلى تحقيق النمو الاقتصادي ولم تقتصر مهمته في تحقيق الاستقرار في الأسعار (استهداف التضخم) كأولوية وفق الأمر (10-04) ثم المشاركة في تحقيق النمو الاقتصادي، ولكن بنك الجزائر مارس دوره من خلال تعديل عملياته الخاصة بالسياسة النقدية بتوفير أدوات التدخل خاصة في مرحلة فائض السيولة، إلا أن إدارته للسياسة النقدية تأثرت بالتقييد المالي من قبل الحكومة، والذي ظهر جليا في حجم التسيقات والقروض التي منحت للحكومة من أجل تغطية عجزها المالي وتسيير دينها العام، ما شكل تعارضا مع استقلالية بنك الجزائر في ممارسة مهمة وتثبيت دوره في تحقيق الاستقرار في الأسعار كهدف وحيد ورئيسي للسياسة النقدية، ما يفسر تعرضه لضغوط عديدة من قبل الحكومة.¹

¹ شليق عبد الجليل، "التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر"، مرجع سابق، ص 231-232.

المطلب الثاني: التعارض والتناسق بين أهداف السياستين المالية والنقدية

من أجل المساهمة في رفع النمو الاقتصادي ولتحقيق الاستقرار في الأسعار لابد من ضرورة التنسيق بين السلطتين المالية والنقدية بتحديد أدوات ضمن السياسات الاقتصادية الكلية، ولمعرفة أكثر مدى التعارض والتناسق في تحقيق أهداف السياسة الكلية سنقوم بتقسيم فترة الدراسة إلى فترتين:

الفرع الأول: الفترة 1990-2000:

عرفت هذه الفترة تعارض بين تنفيذ السياسة المالية والنقدية، والجدول التالي يوضح مؤشرات التوازن الكلية.

الجدول رقم(3-5): مؤشرات التوازن في الفترة 1990 - 2000

النمو الاقتصادي %	سعر الصرف دولار/دينار	عرض النقود M2 (مليار دج)	معدل التضخم %	العجز الموازي (مليار دج)	معدل إعادة الخصم	سعر فائدة الإقراض %	السنوات
0,8	8,96	343,00	17,9	20,2	7	11,17	1990
-1,2	18,47	415,27	25,9	18,6	11,5	12,67	1991
1,8	21,82	515,90	31,7	-12,2	11,5	14	1992
-2,1	23,34	627,42	20,5	-100,6	11,5	14	1993
-0,9	35,05	723,51	29	-37,35	15	16	1994
3,8	47,66	799,56	29,8	-28,24	14	18,42	1995
3,8	54,74	915,05	18,7	75,26	13	19	1996
1,3	57,70	1081,51	5,7	66,13	12	15,71	1997
5,1	58,74	1592,46	5	-108,1	9,5	11,5	1998
3,3	66,57	1789,35	2,6	-16,5	8,5	10,75	1999
2,4	72,26	2022,53	0,3	-54,38	7,5	10	2000

المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال: الجداول رقم (03-11) (03-07) (03-01) (03-12)

-data.albankaldawli.org/

online:https://databank.worldbank.org/id/dcb6972e?Report_Name=Algeria/

- IMF Data Mapper: Real GDP growth 1980-2020, International Monetary Fund, Washington, (Avril 2020).

online:https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/W EOWORLD/DZA

من خلال الجدول يتبين انخفاض شديد في معدلات النمو الاقتصادي وسجلت معدلات سالبة في بعض الحالات، مقابل معدلات تضخم مرتفعة مما يفسر الميل التضخمي للسياسة النقدية رغم النفقات العامة المتزايدة و تسجيل عجز موازي في معظم سنوات الفترة حاولت الحكومة تمويله باللجوء للنظام

المصرفي مم أثر على استقلالية بنك الجزائر مما اضطره إلى رفع معدلات الفائدة على الإقراض محاولا امتصاص أثر التوسع النقدي الناجم عن تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، إلى غاية سنة 1998 أين حقق النمو الاقتصادي معدلا مرتفعا بـ 5,1% مقابل معدل تضخم مقبول مقدر بـ 5%، وكل هذا دلالة على التعارض بين أهداف السياستين المالية والنقدية خلال الفترة.

الفرع الثاني: الفترة 2001-2018:

للقوف على مدى التناسق أو التعارض بين السياستين المالية والنقدية نجد أن بنك الجزائر نفذ سياسته النقدية تماشيا مع تنفيذ الحكومة لسياستها المالية التوسعية، والجدول التالي يوضح مؤشرات التوازن خلال الفترة.

الجدول رقم(3-6): مؤشرات التوازن في الفترة 2001-2018.

السنوات	سعر فائدة الإقراض %	معدل إعادة الخصم	الرصيد الاجمالي للخبزينة (مليار دج)	معدل التضخم %	عرض النقود M2 (مليار دج)	سعر الصرف دولار/دينار	النمو الاقتصادي %	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)
2001	9,5	6	55,22	4,2	2473,51	77,21	2,6	6,19
2002	8,58	5,5	-16,07	1,4	2901,53	79,68	4,7	3,66
2003	8,13	4,5	-10,25	4,3	3354,42	77,39	6,9	7,47
2004	8	4	-187,31	4,0	3738,03	72,06	5,2	9,25
2005	8	4	-472,16	1,4	4157,58	73,36	5,1	16,94
2006	8	4	-647,31	2,3	4933,74	72,64	2,0	17,73
2007	8	4	-1281,95	3,7	5994,60	69,36	3,0	29,55
2008	8	4	-1381,15	4,9	6955,96	64,56	2,4	39,99
2009	8	4	-1113,70	5,7	7173,05	72,64	1,6	3,85
2010	8	4	-1496,47	3,9	8280,74	73,94	3,6	15,32
2011	8	4	-2468,84	4,5	9929,18	76,05	2,8	20,14
2012	8	4	-3246,19	8,9	11015,10	78,10	3,3	12,05
2013	8	4	-2205,94	3,2	11941,50	78,15	2,8	0,13
2014	8	4	-3185,99	2,9	13686,80	87,90	3,8	-5,88
2015	8	4	-3172,34	4,7	13704,50	107,13	3,7	-27,54
2016	8	3,5	-2343,73	6,4	13816,30	110,52	3,2	-26,03
2017	8	3,75	-1590,28	5,6	14974,60	114,93	1,3	-21,78
2018	8	3,75	-1952,53	4,3	16636,70	118,29	1,4	16,82

المصدر: من إعداد الطالبين من خلال: الجدول رقم (03-04) (03-11) (03-07) (03-12)

-data.albankaldawli.org/

Online:https://databank.worldbank.org/id/dcb6972e?Report_Name=Algeria/

- IMF Data Mapper: Real GDP growth 1980-2020, International Monetary Fund, Washington, (Avril 2020)

Online:https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD/DZA

- النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع رقم 41، مارس 2018، ص ص 15-21.

- النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الثالث رقم 48، ديسمبر 2019، ص ص 15-21.

من خلال الجدول يتبين أن بنك الجزائر قام بتخفيض معدل فائدة الإقراض من 9,5 % سنة 2001 إلى 8% سنة 2004 و يبقى ثابت لغاية سنة 2018، أما معدل إعادة الخصم تم تخفيضه في الفترة 2001-2004 ثم تثبيته عند المعدل 4% في الفترة 2004-2015 ويخفض مرة أخرى سنة 2016 إلى 3,5 % ثم يرتفع إلى 3,75 % سنتي 2017 و 2018، وتزامن هذا مع استمرار عجز في الرصيد الإجمالي للخرينة إثر ضخامة النفقات العامة وزيادة حجم التمويلات في ظل تعارض التضخم ومعدل النمو الاقتصادي، وفي سنة 2005 حصل بعض التجانس حيث انخفض التضخم مسجلا 1,4 % وبلغ النمو الاقتصادي 5,1% ولم يترتب أي ميل تضخمي في السنوات الأخرى، وسرعان ما تراجعت معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم حتى سجلت سنة 2018 بما معدله 1,4% و 4,3% على التوالي. ومما سبق يتبين التعارض الحاصل بين السياستين المالية والنقدية في مسعى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (الحفاظ على نمو سريع للاقتصاد واستقرار الأسعار وضبط التضخم...)، مما ثبط عملية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لتقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر

نتطرق من خلال هذا المبحث لدراسة قياسية على المدى القصير والطويل لقياس وتقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر وذلك عن طريق منهجية ARDL.

المطلب الأول: توصيف النموذج

سيتمركز هذا المطلب الى توصيف النموذج أي صياغة العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات محل الدراسة في شكلها الرياضي.

الفرع الأول: استنتاج العلاقة بين متغيرات الدراسة حسب النظرية الاقتصادية:

انطلاقا من الجدول التالي نستنتج اتجاه العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة كالتالي:

الجدول رقم(3-7): تطور الكتلة النقدية والناجح، مؤشر أسعار الاستهلاك وسعر الصرف

سعر الصرف مقابل الدولار	مؤشر أسعار الاستهلاك CPI	الناجح المحلي PIB مليار دج	الكتلة النقدية M2 مليون دج	السنوات
75.26	95.97	5. 4123	2022534	2000
77.26	100	1.4227	2473516	2001
79.68	101.43	8.4522	2901532	2002
77.39	105.75	5.5247	3354422	2003
72.61	109.95	4.6150	3738037	2004
73.37	111.47	6.7563	4157585	2005
71.85	114.05	6.8520	4933744	2006
68.82	118.24	2.9306	5994608	2007
71.18	123.98	7.11043	6955968	2008
72.64	131.1	9968	7173052	2009
73.94	136.23	6.11991	8280740	2010
76.05	142	2.14526	9929188	2011
78.1	155.05	6.16208	11015100	2012
78.15	160.1	8.16643	11941500	2013
87.9	164.8	6.17228	13686800	2014
107.13	172.65	7.16712	13704500	2015
110.52	183.7	6.17514	13816300	2016

114.93	193.97	1.18594	14974600	2017
118.29	202.26	6.20189	16636700	2018
119.15	206.20	20501	16506600	2019
132.3	214.09	1.18594	17320600	2020

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الثالث رقم 56، ديسمبر 2021، ص 19.

انطلاقاً من الجدول أعلاه نستنتج اتجاه العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة كالتالي:

- يوجد علاقة طردية (موجبة) الطلب على النقود والنتاج الوطني؛
- يوجد علاقة طردية (موجبة) بين الطلب على النقود ومؤشر الأسعار للاستهلاك (التضخم).

الفرع الثاني: توصيف النموذج القياسي:

يقصد به صياغة العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات محل الدراسة في شكلها الرياضي بهدف تبسيط العلاقة بين المتغيرات وقياس معالماتها اعتماداً على الطرق القياسية. حيث نستند في دراستنا على الكتلة النقدية المطلوبة كمتغير تابع، أما الناتج المحلي ومؤشر أسعار الاستهلاك كمتغيرات مستقلة. إذاً يمكن صياغة النموذج القياسي باعتبار أن الطلب على النقود كدالة تابعة للناتج المحلي ومؤشر أسعار الاستهلاك على النحو التالي:

$$M_D = f(PIB; CPI).....(01)$$

إذ يمثل كل من:

M_D: الطلب على النقود ، **PIB**: الناتج المحلي الخام ، **CPI**: مؤشر أسعار الاستهلاك

الفرع الثالث: اختيار الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج:

إن اختيار الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج تعتبر وسيلة مهمة في التحليل الكمي لتفسير أبعاد النظرية الاقتصادية، حيث يمكن اختيار الصيغة المناسبة بعد تقدير النموذج وفق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، وذلك باستخدام الصيغة الخطية، النصف اللوغاريتمية واللوغاريتمية، ثم مقارنة المؤشرات الإحصائية لكل صيغة، حيث كلما تميزت الصيغة الرياضية للنموذج بقيمة أعلى لكل من المؤشرات التالية: (F, R^2, \bar{R}^2) ، وأقل قيمة لمعايير فترات الإبطاء لكل من: $(AIC; H.Q; SC)$ وأقل قيمة ل: (S.E) كانت الصيغة الرياضية مناسبة للنموذج.

إذا الجدول التالي يوضح أهم المؤشرات الإحصائية لكل صيغة رياضية كالتالي:

الجدول رقم(3-8): الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج

المؤشرات الإحصائية	الصيغة الخطية	الصيغة نصف لوغاريتمية	الصيغة اللوغاريتمية
R^2	0.9942	0.9675	0.9921
\bar{R}^2	0.9936	0.9639	0.9913
F	1559.87	268.38	1144.57
S.E	416858.0	0.13	0.06
AIC	28.85	-1.09	-2.51
SC	28.99	-0.94	-2.36
H.Q	28.88	-1.06	-2.48

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج هي الصيغة اللوغاريتمية، حيث يمكن كتابتها كما يلي:

$$LM_{D_t} = f(LPIB_t; LCPI_t)$$

$$LM_{D_t} = \alpha_0 + \alpha_1 LPIB_t + \alpha_2 LCPI_t + \varepsilon_t$$

الفرع الرابع: منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL):

تعتبر منهجية ARDL منهجية حديثة قدّمها Pesaran et al سنة 2001، إذ يمكن من خلالها تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع (Y) مع المتغيرات المستقلة (X) في المدى الطويل والقصير وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{k1} \beta_1 \Delta X_{t-i} + \sum_{i=1}^{k2} \beta_2 \Delta Y_{t-i} + e_t$$

من أهم ميزات وخصائص منهجية ARDL عن باقي طرق التقدير هي:

- تجمع بين المتغيرات المستقرة عند I(0) و I(1) ولا يشترط أن تكون جميعاً مستقرة عند نفس المستوى مثل I(0) أو I(1)؛
- تعمل على تقدير معاملات النموذج في المدينين الطويل والقصير في نفس المعادلة؛
- تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي (Auto Correlation)، لذا تُعد نتائجها كفؤة وغير متحيزة.

من بين أهم الخطوات التي يجب اتباعها وفق منهجية ARDL هي:

✓ اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتأكد من أن جميعها مستقرة عند الدرجة $I(0)$ أو الدرجة

$I(1)$ ؛

✓ تحديد فترات الإبطاء المناسبة؛

✓ اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبارات الحدود (Bounds Test)؛

✓ تقدير النموذج في المديين الطويل والقصير؛

✓ إجراء الاختبارات البعدية لتشخيص جودة النموذج.

المطلب الثاني: الدراسة القياسية

سنتطرق في هذا المطلب الى الدراسة القياسية للنموذج عن طريق مجموعة من الاختبارات وكذا معرفة

العلاقة في الاجلين القصير والطويل بين متغيرات الدراسة.

الفرع الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة حسب Dickey-

Fuller):

من أجل معرفة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، نستخدم اختبار جذر الوحدة الأحادي

المتمثل في اختبار ديكي فولر ADF، كما يوضحه الجدول التالي:

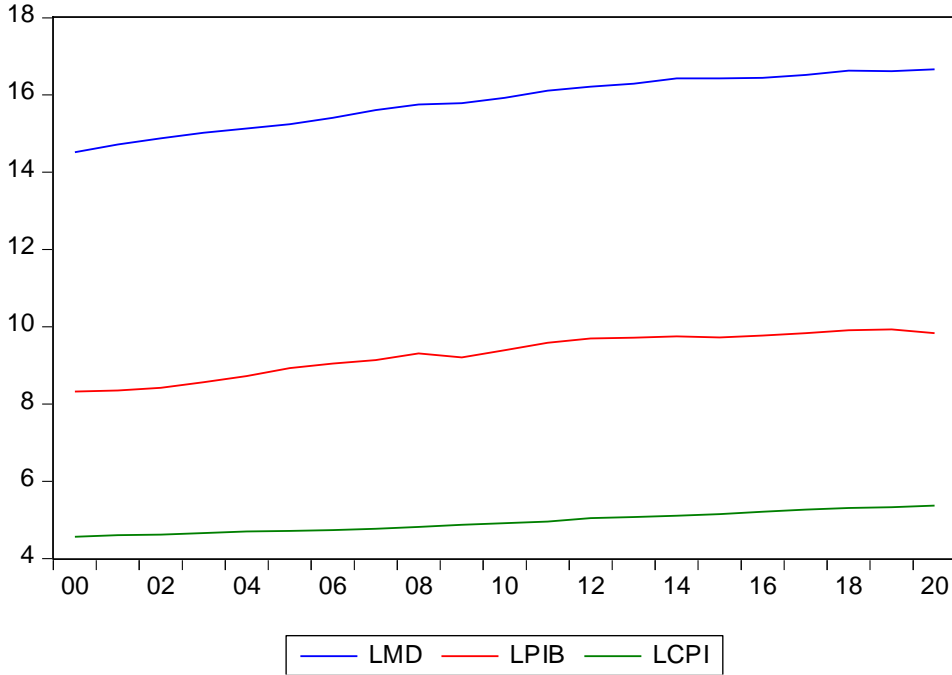
الجدول رقم(3-9): اختبار جذر الوحدة حسب اختبار ADF

اختبار الاستقرار عند المستوى I(0)				
LCPI	LPIB	LM _D		
0.8433	-2.1059	-3.9144	t-Statistic	وجود حد ثابت
0.9922 no	0.2444 no	0.0080 ***	Prob	
-2.6067	-0.1182	-0.3996	t-Statistic	وجود حد ثابت واتجاه عام
0.2812 no	0.9903 no	0.9799 no	Prob	
10.6191	3.5687	6.9601	t-Statistic	بدون حد ثابت واتجاه عام
1.0000 no	0.9996 no	1.0000 no	Prob	
اختبار الاستقرار عند الفرق الأول I(1)				
d(LCPI)	d(LPIB)	d(LM _D)		
-3.6135	-3.0625	-2.8635	t-Statistic	وجود حد ثابت
0.0157 **	0.0470 **	0.0685 *	Prob	
-3.7497	-4.1342	-4.8048	t-Statistic	وجود حد ثابت واتجاه عام
0.0436 **	0.0213 **	0.0065 ***	Prob	
-1.1743	-2.1453	-1.3746	t-Statistic	بدون حد ثابت واتجاه عام
0.2105 no	0.0339 **	0.1510 no	Prob	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

من الجدول أعلاه، نلاحظ أنه كل المتغيرات ليست مستقرة عند الدرجة I(0)، لكنها مستقرة عند الفرق الأول، وبالضبط عند وجود حد ثابت فقط وعند وجود حد ثابت واتجاه عام معا، وبالتالي أن هذه النتائج تسمح باستخدام منهجية ARDL.

الشكل رقم (3-1): رسم استقرارية السلاسل الزمنية



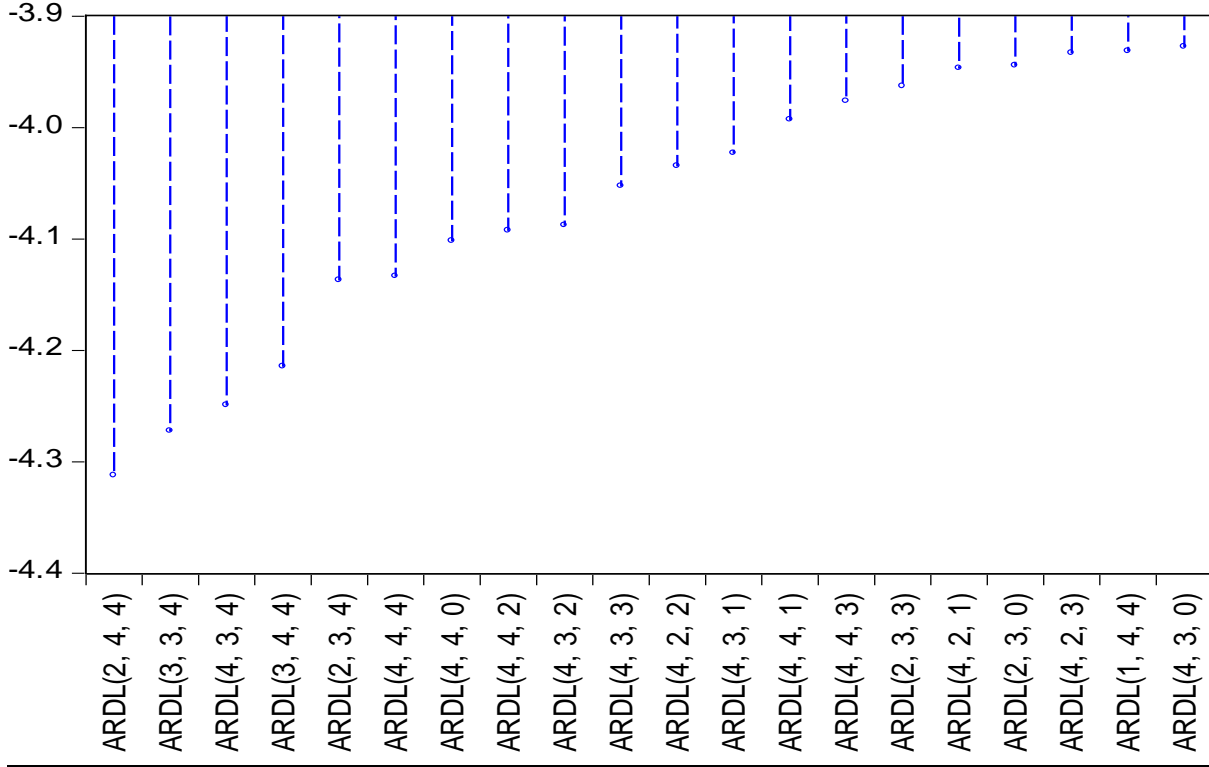
المصدر: اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

الفرع الثاني: تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج:

قبل تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل وفق منهجية ARDL بين متغيرات الدراسة، لابد من معرفة فترات الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات حسب قيم معيار Akaike، وحسب الشكل رقم 03 فإن فترة الإبطاء المثلى هي (2,4,4) للمتغيرات بحسب التسلسل كما موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم (3-2): فترات الإبطاء المثلى حسب معيار Akaike لنموذج ARDL

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك حسب اختبار الحدود **Bounds Test**:

يكتب نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة على الشكل التالي:

$$\Delta LM_{Dt} = c + \alpha_1 LM_{Dt-1} + \alpha_2 LPIB_{t-1} + \alpha_3 LCPI_{t-1} + \sum_{i=1}^k \beta_{1,i} \Delta LM_{Dt-i} + \sum_{i=0}^{k1} \beta_{2,i} \Delta LPIB_{t-i} + \sum_{i=0}^{k2} \beta_{3,i} \Delta LCPI_{t-i} + e_t$$

حيث تمثل كل من: $(\alpha_1; \alpha_2; \alpha_3)$ تمثل معاملات المتغيرات المستقلة في الفترة الطويلة، أما $(\beta_{1,i}; \beta_{2,i}; \beta_{3,i})$ تمثل معاملات المتغيرات المستقلة في الفترة القصيرة، (c) الحد الثابت، (e_t) حد الخطأ العشوائي، (Δ) تشير إلى الفروق من الدرجة الأولى.

لإختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) بين الطلب على النقود وتغير كل من الناتج والأسعار وفقاً لنموذج ARDL يجب اختبار فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود

تكامل مشترك بين متغيرات النموذج والفرضية البديلة (H_1) القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، حيث يمكن صياغتها كما يلي:

$$\begin{cases} H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = 0 \\ H_1 : \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq 0 \end{cases}$$

ولإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود الذي يركز على إحصائية فيشر - F Statistics كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم(3-10): نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج وفق اختبار الحدود

ARDL Bounds Test		
Date: 02/04/22 Time: 20:59		
Sample: 2000 2020		
Included observations: 17		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	4.476823	2
Critical Value Bounds <small>حدود القيمة الحرجة</small>		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

يلاحظ من الجدول أن قيمة فيشر F - Statistics أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية (5%)، مما يعني رفض فرضية العدم (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1)، هذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التفسيرية في النموذج، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

الفرع الرابع: نتائج تقدير معاملات النموذج في الأجلين القصير والطويل حسب منهجية ARDL: بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وفق اختبار الحدود ينبغي تقدير المعلمات في الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM).

الجدول رقم (3-11): تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM في المدى القصير

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LMD
Selected Model: ARDL(2, 4, 4)
Date: 04/03/22 Time: 07:59
Sample: 2000 2020
Included observations: 17

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LMD(-1))	0.430658	0.267801	1.608126	0.1831
D(LPIB)	0.448826	0.110226	4.071856	0.0152
D(LPIB(-1))	-0.450582	0.173779	-2.592844	0.0605
D(LPIB(-2))	-0.582295	0.186392	-3.124041	0.0354
D(LPIB(-3))	0.342682	0.293713	1.166724	0.3081
D(LCPI)	3.211476	1.373093	2.338863	0.0795
D(LCPI(-1))	-1.173034	0.794729	-1.476018	0.2140
D(LCPI(-2))	0.409974	0.752538	0.544789	0.6148
D(LCPI(-3))	1.039569	0.614894	1.690647	0.1662
CointEq(-1)	-1.498890	0.404864	-3.702205	0.0208

Cointeq = LMD - (0.7783*LPIB + 0.7526*LCPI + 4.7749)

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية ستودنت المحسوبة تبين لنا أن معلمة متغيرة الناتج المحلي في النموذج للمدى القصير معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، أما بالنسبة لمعلمة متغيرة مؤشر الأسعار ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، أما بخصوص معامل الإرجاع أو ما يسمى بمعامل تصحيح الخطأ لديه معنوية إحصائية وله إشارة سالبة (-1.498890)، حيث تبين الإشارة السالبة تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل، هذا يعني أن بنسبة (149%) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل. وعدم المعنوية الإحصائية لمعلم النموذج يمكننا القول والإقرار بعدم وجود علاقة ديناميكية في المدى القصير بين المتغيرات.

الجدول رقم(3-12): تقدير المعلمات في المدى الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB	0.778339	0.131991	5.896915	0.0041
LCPI	0.752555	0.252251	2.983357	0.0406
C	4.774932	0.253002	18.873088	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

من خلال الجدول يتضح ما يلي:

- إشارة معامل متغيرة الناتج موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، توجد علاقة طردية بينها وبين الطلب على النقود في المدى الطويل. حيث تدل على وجود علاقة طردية بين الطلب على النقود والناتج، وتتفق هذه الإشارة مع النظرية الاقتصادية، إذ بلغت قيمة هذا المعامل (0.778339) ويمكن تفسيره بأن كل زياد في الناتج بـ: 1% تؤدي إلى ارتفاع في الطلب على النقود بـ: 0.77%.
- إشارة معامل متغيرة مؤشر الأسعار موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، حيث تدل على وجود علاقة طردية بين الطلب على النقود والأسعار، وتتفق هذه الإشارة مع النظرية الاقتصادية، إذ بلغت قيمة هذا المعامل (0.752555) ويمكن تفسيره بأن كل زياد في الأسعار بـ: 1% تؤدي إلى ارتفاع في الطلب على النقود بـ: 0.75%.

ومنه يمكن صياغة المعادلة للطلب على النقود بدلالة الناتج ومؤشر الأسعار في المدى الطويل كالتالي:

$$LM_D = 4.7749 + 0.7783LPIB + 0.7525LCPI$$

المطلب الثالث: تقييم النموذج إحصائيا وقياسيا

بعد ما تطرقنا إلى تقييم النموذج اقتصاديا من خلال تحليل الجدول أعلاه، يجب أن نتطرق إلى تقييم النموذج من الناحية الإحصائية والقياسية كذلك.

الفرع الأول: التقييم الإحصائي:

من خلال الجدول أدناه ندرس النموذج من الناحية الإحصائية كما يلي:

الجدول رقم(3-13): التقييم الإحصائي

R-squared	0.9992
Adjusted R-squared	0.9971
S.E. of regression	0.0268
Sum squared resid	0.0028
Log likelihood	49.6551
F-statistic	467.883
Prob(F-statistic)	0.00001
Durbin-Watson stat	2.52

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

يستدل من خلال المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه قبول النموذج المقدر إحصائياً، إذ كانت كل المتغيرات التفسيرية في المدى الطويل معنوية حسب اختبار ستودنت، فضلاً عن ارتفاع قيمة التحديد المصحح $\bar{R}^2 = 0.9171$ التي توضح أن النموذج المقدر يفسر 99% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (التوظيف)، كما أن القيمة الإحصائية لفيشر تؤكد على معنوية النموذج المقدر ككل وبالغة (467.883) عند مستوى معنوية 5%، كما هناك قيمة جد ضئيلة للخطأ المعياري (S.E) وبالغة (0.0268).

الفرع الثاني: التقييم القياسي:

للتأكد من جودة النموذج، يستلزم التطرق إلى الاختبارات التشخيصية كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-14): التقييم القياسي (تقييم جودة النموذج)

إختبار الارتباط التسلسلي للبواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation			
F - Statistique	2.3548	Prob. F(2,2)	0.2981
Obs* R - Squared	11.9327	Prob.Chi-Squar (2)	0.0026
إختبار عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي Heteroskedasticity Test ARCH			
F - Statistique	0.1046	Prob.F (1 ; 14)	0.7510
Obs* R - Squared	0.1187	Prob.Chi-Squar (1)	0.7304
إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality Test Jarque-Bera			
Jarque-Bera	0.218850	Prob	0.896349

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

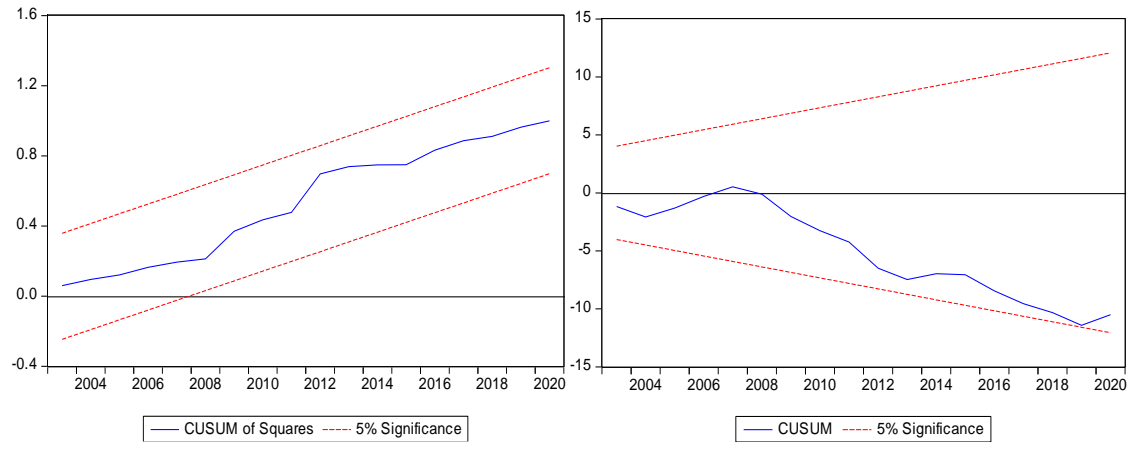
من خلال الجدول أعلاه تؤكد نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج الآتية:

يلاحظ أن القيمة الإحصائية المحتسبة لفيشر لاختبار الارتباط التسلسلي للبواقي بلغت (2.3548) بقيمة احتمالية 0.2981 ، وعليه نقبل فرضية عدم القائلة بخلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

• يلاحظ أن القيمة الإحصائية المحتسبة لفيشر لاختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي بلغت (0.1046) بقيمة احتمالية 0.7510، وعليه نقبل فرضية عدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

• يلاحظ أن القيمة الإحصائية المحتسبة لفيشر لاختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية قد بلغت (0.218850) بقيمة احتمالية 0.896349، وعليه نقبل فرضية عدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً.

• أما بالنسبة لنتائج اختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات CUSUM و CUSUMSQ تؤكد أن النموذج مستقر كما في الشكل التالي:



المصدر: اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

خلاصة:

تناولنا في هذا الفصل مجموعة من أدوات واهداف السياسة النقدية وملامح تطبيقها في الجزائر، كما قمنا بدراسة قياسية لتقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر وذلك بالقيام بمجموعة من الاختبارات الموحدة للنموذج، وتوصلنا الى النقاط التالية:

- مرت السياسة النقدية في الجزائر بعدة تطورات من خلال أوامر وقوانين تنظم وتتحكم في سيورة تنفيذ السياسة النقدية خلال الفترة 1999-2020.
- اصلاح أدوات السياسة النقدية، حيث انتقل بنك الجزائر لتحقيق أهدافه من استخدام الأدوات المباشرة كتأطير القروض، مراقبة نسب الفوائد وتحديد أسعار الصرف الى استخدام الأدوات الغير مباشرة كالاحتياطي الاجباري، سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة.
- للكتلة النقدية دور هام في معرفة الوضعية النقدية لأي بلد ويعد التحكم في نموها من أسباب الاستقرار النقدي وهي في الجزائر تأخذ الاشكال التالية: النقود القانونية والكتابية واشباه النقود، الى جانب مكوناتهما ومقابلاتهما.
- أهمية اعتماد سياسة نقدية مستندة الى قوى السوق، وبناء نظام مصرفي ومالي سليم لضمان استقرار الأسعار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- ان نتائج النموذج لم تتفق كلها مع النظرية الاقتصادية اذ لا توجد علاقة ديناميكية بين المتغيرات في المدى القصير، توجد علاقة طردية بين الناتج والطلب على النقود وكذا الأسعار والطلب على النقود.

الخاتمة العامة

لطلب على النقود مكانة هامة في الاقتصاد النقدي والذي له صلة بسياسات الاستقرار الاقتصادي التي تسعى إلى خلق بين عرض النقود والطلب عليها بهدف الحد من الاضطرابات النقدية، وكذلك المحددات التي لها دور في تحديد اتجاه الطلب على النقود، والهدف من دراستنا تحليل محددات الطلب على النقود في الجزائر في الفترة (2000_2020) وتحديد المتغيرات التي لها أثر في الاقتصاد الجزائري من خلال منهجية ARDL.

تؤدي النقود في الاقتصاديات الحديثة عدة وظائف وتقوم بعدة أدوار ولها آثار مختلفة على المتغيرات الاقتصادية، ويلعب الطلب على النقود دورا مركزيا في التحليل الاقتصادي الكلي، كما يتحدد الطلب على النقود بمتغيرات اقتصادية متعددة منها: الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، معدل الفائدة، سعر الصرف، المستوى العام للأسعار، وقد توصلت النظريات المفسرة للطلب على النقود إلى ثبات العوامل المحددة لقيمة النقد باستثناء مستوى الأسعار، وهذا ما جاءت به النظرية الكلاسيكية، أما بالنسبة للنظرية الكينزية توصلت إلى الدوافع التي تدفع الفرد بالاحتفاظ بالنقود وهي ثلاثة دوافع: دافع المبادلات، الاحتياط والمضاربة، بينما اعتبر فيردمان النقود كأبي سلعة أخرى، كما اعتبرت النماذج الحديثة للطلب على النقود أن احتفاظ الأفراد بالأرصدة النقدية بهدف إتمام المبادلات يتأثر هو الآخر بمستوى سعر الفائدة ولا يتأثر فقط بمستوى الدخل.

إن قدرة السياسة النقدية على التأثير في النشاط الاقتصادي تتوقف على نوع الأداة المستخدمة وعلى القناة المتبعة لانتقال هذه السياسة إلى الأهداف النهائية التي تسعى إلى تحقيقها، تستند إلى قوى السوق وبناء نظام مصرفي ومالي سليم لضمان استقرار الأسعار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. انتقل بنك الجزائر لتحقيق أهدافه من استخدام الأدوات المباشرة كتأطير القروض، مراقبة نسب الفوائد وتحديد أسعار الصرف إلى استخدام الأدوات الغير مباشرة كالاحتياطي الإجمالي، سعر إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، كما للكتلة النقدية دور هام في معرفة الوضعية النقدية لأي بلد ويعد التحكم في نموها من أسباب الاستقرار النقدي، وهي في الجزائر تأخذ الأشكال التالية، النقود القانونية، الكتابية وأشباه النقود.

أولا: النتائج

1_ هناك عدة عوامل محددة لدالة الطلب على النقود من بينها سرعة دوران النقود، سعر الصرف، ونسبة الاحتياط القانوني في الجزائر.

- 2_ يعتبر الطلب على النقود أحد الركائز الأساسية لتفعيل دور السياسة النقدية ويلعب دورا مركزيا في التحليل الاقتصادي الكلي، كما يتحدد الطلب على النقود بمتغيرات اقتصادية متعددة منها: الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، معدل الفائدة، سعر الصرف، المستوى العام للأسعار.
- 3_ الطلب على النقود هو رصيد الذي يرغب الأعوان الاقتصاديين الاحتفاظ به، للدوافع الثلاثة لغرض المعاملات وغرض الاحتياط والمضاربة.
- 4_ تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000_2020) بمفهومها الضيق والواسع من خلال أوامر وقوانين تنظم وتتحكم في سيرورة تنفيذ السياسة النقدية.
- 5_ إن نتائج النموذج لم تتفق كلها مع النظرية الاقتصادية إذ لا توجد علاقة ديناميكية بين المتغيرات في المدى القصير، توجد علاقة طردية بين الناتج والطلب على النقود وكذا الأسعار والطلب على النقود.

ثانيا: اختبار الفرضيات

- 1_ لا يوجد دلالة إحصائية بين الأسعار والطلب على النقود بينما يوجد دلالة إحصائية بين الناتج والطلب على النقود في الفترة القصيرة.
- 2_ هناك علاقة طردية بين الناتج والطلب على النقود في الجزائر في الفترة الطويلة.
- 3_ هناك علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار ومستويات الطلب على النقود في الجزائر في الفترة الطويلة.

ثالثا: الاقتراحات

- 1_ العمل على التنسيق بين السياسات الاقتصادية على وجه العموم والسياستين النقدية والمالية على وجه الخصوص.
- 2_ يجب الأخذ بعين الاعتبار لمحددات الطلب على النقود عند تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة عن طريق انتهاج السياسة النقدية في الجزائر.

رابعا: آفاق الدراسة

- 1_ أثر سرعة دوران النقود على الطلب النقدي في الجزائر
- 2_ تطبيق سياسة اقتصادية ظرفية (نقدية) ملائمة بما يتمشى مع معطيات وواقع الاقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة الاجنبية

➤ الكتب:

1. بن البار محمد، " أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016-2017.
2. صالح مفتاح "النقود والسياسة النقدية، (المفهوم، الأهداف، الأدوات)"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005.
3. محمد إبراهيم عبد الرحيم " اقتصاديات النقود والبنوك "، دار التعليم الجامعي، اسكندرية، مصر، 2015.
4. أسامة محمد فولي، زينب عوض الله، " اقتصاديات النقود والتمويل "، دار الجامعة الجديدة، اسكندرية، مصر، 2005.
5. محمود حامد محمود عبد الرزاق، " اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية "، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، اسكندرية، مصر، 2003.
6. زاهر عبد الرحيم عاصم، " إدارة العمليات النقدية والمالية "، دار الياقوت للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
7. احمد فريد مصطفى، سهر محمد السيد حسن، " النقود والتوازن الاقتصادي "، مؤسسة الشباب الجامعية، إسكندرية، مصر، 2000.
8. حسن محمود الشافعي، " العملة وتاريخها "، الهيئة المصرفية العامة للكتاب، 1980.
9. ضياء مجيد، " الاقتصاد النقدي، المؤسسة النقدية البنوك التجارية البنوك المركزية "، مؤسسة الشباب الجامعية، تيزي وزو، الجزائر، 2008.
10. عوض محمود كفوري، " النقود والمصارف في النظام الإسلامي "، دار الجامعات المصرية، اسكندرية، مصر، 1407هـ.

11. رائد عبد الخالق العبيدي، خالد احمد فرحان المشهداني، " النقود والمصارف "، الطبعة الأولى، دار الأيام لنشر والتوزيع، عمان، 2013.
12. السيد متولي عبد القادر، " اقتصاديات النقود والبنوك "، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر، عمان، 2010.
13. محمد الشريف المان، " محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الدول الاقتصادية الكلية الأساسية للقطاع النقدي "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثالث، الجزائر، 2003. 14
14. محمد سعيد السمهوري، " اقتصاديات النقود والبنوك "، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
15. عبد النعيم مبارك، احمد الناقفة، " النقود والصيرفة والنظرية النقدية "، الدار الجامعية، اسكندرية، مصر، 1997.
16. سعيد سامي الحلاق، محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
17. خليفي عيسى، التغيرات في قيمة النقود الأثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2011.
18. جميل الزيدانين، السياسات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، عمان 1999.
19. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2005.
20. محمد احمد الافندي، " النقود والبنوك "، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، 2009، الصنعاء.
21. محمود الوادي، حسين سمحان وواحد اخر، " النقود والمصارف "، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010، عمان.
22. العلواني عديلة، " الميسر في الاقتصادي النقدي "، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

23. لطرش الطاهر، " تقنيات البنوك "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
24. السيد عبد المولى، " النظم النقدية والمصرفية "، دار النهضة العربية، 1988.
25. رمزي زكي، " التاريخ النقدي والتخلف "، الطبعة السادسة، دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ.
26. احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسين، " السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو "، مؤسسات شباب الجامعة، 2000.
27. مروان عطوان، " أزمات الذهب والفضة في العلاقات النقدية الدولية "، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1992.
28. فليح حسن خلق، " النقود والبنوك "، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
29. محمد ضيف الله القطابري، " دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية، تحليلية، قياسية) "، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
30. عبد المجيد القدي، " مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية "، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
31. نبيل سدره محارب، " النقود والمؤسسات المصرفية "، مكتبة النهضة المصرية "، القاهرة، مصر، 1968.
32. سامي خليل، " اقتصاديات النقود والبنوك "، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002.
33. مصطفى رشدي شيحة، " الاقتصاد النقدي والمصرفي "، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، اسكندرية، مصر، 1982.
34. عبد الحميد القاضي، " السياسة النقدية والائتمانية كاداة للتنمية الاقتصادية "، مصر المعاصرة، جانفي، 1974.
35. محي الدين الغريب، " اقتصاديات النقود والبنوك "، دار الهنا للطباعة، القاهرة، مصر، 1979.

36. محمد زكي شافعي، " مقدمة في النقود والبنوك "، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة التاسعة، 1981.
37. علي عبد الوهاب نجا وآخرون، " اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية "، ط1، مكتبة وفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2014.
38. رمضان محمد مقلد، أسامة أحمد الفيل، " النظرية الاقتصادية الكلية "، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2012.
39. عمر صخري، " التحليل الاقتصادي الكلي "، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
40. عبد القادر خليل، " مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية "، الجزائر، 2014.
41. ضياء مجيد الموسوي، " أسس علم الاقتصاد-نقود، بنوك، دورات اقتصادية، علاقات اقتصادية دولية "، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

➤ المجالات والمقالات:

42. السياسة النقدية، الأهداف والغايات، الأدوار، والاثار، " مجلة المحاسب العربي "، 08-02-2022.
43. بناني فتيحة، علاقة استقلالية البنك المركزي بفعالية السياسة النقدية، مجلة معارف، السنة 12، العدد الثاني والعشرون، جامعة البويرة، الجزائر، 2017.
44. منى كمال، الاطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية و النقدية، www.mpra.ub.unimunchen.de/Munich Personal RePEc Archive(MPRA)، نوفمبر 2010.

45. بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، " السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006) "، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 41، مصر، 2008.
46. سالمي رشيد، أسامة بوشريط، أثر السياسة النقدية في التشغيل والتضخم- حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد الخامس عشر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2016.
47. أبو بكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المجلد 2، العدد السابع، برلين، ألمانيا، 2018.
48. بوشنب موسى، فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر 2000-2013، مجلة معارف، السنة 10، العدد التاسع عشر، جامعة بويرة، الجزائر، 2015.
49. بهناس العباس، بن أحمد لخضر، النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد الرابع، جامعة الجلفة، الجزائر، 2013.
50. فراج الطيب، بروكي عبد الرحمن، دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2015، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد الثالث، جامعة بشار، الجزائر، 2017.
51. عبد الصمد سعودي، حسين بالعجوز، " إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني عشر، جامعة الشلف، الجزائر، 2014.
52. غريبي أحمد، أسامة بوشريط، " تطور الكتلة النقدية وأثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية "، العدد الخامس، جامعة المدية، الجزائر، 2016.

53. بقبق ليلي أسمهان، بورقعة سنوسي، " دور قناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة-حالة الجزائر، دراسة قياسية 1990-2014"، مجلة الاقتصاد والمالية، مجلد 2، العدد الأول، جامعة الشلف، الجزائر، 2016.
54. مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، " أداء السياسة النقدية في ظل الاصلاحات الاقتصادية"، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثالث والعشرون، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005.
55. فتحي ملياني، " السياسة النقدية في الجزائر في ظل حركة رؤوس الأموال، مجلة الاقتصاد الجديد"، المجلد 01، العدد الثامن عشر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2018.
56. بلعوز بن علي، طيبة عبد العزيز، " السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)"، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 41، مصر، 2008.
57. محمد ادريس، " السياسة النقدية"، كتيبات تعريفية، العدد السابع عشر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2021.

➤ الاطروحات والرسائل الجامعية:

58. بختية عبيد عثمان حامد، " تقدير دالة الطلب على النقود في السودان (1985-2018)، مذكرة مقدمة ضمن درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، سبتمبر 2020م، اقتصاد تطبيقي، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، الخرطوم.
59. نصيرة حجوي، " محددات الطلب على النقود في الجزائر، دراسة قياسية للجزائر خلال الفترة (1987-2008)"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الماستر في العلوم الاقتصادية، 2019، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
60. جمعي سميرة، محددات الطلب على النقود في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي خلال الفترة (1970_2016)، مقدمة ضمن أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، سنة 2017_2018، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر

61. شفير خديجة، الطلب على النقود في الجزائر للفترة الممتدة (2000،2015)، (دراسة تحليلية)، مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر، سنة 2016_2017، تخصص تقنيات كمية مطبقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.
62. عبدلي ادريس، محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر باستخدام تقنية نماذج اشعة الانحدار الذاتي (1970_2001)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.
63. عبدلي إدريس، محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر باستخدام تقنية نماذج اشعة الانحدار الذاتي (1970_2004)، ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر العامة.
64. شليق عبد الجليل، " التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.
65. اجري خيرة، " اثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2019.
66. فضيل رايس، " التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر 1989-2010"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012-2013.
67. بن البار محمد، " أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016-2017.

➤ الملتقيات:

68. منصوري زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية: الواقع والتحديات، جامعة الشلف، يومي 14-15 سبتمبر 2014.

➤ المراسيم والقوانين:

69. الأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض، مؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 هجرية الموافق 26 غشت 2003، الجريدة الرسمية، العدد 52، 2003./08/27

70. القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد والقرض، مؤرخ في 19 رمضان 1410 هجرية الموافق 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية، العدد 16، 1990./4/18

71. الأمر (04-10) المتعلق بالنقد والقرض، مؤرخ في 16 رمضان 1431 هجرية الموافق 26 غشت 2010، يعدل ويتمم القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 50، 2010./09/01

72. الأمر رقم (17-10) المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (03-11)، المادة 01 المتممة للمادة 45، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 57، 2017.

73. الأمر رقم (03-11) المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (90-10)، المادة 35، المتعلقة بصلاحيات بنك الجزائر وعملياته.

74. الأمر رقم (04-10) المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (03-11)، المادة 02 المتممة للمادة 35.

75. المادة 55، القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد والقرض، مؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق 14 أبريل 1990؛ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية؛ العدد 16، السنة 27، 18 أبريل 1990.

➤ تقارير:

76. بنك الجزائر، " حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2018 وتوجهات سنة 2017 "، [تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018.](#)

77. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع رقم 45، مارس 2019.

➤ المواقع:

78. النقود الائتمانية، " موضوع "، 2021-11-20، <https://mawdou3.com>

79. النقود الورقية، " ويكي ويك "، 2021-11-21، <https://wikiwic.com>

80. الطلب على النقود، " كشاف "، 2021-12-24، <https://www.kachaf.com>

81. الدوافع الرئيسية للطلب على النقود، " المرجع الالكتروني "، 2021-12-27، <https://almarja.com>

82. نموذج ويليام بومول، otzivikursy، 2022/02/10، 12h29m، <https://otzivikursy.ru>mortgage>

83. نظريات الطلب على المال محفظة baumol توبين ونهج المخزون، 2022/02/17، 12h47m، <https://triangleinnovationhub.com>

84. نظام الصرف بالذهب، " ستار تميز "، 2021/12/30، <https://www.star-times.com>

85. نظام المعدنين، " ويكيبيديا "، 2021/12/30، <https://ar.wikipedia.org>

86. نظام النقد الورقي الالزامي، " النقود والعملات "، 2021/12/31، <https://3omlat.Blogspot.Com>

87. اهداف الأنظمة النقدية، " blogeposh " ، 2021-12-31 ، <https://www.Blogeposh.com>
88. أنواع السياسة النقدية، " موضوع " ، 2022-02-03 ، <https://mawdou3.com>
89. أنواع السياسة النقدية، " سطور " ، 2022-02-03 ، <https://sotor.com>
90. السياسة النقدية، الأهداف والغايات، الأدوار، والاثار، " مجلة المحاسب العربي " ، 2022-02-08 ، <https://www.aam-web.com>

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

91. David Findlay, Macroéconomie, 4^{ème} Editions, Pearson, Paris, France, 2007.
92. cagan philip ;the money trudy numics of hyperinflation ;études in the quantity the oryx of money ;in milton freidmen ;the universitè of chicago press chicago ;1956.
93. L. v. chander, the economics of money and banking harper row, newyork ,1963.
94. Henri guitton, la monnaie, dalloz, 3^{ème} ed, 1974.
95. R, penau, les institutions financières, 2^{ème} ed, revue banque, 1982.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة لتقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) بغية تحديد أبرز محددات الطلب على النقود من خلال تقديم نموذج قياسي يتماشى مع خصائص الاقتصاد الجزائري، حيث استخدمنا أسلوب القياس الاقتصادي من خلال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة (ARDL)، بالاعتماد على متغيرين مستقلين يؤثران على الطلب على النقود حسب النظرية الاقتصادية وهما الناتج المحلي الإجمالي (PIB) ومؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) حيث توصلنا الى ان هذه المتغيرات هي من اهم المحددات التي تؤثر على الطلب على النقود.

الكلمات المفتاحية: الطلب على النقود في الجزائر، الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI)، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة (ARDL).

Abstract:

The purpose of this study is to estimate the function of demand for money in Algeria during the period in order to determine the most prominent determinants of demand for money by presenting a standard model in line with the characteristics of the Algerian economy, where we used the economic measurement method through the Autoregressive Distributed Deceleration Model (ARDL), based on two independent variables They affect the demand for money according to economic theory, namely the gross domestic product (PIB) and the consumer price index (CPI), where we found that these variables are among the most important determinants that affect the demand for money.

Key words:

money demand in algeria, gross domestic product (PIB), consumer price index (CPI), autoregressive distributed lag (ARDL).